الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية على التنمية الاقتصادية لدول الجزائر، تونس وموريتانيا

دراسة قياسية للفترة 1990-2022

من إعداد الطلبة:
- مسعود مريقة
- عبد الغفور مصطفاوي
- عبد الوهاب منصر
- العربي موان

تحت إشراف:
د. عبد المالك باهي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	المؤسسة	الرتبة
هشام غربي	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئيسا
عبد المالك باهي	أستاذ مساعد ب	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
عقبة عبد اللاوي	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

ها أنا اليوم أتوج لحظات الاخيرة في ذلك الطريق الذي كان يحمل في باطنه العثرات ورغما عنها ظلت قدمي تخطو بكل صبر وطموح وعزيمة وتفاؤل وحسن ظن بالله، اهدي بحث تخرجي:

إلى ذلك الرجل العظيم من كان لي عمودي الفقري الذي ساندني بكل ما لديه ليخرج أجمل ما في داخلي وشجعني للوصول الى طموحاتي فخري واعتزازي . . .أبي العزيز

إلى التي تعجز كل الكلمات عن وصفها التي كانت النور في عتمتي التي كان دعائها سر نجاحي . . . نور حياتي . . . أمي الغالية

إلى أحبتي وعزوتي . . .أخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

مسعود

الإهداء

إلى من زرع في نفسي الطموح والمثابرة . . . رمز التضحية . . . أبي الغالي

إلى من علمتني الكفاح والصبر وأعانتني بدعائها لأحقق هدفي . . . قدوتي . . . أمي الحبيبة

إلى سندي في الحياة . . . إخوتي وأخواتي

إلى كل من قدم لي يد المساعدة وشجعني من قريب أو بعيد

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى كل باحث يسعى للارتقاء بالعلم في كل مكان

اليكم جميعا أهدي هذا العمل

عبد الغفور

الإهداء

إلى من آمن بي ودعمني في كل خطوة،

إلى من زرعوا في بذرة الطموح وسقوها بماء الحب والتشجيع،

إلى من علموني معنى المثابرة والإصرار،

إلى من وقفوا بجانبي في أوقات الشدة والفرح،

إلى من أحبهم وأفتخر بوجودهم في حياتي،

أهدي هذا النجاح المتواضع.

مع خالص الشكر والتقدير.

عبد الوهاب

الإهداء

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء

والمرسلين الحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات اهدي هذا العمل الى:

كل أفراد عائلتي وخاصة الوالدين . والأقارب والأصدقاء والدكتور:

" عبد المالك باهي "

وكل من علمني حرفا أنار به دربي وكل من ذكره قلبي ونسيه قلمي إليكم جميعا .

العربي

شكر

((يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك))

الحمد لله والشكر لله سبحانه وتعالى على أن يسر لنا أمرنا في القيام بهذا العمل

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف

الدكتور عبد المالك باهي

تقديرا لمجهوداته وتوجيهاته القيمة وعلى ما قدمه لنا من ملاحظات وتوجيهات والذي تشرف بإشرافه وتأطيره لهذا البحث، والذي لم يبخل علينا بوقت من أوقاته ولا بجهد من جهوده، ولا يمكن أن ننكر أنه من ذلل لنا الصعاب التي واجهتنا خلال إنجاز هذا العمل .

شكرا أستاذنا

السادة أعضاء اللجنة الكرام لقبولهم مناقشة واثراء هذه المذكرة.

لا تفوتنا الإشادة بكل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة مشجعة في إنجاز هذا البحث والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية...

لكل هؤلاء شكرا جزيلا وجزاكم الله عنا خير .

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لقياس العلاقة بين سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الاقتصادية بالتركيز على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر وتونس وموريتانيا للفترة 1990-2022، وتحليل تأثيرات الروابط الأمامية البينية والروابط الخلفية البينية على التنمية الاقتصادية في هذه الدول، من خلال نموذج قياسي يختبر تأثير القيمة المضافة المحلية المصدرة من الدولة المصب، القيمة المضافة الأجنبية في البلد المنشأ والاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الواردة في البلد المنشأ؛ على كل من: مؤشر التنمية البشرية ومعدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي. وفي الجزء التجريبي تم تقدير النماذج القياسية بالاستعانة ببرنامج "Stata16" باستخدام منهجية وسط المجموعة المدمج "PMG"، ولتقييم قوة واتجاه العلاقة الخطية تم إجراء اختبار الارتباط. واختبار جذر الوحدة لبيانات "البانل" لمعرفة مستوى استقرارية متغيرات الدراسة. وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع ومحدداته تم اعتماد اختبار "كاو" للتكامل المشترك الذي اثبت وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة موضوع الدراسة. وكنتيجة، أكدت الدراسة وجود علاقة معنوية بين المتغيرات التابعة وأغلب متغيراتها المستقلة. كما أكدت أن انخراط الدول عينة الدراسة في سلاسل قيمة إقليمية يعزز من نموها الاقتصادي، ويشكل منهجا بديلاً لدول المنطقة لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، سلاسل القيمة الإقليمية، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، النمذجة القياسية (وسط المجموعة المدمج "PMG").

الترميز الاقتصادي (JEL): C55-F02-F14-O11-O24

Abstract:

This study aims to investigate the relationship between regional value chains (RVCs) and economic development with a focus on economic growth and human development in Algeria, Tunisia, and Mauritania for the period 1990-2022. The study analyzes the effects of bilateral forward links and bilateral backward links on economic development in these countries using an econometric model that tests the impact of domestically exported value added from the downstream country, foreign value added in the upstream country, and foreign direct investment net inflows in the upstream country on both the Human Development Index (HDI) and the growth rate of GDP per capita. The empirical analysis employs the pooled mean group (PMG) method using the "Stata16" software. To evaluate the strength and direction of the linear relationship, a correlation test was performed. And the unit root test for panel data to determine the level of stability of the study variables. In order to verify the existence of cointegration between the dependent variable and its determinants, the "Cao" cointegration test was adopted, which proved the existence of a long-term relationship between the dependent variables and the independent variables subject of the study. The study's findings unveil a significant relationship between the dependent variables and most of the independent variables. The results unequivocally demonstrate that the participation of the sample countries in RVCs substantially enhances their economic growth, providing a viable alternative approach for countries in the region to achieve their economic development goals.

Keywords: Global Value Chains, Regional Value Chains, Economic Development, Economic growth, Standard Modeling (PMG).

Economic codification (JEL): C55-F02-F14-O11-O24.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
شكر	
الملخص	I
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول والأشكال	VII
المقدمة	أ - هـ
الفصل الأول: الأدبيات لسلاسل القيمة العالمية والإقليمية والتنمية الاقتصادية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية والإقليمية	03
المطلب الأول: الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية	03
أولا: ظهور سلاسل القيمة العالمية	03
ثانيا: تعريف سلاسل القيمة العالمية	04
ثالثا: أهمية تعريف سلاسل القيمة العالمية	05
رابعا: أنواع سلاسل القيمة العالمية	07
خامسا: خصائص سلاسل القيمة	09
سادسا: منحنى الابتسامة	09
سابعا: سلاسل القيمة الغير متجانسة عبر الصناعات والشركات والمنتجات والخدمات	10
ثامنا: تحديات و مخاطر سلاسل القيمة	11
المطلب الثاني: الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة الإقليمية	13
أولا: مفهوم سلاسل القيمة الإقليمية	13
ثانيا: أهمية سلاسل القيمة الإقليمية وأثرها على الاقتصاد الدولي	14
ثالثا: دور سلاسل القيمة الإقليمية في المجالات مختلفة	15
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للتنمية الاقتصادية	18
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	18
أولا: التنمية الاقتصادية وتاريخها	18
ثانيا: خصائص وأهداف التنمية الاقتصادية ومستلزماتها:	21
المطلب الثاني: السياسات والعوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية ومؤشراتها	24
أولا: سياسات التنمية الاقتصادية	24
ثانيا: العوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية	25
ثالثا: مؤشرات التنمية الاقتصادية	27

المطلب الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر، تونس وموريتانيا	32
أولا: التنمية الاقتصادية في الجزائر	32
ثانيا: التنمية الاقتصادية في دولة تونس	33
ثالثا: التنمية الاقتصادية في موريتانيا	34
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**36**
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	36
أولا: دراسة خليل محمد خليل عطية وآخرون	36
ثانيا: دراسة Ibrahim Nana et al (2023)	37
ثالثا: دراسة Sri Juli Asdiyanti Samuda (2023)	39
رابعا: دراسة بلخير عبد الحكيم، رحال معتز (2023)	40
خامسا: دراسة وفاء باهي (2022)	41
سادسا: دراسة وفاء باهي، عبد المالك باهي (2022)	43
سابعا: دراسة Yiru Song et al (2022)	44
ثامنا: دراسة عبد المالك باهي (2022)	45
تاسعا: دراسة Barnabas Olusegun Obasaju et al (2021)	47
عاشرا: دراسة Shuili Yang et al (2021)	48
إحدى عشر: دراسة Bhushan et al (2021)	49
اثنا عشر: دراسة STEFAN PAHL et al (2020)	50
ثلاثة عشر: دراسة Davide Rigo et al (2020)	51
أربعة عشر: دراسة Kashika Arora et al (2020)	53
خمسة عشر: دراسة عقبة عبد اللاوي وآخرون (2018)	54
ستة عشر: دراسة Victor Kummritz et al (2017)	56
سبعة عشر: دراسة Jan Fagerberg et al (2017)	57
ثمانية عشر: دراسة عقبة عبد اللاوي وآخرون (2017)	59
تسعة عشر: دراسة Gary Gereffi (2015)	60
عشرون: دراسة Joonkoo Lee et al (2011)	61
المطلب الثاني: علاقة التراث العلمي بالدراسة الحالية	62
أولا: تقاطع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	63
ثانيا: ما يميز الدراسة الحالية	66
خلاصة الفصل	**67**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية: قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية على التنمية الاقتصادية	
تمهيد	**69**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	**70**

المطلب الأول: نبذة عن اقتصاديات مجتمع وعينة الدراسة	70
أولا: جغرافياً	70
ثانيا: ديموغرافياً	71
ثالثا: اقتصادياً	72
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطيات الدراسة	79
أولا: المؤشرات الاقتصادية الكلية	79
ثانيا: مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	79
المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات	82
أولا: البرامج الإحصائية	82
ثانيا: الطرق والأدوات الاحصائية	83
المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج	88
المطلب الأول: الاختبارات القياسية وتقدير النماذج	88
أولا: اختبار الارتباط لمتغيرات النموذج	88
ثانيا: اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات الدراسة	89
ثالثا: اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل لنماذج الدراسة	89
رابعا: تقدير النماذج	89
المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج	92
أولا: مناقشة وتحليل النموذج الأول معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي	92
ثانيا: مناقشة وتحليل النموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية	98
خلاصة الفصل	102
الخاتمة	103
قائمة المراجع	109
الملاحق	119

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

المحتوى	الصفحة
الجدول (1-1): خصائص سلسلة القيمة العالمية	9
الجدول (1-2): مصفوفة مصادر ونتائج مخاطر "سلاسل القيمة العالمية"	13
الجدول (1-3): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	20
الجدول (2-1): المساحة، وعدد السكان للدول عينة الدراسة للعام 2022	11
جدول (1-2) متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	80
الجدول (2-2): مقدرات (PMG) للنموذج الأول معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpc_gr)	90
الجدول (2-3): مقدرات (PMG) للنموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية (HDI)	91

قائمة الأشكال

المحتوى	الصفحة
الشكل (1-1): رسم تخطيطي لسلسلة القيمة لبورتر	8
الشكل (1-2): منحنى الابتسامة	10
الشكل (1-3): يوضح أشكال سلاسل القيمة	11
الشكل (1-4): مستلزمات التنمية الاقتصادية	24
الشكل (1-5): مؤشرات التنمية الاقتصادية	30
الشكل (2-1) تطور إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية للدول عينة الدراسة (2022/1990)	72
الشكل (2-2): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية للدول عينة الدراسة (2022/1990)	73
الشكل (2-3): تطور صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر للدول عينة الدراسة (2022/1990)	74
الشكل (2-4): تطور صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر للدول عينة الدراسة (2022/1990)	75
الشكل (2-5): المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للدول عينة الدراسة (2022/1990)	76
الشكل (2-6): الروابط الخلفية "القيمة المضافة الأجنبية" FVA للدول عينة الدراسة (2022/1990)	77
الشكل (2-7): الروابط الأمامية: القيمة المضافة المحلية لصادرات البلد المدرجة في صادرات بلد آخر DVX للدول عينة الدراسة (2022/1990)	78
الشكل (2-8): القيمة المضافة المحلية DVA للدول عينة الدراسة (2022/1990)	78

المقدمة

في الاقتصاد العالمي المعاصر، أصبح توزيع وتجزئة مراحل الإنتاج عبر الحدود الدولية بارزا بشكل مضطرد، ويرتبط هذا الاتجاه إلى مراحل تقسيم العمل والإنتاج وأنماطه ارتباطا بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، من مثل التقدم التكنولوجي، وانخفاض تكاليف النقل، وتحرير السياسات التجارية، وبروز التكامل الاقتصادي وتعاظم أدواؤه على النطاق الدولي... ونتيجة لذلك، أدى ظهور سلاسل القيمة العالمية إلى إعادة تعريف المفهوم التقليدي لعمليات الإنتاج، مما أدى إلى خلق شبكة معقدة من مراحل الإنتاج المترابطة المنتشرة والمشتتة عبر بلدان متعددة. وقد أثرت هذه الظاهرة بشكل كبير على استراتيجيات التنمية الاقتصادية، مما يوفر فرصا وتحديات جديدة للدول وخاصة النامية منها.

وتمثل سلاسل القيمة العالمية نموذجا جديدا في الاقتصاد الدولي، حيث يتم تجزئة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها عبر بلدان مختلفة، تتخصص كل دولة أو بلد أو إقليم في مرحلة أو مراحل محددة من عملية الإنتاج. وقد سمح هذا التحول للبلدان بالاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل أكثر كفاءة، والاستفادة من توظيف مزاياها التنافسية المختلفة. ومع ذلك، فقد سلط الواقع الاقتصادي، واختلاف السلطة التفاوضية بين الأقطاب الرأسمالية من جهة والمراكز الرأسمالية من جهة أخرى والأطراف النامية كحلقات أضعف الضوء إلى الحاجة إلى سلاسل قيمة إقليمية تكون فيها علاقات الهيمنة أقل شدة، وتُمثل شبكة إنتاج بديلة، تؤكد من خلالها سلاسل القيمة الإقليمية على البعد الإقليمي لشبكات الإنتاج، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي داخل منطقة جغرافية محددة، بما يخدم الأهداف والاستراتيجيات الاقتصادية الإقليمية والقطرية، ويُحقق متطلبات وأهداف التنمية فيها.

وفي هذا السياق اختلفت وجهات النظر حول طبيعة الآثار التي تنشأ عن آليات تأثير سلاسل القيمة الإقليمية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ومستويات الاستفادة منها، وما إذا تُمثل بديلا تنمويا يُمكن أن يُحقق أهداف التنمية الاقتصادية في نطاق إقليمي، عوضا عن المستوى الدولي المرتكز على المشاركة ضمن شبكات الإنتاج الدولية، وسلاسل القيمة العالمية.

1. السؤال الرئيسي:

من منظور الدراسات التجريبية، تكمن إمكانات سلاسل القيمة الإقليمية في قدرتها على تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدان المجاورة. ومن الممكن أن توفر هذه السلاسل مسارا للتكامل الإقليمي، مما يمكّن البلدان من تعزيز قدراتها الإنتاجية بشكل جماعي، والتخصيص الكفء للموارد، وتقاسم المنافع، وبناء اقتصادات أكثر مرونة. ويشكّل التركيز على سلاسل

القيمة الإقليمية أهمية خاصة بالنسبة لدول مثل الجزائر وتونس وموريتانيا، إذ أخذ بعين النظر الخصوصيات الاقتصادية لدول الإقليم، ومجالات التعاون والاستفادة من المزايا التنافسية المتصلة بين الدول محل الدراسة، لخدمة مسارات التنمية الاقتصادية فيها. تحاول هذه المذكرة قياس العلاقة بين سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الاقتصادية بالتركيز على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر وتونس وموريتانيا، وتحليل تأثيرات الروابط الأمامية البينية والروابط الخلفية البينية على التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وعلى ضوء ما تم ذكره يمكن طرح السؤال الآتي:

إلى أي مدى تُساهم سلاسل القيمة الإقليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

2. الأسئلة الفرعية:

من السؤال الرئيس يمكن طرح الأسئلة الفرعية تسهيلًا للإجابة عن المشكلة الرئيسية:

- ما هو أثر الروابط الإقليمية الأمامية على نصيب الفرد من الناتج؟
- ما هو أثر الروابط الإقليمية الخلفية على نصيب الفرد من الناتج؟
- ما هو أثر الروابط الإقليمية الأمامية على مستويات التنمية البشرية؟
- ما هو أثر الروابط الإقليمية الخلفية على مستويات التنمية البشرية؟

3. فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** يوجد أثر طردي للروابط الإقليمية الأمامية على نصيب الفرد من الناتج، إذ تُسهم الروابط الأمامية في حقن الاقتصاديات بجرعات من الطلب الكلي عبر مدخل الصادرات، ما يُؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد منه.
- **الفرضية الثانية:** تؤثر الروابط الخلفية الإقليمية عكسيا في نصيب الفرد من الناتج، إذ تعتبر الروابط الإقليمية الخلفية واردات، تُمثل تسربا ادخاريا من شأنه تخفيض الطلب الكلي ما يُؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج.
- **الفرضية الثالثة:** تُؤدي الروابط الإقليمية الأمامية إلى التوسع الاقتصادي وزيادة النمو، كما تُسهم في زيادة الدخل الوطني، وهو ما يُسهم في زيادة الإيرادات التي تغطي جزء مهما من النفقات الخاصة بالتعليم وتحويلات القطاع الأسري وهو ما ينعكس على الرفاهية الاقتصادية ويرفع من مستويات التنمية البشرية في الدول محل الدراسة.
- **الفرضية الرابعة:** تُؤدي الروابط الإقليمية الخلفية إلى تغطية جزء من الطلب الخاص بالإنتاج المحلي، مما يُحقق زيادة في معروض السلع، كما تُسهم في زيادة الإيرادات الجمركية، بما يُسهم في

تحقيق الفائض لتمويل الإنفاق الخاص بالتعليم والصحة وزيادة التحويلات الاجتماعية للقطاع الأسري وهو ما ينعكس على الرفاهية الاقتصادية ويرفع من مستويات التنمية البشرية في الدول محل الدراسة.

4.مبرّرات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بتخصص التجارة الدولية.
- الرغبة في دراسة موضوعات حديثة في مجال الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، ويُمثل موضوع سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية من الموضوعات المتجددة التي تمثل مركز اهتمام في مجال التجارة الدولية ونطاق المنظمات الدولية.

5. أهمية الدراسة:

تُساهم الدراسة في مراجعة الأدبيات التجريبية المرتبطة بالآثار الاقتصادية لسلاسل القيمة الإقليمية، كما تحلل مداخل تأثير الروابط الإقليمية الأمامية والروابط الإقليمية الخلفية على التنمية الاقتصادية تحديدا الأثر على نصيب الفرد منا لناتج، والانعكاسات على التنمية البشرية، ما يُمكن من الوقوف على أهم مداخل تأثير سياسات شبكات الإنتاج الإقليمية على التنمية في الدول محل الدراسة.

6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آثار سلاسل القيمة الإقليمية على التنمية الاقتصادية، تحديدا تأثير كل من الروابط الإقليمية الأمامية والروابط الإقليمية الخلفية على التنمية الاقتصادية في الجزائر وتونس وموريتانيا، وبذلك فإن المذكرة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة سلاسل القيمة العالمية، وسلاسل القيمة الإقليمية، والتأثيرات الناتجة عن أنماط الإنتاج الدولية الحديثة على التنمية الاقتصادية.
- محاولة تحديد أهم مؤشرات قياس المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية.
- قياس مداخل التأثير التي تُؤثر من خلالها المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية على التنمية الاقتصادية.

7. حدود الدراسة:

مكانيا تركّز الجانب التطبيقي لهذه المذكرة على كل من الجزائر، تونس وموريتانيا، أما زمانيا شملت الدراسة الفترة الممتدة بين العام 1995 إلى غاية العام 2022.

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

تحددت المناهج البحثية التي ستعتمد بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية؛ وقد تم اعتماد طريقة IMRAD كأساس منهجي لهيكلة جوانب البحث بما يساعد على الإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص الاستنتاجات. وتبعا لذلك تم الاعتماد على مجموعة مناهج بحثية.

- **المنهج الوصفي:** حيث حاولنا من خلاله وصف المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع سلاسل القيمة سواء العالمية أو الإقليمية، والارتقاء في سلاسل القيمة والسياسات \ات الصلة، بالإضافة إلى تحديد أهم المؤشرات الخاصة بقياس المشاركة والمؤشرات المعبرة عن التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مجموعة من المفاهيم والتأصيلات ذات الصلة.
- **المنهج التجريبي:** وبرز من خلال الدراسة التطبيقية، من خلال تقدير النماذج الاقتصادية المناسبة للإجابة عن إشكالية الدراسة، بناء على بيانات البانل لمتغيرات الدراسة المختلفة وقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة ضمن هذه النماذج.
- **المنهج الاستقرائي:** تحديدا تم استخدام الاستقراء الناقص، والذي يسمح بالحكم على الكل بما يوجد في الجزء، وهو ما يُمكّن من تعميم الاستنتاجات المستخلصة من أثر تدابير تيسير التجارة على التنمية الاقتصادية، وتعميم هذه النتائج على حالة باقي الدول العربية

8.محتوى البحث:

بحسب المنهجية المعتمدة في هذه المذكرة تم تقسيمها إلى فصلين كالتالي:

- **الفصل الأول:** تم من خلال المبحث الأول طرح الأدبيات النظرية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، ظهورها تطوراتها، وكذا سلاسل القيمة الإقليمية، وأهم مؤشرات القياس، وكذا أهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ومؤشراتها. ومن ثم العلاقة بين سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الاقتصادية من خلال المبحث الثاني، والذي ينظر في الأدبيات التجريبية السابقة التي فحصت العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة.
- **الفصل الثاني:** ومثّل الدراسة التطبيقية، التي تم من خلاله تم تقدير نموذجين خاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونموذج يقيس الأثر على التنمية البشرية، بدلالة المتغيرات المعبرة عن سلاسل القيمة الإقليمية ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة للظواهر الاقتصادية محل الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية والإقليمية والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

إن التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم، والتي شملت مجالات متعددة؛ من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والصحة والأمن، فضلا عن عدة مجالات أخرى، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية للدول من خلال مجموعة الأدوات والإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع القرار، ومن بين هذه الأدوات تشجيع الانخراط في سلاسل قيمية إقليمية أو عالمية.

واليوم، وبعد جائحة كورونا التي أحدثت اضطرابات كبيرة في سلاسل القيمة العالمية في الإنتاج والنقل والتوزيع، إلا أنها أتاحت أيضا فرصا جديدة تدفع إلى إعادة هيكلة شاملة لهذه الشبكات المعقدة لجعلها أكثر مرونة واستدامة، حيث يمكن أن تساهم سلاسل القيمة العالمية والإقليمية بشكل كبير في النمو الاقتصادي، ومن خلال هذه الشبكات المعقدة نجد شبكة واسعة من الأنشطة الإنتاجية والتجارية التي تمتد عبر مختلف البلدان، وتربط بين الشركات والموردين والعملاء من خلال عمليات تصنيع وتوزيع المنتجات والخدمات، حيث أصبحت سلاسل القيمة العالمية تقوم بدور محوري في اقتصاديات الدول ونموها الاقتصادي، الأمر الذي يساهم في تعزيز تنميتها الاقتصادية، حيث يشير الخبير الاقتصادي أمارتيا سين إلى أن: "النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية."

وفي هذا الفصل، سوف نتناول الأدبيات النظرية لكل من سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، وكذلك الأدبيات النظرية للتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية والإقليمية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى ظهور سلاسل القيمة العالمية، ماهيتها وأنواعها، التحديات والخاطر التي تواجه سلاسل القيمة العالمية، وسلاسل القيمة الإقليمية.

المطلب الأول: الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية

أولا: ظهور سلاسل القيمة العالمية:

إنّ جذور سلاسل القيمة العالمية معقدة ومتعددة الأوجه. تنبع من مبادئ اقتصادية وتجارية قديمة، مثل التخصص والتجارة الدولية، وتأثرت بالتطورات التكنولوجية والسياسية. وتعود جذور مصطلح سلاسل القيمة العالمية Global Value Chains (GVC) إلى مفهوم سلسلة القيمة "value chain" لبورتر (Porter, 1985) والذي أدخل فكرة تحليل سلسلة القيمة كطريقة لتوضيح أثر العمليات والأنشطة الداخلية المسؤولة عن أداء كل من: التصميم، التصنيع والتسويق في تحقيق القيمة للعملاء، ويعتبر بورتر أول من وضع أسس تحليل سلسلة القيمة، حيث قام بتقسيم الأنشطة التي تخلق القيمة إلى أنشطة "أساسية" تشمل الأولى الامدادات الإنتاج، التسويق والخدمات المرافقة، وأنشطة "داعمة" تضم التموين، البحث والتطوير، إدارة الموارد البشرية والبنية التحتية للمؤسسة. وتم توسيع مفهوم سلسلة القيمة من طرف جيريفي (Gerefti, 1994) والذي صاغ مصطلح سلاسل القيمة العالمية ووسع مفهوم سلسلة القيمة ليأخذ بعدا عالميا، والذي طوره فيما بعد لسلاسل القيمة العالمية.

تعتبر سلاسل القيمة العالمية ظاهرة حديثة نسبيًا، نشأت في منتصف القرن العشرين مع صعود الشركات متعددة الجنسيات والعولمة. ومع ذلك يمكن تتبع جذورها إلى مبادئ اقتصادية وتجارية أقدم بكثير، حيث أن التخصص في الإنتاج ناقشه آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" (1776)، الذي جادل بأنّ تقسيم العمل يسمح بزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف. وكذلك الثورة الصناعية، التي بدأت في أواخر القرن الثامن عشر، التي شهدت تطورات هائلة في تقنيات الإنتاج، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض

التكاليف. ومع ظهور الشركات متعددة الجنسيات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بدأت هذه الشركات في توسيع عملياتها إقليميا وعالميا الأمر الذي يعتبر الدور الرئيسي في تطوير سلاسل القيمة العالمية. كما أن التطورات التكنولوجية كذلك لعبت دورًا هامًا في نمو سلاسل القيمة العالمية. على سبيل المثال، أدى اختراع الحاويات في الخمسينيات من القرن الماضي إلى ثورة في النقل البحري، مما جعل من السهل والأرخص شحن البضائع عبر مسافات طويلة. كما أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحسين الاتصالات والتنسيق بين مختلف مراحل سلسلة القيمة. بالإضافة إلى هذه العوامل، لعبت العوامل السياسية أيضا دورا في تطوير سلاسل القيمة العالمية. على سبيل المثال، أدت السياسات التجارية، مثل خفض الرسوم الجمركية وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي، إلى تسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية.

ثانيا: تعريف سلاسل القيمة العالمية:

تعرف بأنها جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدء من مرحلة التصميم مرورا بمرحلة الإنتاج وصولا إلى تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم الإنتاج التسويق وأحيانا إدارة وإعادة تدوير النفايات. بجانب سلاسل القيمة العالمية.

وتعرف أيضا على المستوى الإقليمي والمحلي، بأنها تمثل تجزئة وتوزيع لمختلف مراحل عمليات الإنتاج على مستوى النطاق الإقليمي في هذا النطاق، يمكن التفرقة ما بين سلاسل القيمة الإقليمية التي تركز على الإنتاج الإقليمي وتستهدف الأسواق الإقليمية، وتلك التي تركز على العمليات الإنتاجية المترابطة إقليمياً والهادفة إلى تغذية الأسواق العالمية. أما فيما يتعلق بسلاسل القيمة المحلية، فتعرف بأنها جميع المراحل والأنشطة الإنتاجية، بداية من مرحلة تصميم المنتج حتى الوصول إلى المنتج في شكله النهائي، التي تتم داخل النطاق الجمركي للدولة.

وتساعد سلسلة القيمة على تسليط الضوء على الأنشطة الرئيسية التي تخلق القيمة أي تلك التي يكون لها تأثير حقيقي من حيث التكلفة أو التميز عن المنافسين، والأنشطة التي لا تضيف أي قيمة بل تساهم في زيادة التكاليف. وينبغي أن يسمح تحليل سلسلة القيمة للمؤسسة بمعرفة نقاط قوتها وضعفها وتحديد الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها لتحقيق النجاعة والفعالية وزيادة القدرة التنافسية، كتحويل بعض أنشطتها للخارج أو الاستعانة بمصادر خارجية ... الخ.

ويعتقد بورتر بأن المؤسسات تنفق الكثير من الوقت والمال على الأنشطة الداعمة والتي لا تمثل لها أي ميزة نسبية ولهذا دعا بأن تقوم المؤسسات بالتركيز على عمليات التصنيع والاستعانة بمصادر خارجية لمرحلتي ما قبل التصنيع البحث والتطوير الموارد...إلخ، وما بعد التصنيع التسويق، خدمات ما بعد البيع...إلخ. فقد تقوم الشركة بهدف تقليل التكاليف بالاستعانة بمصادر خارجية لتزويدها بالمدخلات اللازمة لعملية الإنتاج سواء كانوا موردين من داخل أقاليم البلد أو موردين أجانب، أو نقل أنشطة التركيب وتجميع المنتجات النهائية للخارج. كما يمكن للشركات تحقيق التكامل الرأسي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء مع أنشطة "المنبع" أو أنشطة "المصب"؛

- **التكامل الخلفي (Backward integration)**: "أنشطة المنبع" ويحدث عندما تقوم شركة بإنتاج ما تحتاجه من مواد أولية لازمة لعملية الإنتاج كقيام شركة لتصنيع المواد الغذائية بامتلاك عدد من المزارع الزارعة ما تحتاجه من مدخلات.
- **التكامل الأمامي (Foreward integration)**: "أنشطة المصب" وذلك عندما تتجه الشركة نحو مراحل الإنتاج النهائية كقيام شركة استخراج البترول بامتلاك مصانع لتكرير البترول لاستخلاص مكوناته من بنزين وكيروزين... الخ.

إن تجزئة سلاسل القيمة ساهمت فيه عدة عوامل أحدها رغبة المؤسسة في تحقيق مكاسب في الكفاءة، فزيادة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية حتم على المؤسسات زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف، والطريق لتحقيق ذلك هو التموين بالمنتجات الوسيطة عبر منتجين أكثر كفاءة. ومن الأسباب الأخرى الوصول للأسواق الناشئة وامتلاك أصول استراتيجية تسمح للمؤسسة باستغلال المعارف الخارجية. وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بتجزئة عمليات الإنتاج إذا رأت أن عملية نقل هذه العمليات تحقق أرباحا أكبر، وقد ساعد التطور في وسائل النقل والاتصال وانخفاض تكاليفهما على تجزئة سلسلة عمليات الإنتاج وتوزعها دوليا، فأصبح من الممكن صنع أي جزء من الأجزاء المكونة للسلعة في أي مكان بالعالم حيث تكون التكاليف منخفضة والأرباح مُعظمة، مع إمكانية شحن وبيع المنتجات بالسرعة المطلوبة إلى الأماكن الملائمة وفي الوقت المحدد. وهو ما أدى الى ظهور نظم إنتاجية عابرة للحدود أطلق عليها.

ثالثا: أهمية تعريف سلاسل القيمة العالمية:

الكفاءة في الإنتاج هي شرط ضروري للنجاح في اختراق الأسواق العالمية؛ ودخول الأسواق العالمية الذي يسمح بالنمو المستدام يتطلب فهما للعوامل الديناميكية ضمن سلسلة القيمة بأكملها. ورسم تحليل سلسلة القيمة يلعب دورا رئيسيا في فهم ضرورة ونطاق القدرة التنافسية الشاملة؛

يساعد فهم تحليل سلسلة القيمة في الطريقة التي تربط المنتجين بالأسواق النهائية والتي تؤثر على قدرة المنتجين سواء -شركات مناطق أو دول- للاستفادة من المشاركة في الأسواق العالمية، وكيف للمنتجين المشاركة في الاقتصاد العالمي وليس ما إذا كان ينبغي القيام بذلك؛

تساعد سلاسل القيمة على الانتقال من رؤية شركة منفردة إلى مجموعة شركات مترابطة، من خلال التركيز على جميع الروابط في السلسلة (وليس الانتاج فقط) وعلى جميع الأنشطة في كل وصلة؛ كما يساعد تحليل سلسلة القيمة على تحديد الأنشطة التي تخضع لزيادة في العوائد نتيجة القدرة على معرفة الفروق فيها على مستوى مختلف الروابط في السلسلة، فالمشاركة في الأسواق العالمية مع اقتصار المنافسة على نقطة واحدة قد لا توفر النمو المستدام للدخل[1]،

المشاركة في سلاسل قيمة يمكن أن تزيد من ديناميكيات توزيع الدخل داخل البلاد لا سيما في الاقتصادات الكبرى. نتيجة للتقدم التقني السريع الذي شهده العالم في العقود الثلاثة الأخيرة، شهدت سلاسل القيمة العالمية تطوراً كبيراً. حيث باتت تشكل حالياً نحو 50 في المائة من حجم التجارة العالمية وفق تقديرات البنك الدولي[2]

يُشار إلى أن نشاط سلاسل القيمة العالمية كان سبباً رئيساً وراء موجات النمو المسجلة في عدد من البلدان النامية ومحفزاً أساسياً لانخفاض معدلات الفقر في بعض الدول النامية التي تخصصت وانخرطت بشكل أكبر من غيرها في سلاسل القيمة العالمية. فالأرقام تشير إلى أن تلك السلاسل ساهمت في زيادة مساهمة الدول النامية في اجمالي حجم التجارة العالمي ليصل إلى نحو 47.3 في المائة من التجارة الدولية خلال عام 2010 مقارنة مع حوالي 18.5 بالمائة بعام 1990. تعزى المكاسب الاقتصادية للمزيد من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية إلى أن زيادة حجم التجارة الدولية في السلع الوسيطة مرتبط بشكل مباشر بخلق فرص العمل وتوليد الدخل. كما أنه يوفر وسائل للدول لتنمية قدراتها الإنتاجية وزيادة مستوى تقدم صناعاتها وتنويعها إضافة إلى أنه يساعد على تعميق التكامل الإقليمي[3].

يعمل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على زيادة مستويات الإنتاجية والدخل كنتيجة للسمات التي تتميز بها سلاسل القيمة حيث تدعم العلاقة طويلة الأمد التي تنشأ بين الشركات والمؤسسات، إضافة إلى التخصص المفرط في مراحل إنتاج أو مهام محددة. في هذا الإطار، تشير الدراسات إلى أن زيادة نسبة

1 World bank, IDE-JETRO, OECD, WTO, 2017, **Measuring and Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development,** GLOBAL VALUE CHAIN DEVELOPMENT REPORT, P: 18.

2 World bank, IDE-JETRO, OECD, WTO, 2017, **Ibid.** P: 18.

3 محمد علي عوض الحرازي، 2007، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص: 33.

المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمعدل 10 بالمائة يؤدي إلى زيادة متوسط الإنتاجية بحوالي 1.6 بالمائة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 11 و14 بالمائة، فمن خلال الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، أصبحت الشركات المحلية مرتبطة بصورة كبيرة مع الشركات الأجنبية التي تمتلك المعرفة والتقنية. كما أنه نتيجة التخصص المفرط في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، وعليه لم تعد عملية التصدير تتطلب إتقان كامل مراحل إنتاج منتوج ما وبذلك أصبحت الدول تتخصص في عدد معين من مراحل الإنتاج في ضوء ذلك باتت الشركات وخاصة في الدول النامية، التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية تسجل مستويات أعلى من الإنتاجية، بالتالي تحقيق دخل أكبر مقارنة بالانخراط في التجارة التقليدية، فالاندماج في سلاسل القيمة العالمية ساعد عدد من الدول النامية ومن بينها الصين على تحقيق خفض ملموس لمعدلات الفقر، ذلك لأن المكاسب المحققة من الاندماج بسلاسل القيمة العالمية تكون أكبر مقارنة بالدول التي تنخرط بشكل أكبر في التجارة التقليدية[1].

رابعا: أنواع سلاسل القيمة العالمية[2]:

1. الهرمية:

حيث تتميز عملية التحكم بالتكاملية الرأسية، ومن أشكال التحكم هنا المراقبة الإدارية، وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من التحكم عندما يصعب برمجة مواصفات المنتج بسبب تعقيداته، ويستحيل إيجاد موردين بكفاءة عالية، لذا فإن الشركات الكبرى والمهمة، تكون مضطرة لتصنيع المنتج داخليا، وتمثل شركات الأدوية مثالا لهذا النوع من الحاكمية.

2. السيطرة:

يكون الموردون الصغار مرتبطين تماماً في معاملاتهم مع مسوقين كبار، والتخلص من هذا الارتباط يكون مكلفاً بالنسبة للصغار، لهذا يتم السيطرة عليهم من قبل الشركات القيادية، ويظهر هذا النوع من التحكم عندما تصبح هناك إمكانية لمعلومات ذات مواصفات محددة، ولكنها في غاية التعقيد، وعندما تكون قدرات الموردين محدودة فإنه يتم الارتباط الكامل بالشركة المنتجة.

3. العلاقات المتوازنة:

حيث توجد شبكات من التعامل تقوم على الاعتماد المتبادل بين الأطراف، وهذه الشبكات تكون منظمة من خلال روابط قد تكون غير رسمية، وتظهر العلاقات المتوازنة عندما يتعلق الأمر بتحديد

1 محمد علي عوض الحرازي، 2007، **مرجع سبق ذكره**، ص: 33.

2 جديدي سميحة، جرمون سعاد، 2016، **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات الناشئة للفترة 1995-2014**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الوادي، الجزائر، ص: 35.

مواصفات المنتج، وعندما تكون قدرات الموردين عالية جدا، فيأخذ التحكم في سلسلة القيمة شكل العلاقات المتوازنة، ذلك أن المعلومات المحددة ضرورية للبائع والمشتري على حد سواء. وبهذه الطريقة تصبح الشركات القيادية في حاجة ملحة لتنويع مصادر مواردها للحصول على قدرات متكاملة.

4. الرزمة المتكاملة الوسيطة (Modular):

ينتج الموردون في هذا النوع من التحكم سلعاً مطابقة لمواصفات دقيقة للمشتري، فالمورد يكون مسؤولاً عن القدرات المرتبطة بالأبعاد التكنولوجية كلّها، وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من التحكم عندما يميل توصيف أو ترميز المنتج إلى التعقيد، فإذا كانت مثلا هندسة المنتج تتيح التعديل، وهذا يحتاج إلى مقاييس تكنولوجية موحدة تسهل من عمليات التفاعل، وخاصة عندما يكون للموردين قدرة على توريد الرزمة اللازمة كاملة، بحيث يصعب وصفُ أو تحليل معلوماتها، هنا تصبح الحاجة للمشترين عالية، ويصبحُ هذا النمط من التحكم مهماً خاصة عندما يضع المشتري مواصفات معينة.

الشكل (1-1): رسم تخطيطي لسلسلة القيمة لبورتر

Source : André Joyal, Mohamed Sadeg et Olivier Torrès, 2010, **La PME algérienne et le défi de l'internationalisation : Expériences étrangères,** L'Harmattan, Paris, France.

خامسا: خصائص سلاسل القيمة:

وتتميز سلاسل القيمة العالمية بالعديد من الخصائص موضحة في الجدول التالي:

الجدول (1-1): خصائص سلسلة القيمة العالمية

الخصائص	الوصف
متعدد الجنسيات (Multinational)	تعمل سلاسل القيمة العالمية عبر الحدود مع مجموعة واسعة من الشبكات التي تضم مجموعة متنوعة من الشركات من جنسيات.
الاستعانة بمصادر خارجية (Outsourcing)	يمكن الاستعانة بمصادر خارجية لمجموعة متنوعة من اللوازم، الخدمات الوظائف من خلال شبكة من شبكات الإنتاج الدولية، بما في ذلك العديد من الشركات الأصغر التي يتم تصنيفها في موردي المدخلات على مستوى أعلى وأدنى.
صنع السياسات (Policymaking)	تقرر الشركة الرائدة في الغالب البنود / المنتجات التي سيتم الاستعانة بمصادر خارجية فيها، الجودة / الكمية، توقيت اللوازم والتسعير.
بناء القدرات (Capacity building)	تطالب الشركة الرائدة عادة وتساعد الموردين (وكذلك الموزعين وتجار التجزئة)، الذين غالبا ما يكونون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تنفيذ تحسينات على منتجاتهم /خدماتهم، إنتاجيتهم ومواردهم البشرية.
التقييس (Standardization)	تضمن الشركة الرائدة اتساق وموثوقية اللوازم أو الخدمات، القائمة على معايير أو شهادات الجودة الخاصة، الوطنية أو الدولية.
الوضع العالمي (Global status)	يمكن أن تصبح شركة صغيرة شركة عالمية من خلال تحولها إلى لاعب حيوي في سلسلة القيمة العالمية بمرور الوقت.

Source : (Abe, 2015, P : 31)

سادسا: منحنى الابتسامة:

مفهوم "منحنى الابتسامة":تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول "سلسلة القيمة العالمية" ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، حيث يشير "منحنى الابتسامة"* إلى أن هذه العلاقة تأخذ شكل الحرف اللاتيني(U) أو الحرف العربي (ب)**، حيث أن "أنشطة المنبع" (Upstream) البحث، التطوير والتصميم...الخ، إلى جانب "أنشطة المصب" (Downstream) العلامة التجارية، التسويق...الخ، تشكل الحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية، في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة أي تصنيع المكونات والتجميع النهائي للمنتجات لا تساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة[1].

*. صممه Stan Shih الرئيس التنفيذي لشركة ACER في التسعينات.

**. هذا التشبيه اقترحه الدكتور نورالدين جوادي، أستاذ الاقتصاد بجامعة الشهيد حمه لخضر بولاية الوادي، الجزائر، وهو تشبيه مستمد من الحرف الثاني لكلمة "ابتسامة".

1 Albert Park, Gaurav Nayyar and Patrick Low, 2013, **Supply chain perspectives and issues: a literature review**, WTO, FGI, P: 32. DOI: https://doi.org/10.30875/a81e684f-en

الشكل (1-2): منحنى الابتسامة.

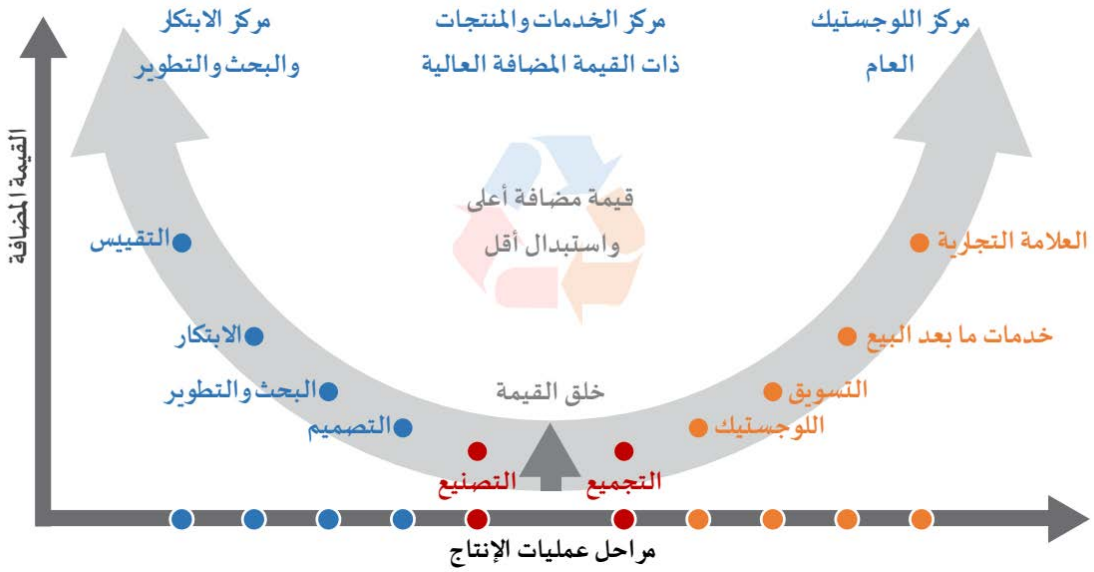

Source: World Economic Forum, 2012, **The shifting geography of global value chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy**, P: 21.
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GAC_GlobalTradeSystem_Report_2012.pdf (23/03/2024).

وتجدر الإشارة إلى أن تموقع بلد ما في سلسلة القيمة يعتمد على درجة تقدمه وعلى خصائص الاقتصاد إلى جانب السياسات التنموية والاقتصادية المنتهجة. فدول "المنبع" تنتج المواد الخام أو المعرفة (البحث والتطوير، والتصميم) والتي يتم تنفيذها في المراحل الأولى لعملية الإنتاج. أما دول"المصب" فتتخصص في تسويق المنتجات وتقديم الخدمات للزبائن[1]. وكلاهما يستأثر بمعظم القيمة المضافة، في حين تتخصص بعض البلدان في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، كتصنيع الأجزاء والمكونات، وأنشطة التجميع والتركيب.

سابعا: سلاسل القيمة العالمية الغير متجانسة عبر الصناعات والشركات والمنتجات والخدمات:

حيث تتبع بعض أجزاء سلسلة القيمة ترتيب خط التجميع الكلاسيكي إذ يخضع المنتج/الخدمة لعملية معالجة متسلسلة (أي سلاسل قيمة "الثعابين")، بينما تشمل أنشطة سلسلة القيمة الأخرى التجميع (النهائي) للعديد من الوسطاء في منتج/خدمة (أي سلاسل قيمة "العناكب")[2].

1 OECD, 2014, **Économies interconnectées : Comment tirer parti des chaînes de valeur mondiales**, OECD Publishing, Paris, P :16, https://doi.org/10.1787/9789264201842-fr.

2 OECD, 2013, **INTERCONNECTED ECONOMIES: BENEFITING FROM GLOBAL VALUE CHAINS**, SYNTHESIS REPORT, P:14.

الشكل (1-3): يوضح أشكال سلاسل القيمة.

شكل الأفعى

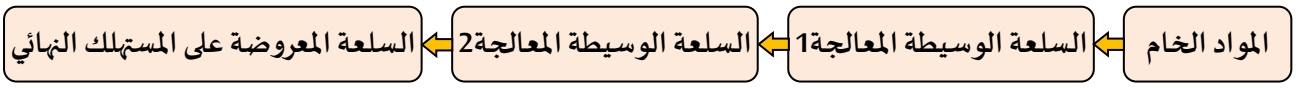

شكل العنكبوت

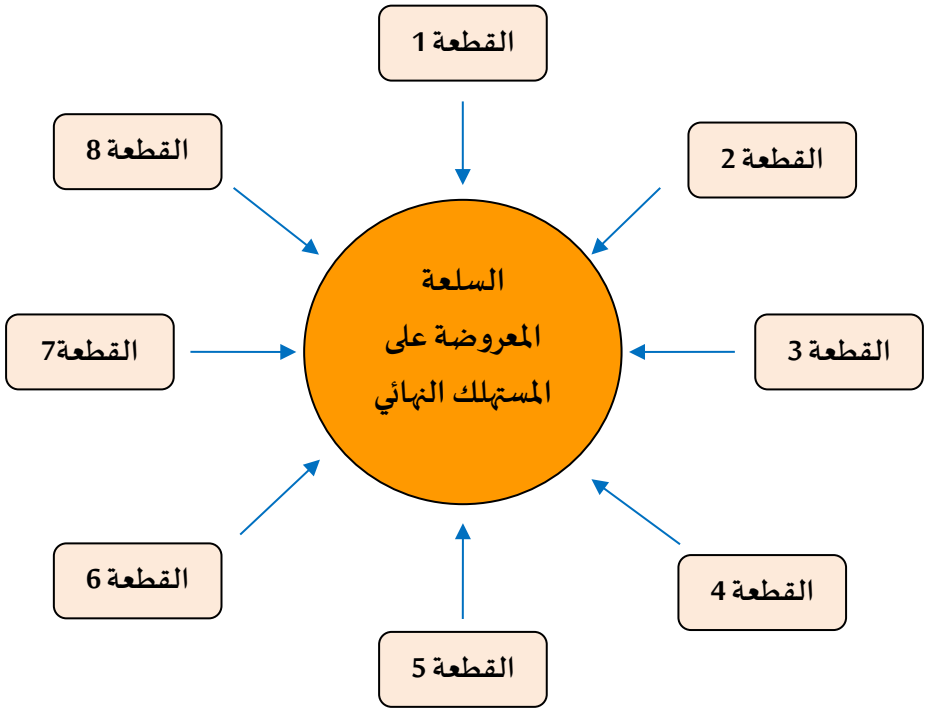

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، **رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية**، ص: 25.

ثامنا: تحديات و مخاطر سلاسل القيمة:

1. تحديات سلاسل القيمة:

هناك أيًضا العديد من المخاطر والتحديات التي قد تواجه البلدان المشاركة وهي:

- يهدد الاقتصاديات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية خطر والمتمثل في أن الصدمات يمكن أن تنتشر بسهولة إلى بقية الأطراف المشاركة في السلسلة[1]
- حيث ساهمت سلاسل القيمة العالمية في إعادة تشكيل مرونة التجارة الدولية حيث كشفت أزمة 2009-2008 عن مرونة تجارية أعلى وتعرضا للأزمات المستوردة من خلال التجارة. على سبيل المثال، تم نقل الصعوبات التي واجهتها صناعة السيارات في الولايات المتحدة خلال أزمة 2008-2009 على الفور في جميع أنحاء سلاسل القيمة لصناعة السيارات، كما تسببت الكارثة الثلاثية لعام 2011 -

1 The World Bank, April 2014, **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**, by Gary Gereffi, Xubei Luo, Policy Research Working Paper 6847, P: 54.

الزلزال والتسونامي والنووي- في اليابان في حدوث اضطرابات في سلسلة الإنتاج لقطاعات مثل السيارات وأجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات؛[1]

- تحتاج الشركات عادةً إلى نطاق إنتاج كبير نسبيًا للمشاركة في الأسواق العالمية، أو أن تتمتع بميزة تكنولوجية خاصة لدخول منافذ السوق العالمية لأن المعاييرر الدولية للسعر والجودة والمعايير وجداول التسليم أشد صرامة[2].

2. مخاطر سلاسل القيمة:

يمكن أن تسهم سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير في التنمية إلا أن المشاركة فيها لا تخلو من المخاطر، ففي عالم يزداد ترابطا تنتقل آثار الأحداث المحلية (أزمات، أحداث، كوارث طبيعية...) أسرع وأبعد من أي وقت مضى، لذلك تحظى مخاطر سلاسل القيمة العالمية باهتمام خاص، وقد تم تحديد ثلاث خصائص ناشئة عن انتشار سلاسل القيمة العالمية تقود النمو نحو الخطر، هي[3] :

- تزايد عدد الشركات ضمن سلاسل القيمة مما يعني تزايد عدد نقاط توقف التوريد المحتملة؛
- انخفاض وضوح الرؤية الناجمة عن زيادة طول سلسلة القيمة مما يعيق بدوره جهود الكشف والاستجابة؛
- زيادة الآثار العالمية للأنشطة المحلية في سلسلة القيمة مما يزيد من مخاطر النتائج دون المستوى العالمي الأمثل.

وقد تم تصنيف المخاطر في سلاسل القيمة العالمية إلى ثلاث مجموعات رئيسية [4]:

1.2. مخاطر تشغيلية :مصدرها من داخل الشركة وهي ناجمة عن اضطرابات في تنسيق مجموعة من العمليات ذات القيمة المضافة، كالتصميم والتصنيع والتوزيع.

2.2. مخاطر الإمدادات :ناجمة عن الروابط مع المنبع، وهي تؤثر سلبا على الوقت والتكلفة أو مواصفات المدخلات المطلوبة كإفلاس المورد.

1 The World Bank, April 2013, **Joining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains**, By Cattaneo, O, Gereffi, G, Miroudot, S, and Taglioni, D, Policy Research Working Papers, P: 7.

2The World Bank, April 2014, **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**, Op.Cit, P: 54.

3 WTO, FGI, 2013, **Supply chain perspectives and issues: a literature review**, Edited by Albert Par, Gaurav Nayyar, Patrick Low, P: 97

4 WTO, FGI, 2013, **Supply chain perspectives and issues: a literature review**, Ibid, P-P: 99-100.

3.2. مخاطر الطلب :تتعلق بالروابط مع المصب، نتيجة لعدم مطابقة المنتج مع الطلب بسبب تغير أذواق المستهلكين أو التوسع في الأسواق مع عدم توفر معلومات كافية حول التفضيلات المحلية. إضافة إلى مجموعة من المخاطر تقع خارج نطاق سلسلة القيمة وتم تصنيفها إلى مخاطر بيئية بما فيها المخاطر الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، ومخاطر أمنية، ومخاطر الشركات...إلخ.

إن تصنيف المخاطر مهم كونه يساعد على إدراك المخاطر والاستجابة لها، وقد تم ملاحظة نوعين من المخاطر وفقا للمكان: محلية وعالمية، ومستويين من النتائج الناجمة عنها: مستوى محلي وآخر عالمي موضحة في الجدول (1-2):

الجدول (1-2): مصفوفة مصادرونتائج مخاطر"سلاسل القيمة العالمية"

مستوى المصدر	نتائج المخاطر محلية	نتائج المخاطر عالمية
محلي	مخاطر تشغيلية: مخاطر محلية ناجمة عن العرض أو الطلب	مخاطر الشبكة: مخاطر ناجمة عن شركة أو منطقة تنتشر لتؤثر على سلسلة التوريد بأكملها
عالمي	مخاطر التوطين: مخاطر ناجمة عن قرارات الشركات في أسواق أو مناطق معينة	مخاطر الشركة: مخاطر ناجمة عن قرارات على مستوى الشركات التي تؤثر سلبا على كامل سلسلة التوريد

Source: WTO, FGI, 2013, **Supply chain perspectives and issues: a literature review,** Edited by Albert Par, Gaurav Nayyar, Patrick Low, P: 102.

المطلب الثاني: الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة الإقليمية:

أولا: مفهوم سلاسل القيمة الإقليمية [1]:

سلاسل القيمة الإقليمية هي مفهوم يشير إلى سلسلة من الأنشطة والعمليات التي تتضمن إنتاج وتوزيع وتسويق منتج أو خدمة معينة عبر عدة دول أو مناطق جغرافية محددة. تعتمد هذه السلاسل على تعاون متبادل بين الشركات والموردين والمصنعين والموزعين في هذه الدول لإنتاج منتج نهائي يتمتع بقيمة مضافة. كما أنها تعني تجزؤ وتوزع مختلف مراحل عمليات الإنتاج على نطاق إقليمي. وقد دفع تزايد الاتفاقيات الإقليمية في السنوات الأخيرة إلى نشوء هذا النوع من السلاسل، وهناك اتجاهان يمكن تمييزهما في إقليمية سلاسل القيمة أولهما السلاسل التي تركز على الإنتاج الإقليمي الذي يستهدف الأسواق الإقليمية، وثانيهما العمليات الإنتاجية المترابطة إقليميا والتي تغذي الأسواق العالمية. فقطاع صناعة

1 Bamber, P. et al., 2014, **Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains**: Update, OECD Trade Policy Papers, No. 160, OECD Publishing, Paris. P-P: 35-36.

السيارات يعد مثالا يجسد التوجه الأول نظرا لتوافر الأجزاء والمكونات إقليميا، في حين أن سلاسل القيمة في الصناعات الإلكترونية الآسيوية تعد مثالا على التوجه الثاني حيث يتم توزع عمليات تصنيع وتجميع المكونات والمنتجات النهائية على نطاق إقليمي على الرغم من أن السلع النهائية قد تكون موجهة للأسواق في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

ملامح سلاسل القيمة الإقليمية تشمل[1]:

- تقسيم العمل بين الدول المشاركة بناءً على تخصصاتها وميزاتها التنافسية.
- تبادل المواد الخام والمكونات بين الدول لإنتاج المنتج النهائي.
- تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف من خلال التخصص والتكامل.
- زيادة قيمة المنتجات من خلال الابتكار وتطوير العمليات.
- باختصار، سلاسل القيمة الإقليمية تعكس عمليات التعاون والتبادل بين الدول المختلفة لتحقيق منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة عالية وتعزيز التكامل الاقتصادي بينها.
- تهدف إلى تقديم حلول تقنية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتعزز التنافسية.

ثانيا: أهمية السلاسل القيمة الإقليمية و أثرها على الاقتصاد الدولي:

سلاسل القيمة الإقليمية تمتلك أهمية كبيرة وتؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الدولي من خلال عدة جوانب [2]:

- **تعزيز التكامل الاقتصادي:** تساهم سلاسل القيمة الإقليمية في تعزيز التكامل بين الدول والمناطق الاقتصادية من خلال تبادل الموارد والمعرفة وتحسين الكفاءة الإنتاجية؛
- **زيادة القيمة المضافة:** من خلال التخصص والتكامل بين الدول، تمكن سلاسل القيمة الإقليمية من زيادة القيمة المضافة للمنتجات والخدمات وبالتالي تعزيز التنافسية العالمية؛
- **تحسين فرص العمل:** يمكن لسلاسل القيمة الإقليمية خلق فرص عمل جديدة وتحسين شروط العمل في الدول المشاركة من خلال توزيع الأنشطة الإنتاجية والخدمية؛
- **تعزيز التبادل التجاري:** تسهم سلاسل القيمة الإقليمية في زيادة حجم التجارة الدولية وتعزيز التبادل التجاري بين الدول المشاركة؛

1 جويد رائد فاضل، 2013، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 17، ص: 122.

2 حشيش عادل أحمد، 1987، **مبادئ الاقتصاد الدولي - دراسة انتقائية في مظاهر ومشكلات العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص: 19.

- **تعزيز الابتكار والتطوير:** تشجع سلاسل القيمة الإقليمية على الابتكار والتطوير من خلال تبادل التقنيات والمعرفة بين الدول والشركات.

ثالثا: دور سلاسل القيمة الإقليمية في المجالات مختلفة:

1. السلاسل القيمة الاقليمية في مجال الزراعة:

في مجال الزراعة، تلعب سلاسل القيمة الإقليمية دورًا حيويًا في تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة قيمة المنتجات الزراعية، وتؤثر بشكل كبير على القطاع الزراعي من خلال عدة جوانب، مثل[1]:

1.1. تحسين الجودة والسلامة الغذائية: من خلال تطبيق معايير جودة وسلامة غذائية مشتركة، يمكن لسلاسل القيمة الإقليمية تحسين جودة المنتجات الزراعية وضمان سلامة الغذاء.

2.1. توفير التقنيات والمعرفة: تساعد سلاسل القيمة الإقليمية في نقل التقنيات الزراعية المتقدمة والمعرفة بين الدول لتحسين كفاءة الإنتاج وزيادة العائدات.

3.1. تسهيل التصدير والتسويق: يمكن لسلاسل القيمة الإقليمية تسهيل عمليات التصدير والتسويق للمنتجات الزراعية عبر تنسيق الأنشطة بين الدول لتحقيق توزيع أفضل وتحقيق قيمة مضافة أكبر.

4.1. تحقيق التنمية المستدامة: تعزز سلاسل القيمة الإقليمية التنمية المستدامة للزراعة من خلال تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة وحماية البيئة.

2. السلاسل القيمة الاقليمية في مجال الصناعة:

في مجال الصناعة، تلعب سلاسل القيمة الإقليمية دورًا حيويًا في تعزيز تكامل الإنتاج وزيادة التنافسية، وتؤثر بشكل كبير على الصناعات المختلفة من خلال عدة جوانب، مثل:

1.2. تحسين كفاءة الإنتاج: من خلال تقسيم العمل وتخصيص الموارد بين الدول المشاركة، يمكن لسلاسل القيمة الإقليمية تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف.

2.2. تطوير التكنولوجيا والابتكار: تساهم سلاسل القيمة الإقليمية في تبادل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار في الصناعات المختلفة لتحسين جودة المنتجات وتطوير منتجات جديدة.

1 حفيظة شيخي، 2012، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي-المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة وهران، الجزائر، ص: 12.

3.2. تعزيز التصنيع المستدام: تساهم سلاسل القيمة الإقليمية في تعزيز التصنيع المستدام من خلال تبني ممارسات بيئية واجتماعية مستدامة وتحسين إدارة النفايات.

4.2. زيادة التنافسية العالمية: يمكن لسلاسل القيمة الإقليمية زيادة التنافسية العالمية للصناعات المحلية من خلال توسيع السوق العالمية وتحسين جودة المنتجات.

3. السلاسل القيمة الاقليمية في مجال التكنولوجيا:

في مجال التكنولوجيا، تلعب سلاسل القيمة الإقليمية دورًا هامًا في تعزيز التعاون بين الشركات والدول في تطوير وتسويق المنتجات التكنولوجية. بعض أهم أثارها تشمل:

1.3. تحسين الابتكار والتطوير التكنولوجي: من خلال تكامل القدرات والمعرفة بين الشركات والمؤسسات في مناطق محددة، يمكن لسلاسل القيمة الإقليمية تعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا.

تحسين جودة المنتجات التكنولوجية: بفضل التعاون وتنسيق الأنشطة بين الشركات، يمكن لسلاسل القيمة الإقليمية تحسين جودة المنتجات التكنولوجية وتلبية احتياجات السوق بشكل أفضل.

2.3. تعزيز التسويق والتصدير: تساهم سلاسل القيمة الإقليمية في تسهيل عمليات التسويق والتصدير للمنتجات التكنولوجية عبر توفير قنوات توزيع فعالة وتحسين استراتيجيات التسويق.

3.3. جذب الاستثمارات الأجنبية: يمكن لسلاسل القيمة الإقليمية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التكنولوجيا من خلال خلق بيئة ملائمة للأعمال وتعزيز التعاون بين الشركات المحلية والدولية.

4. السلاسل القيمة الاقليمية في مجال العمل

في مجال العمل، يمكن رؤية سلاسل القيمة الإقليمية من خلال عدة جوانب تشمل[1]:

1.4. توظيف العمالة: تشمل سلاسل القيمة الإقليمية تحريك العمالة بين الدول لتلبية الاحتياجات الإنتاجية والخدمية للشركات والصناعات.

2.4. تطوير المهارات: يمكن لسلاسل القيمة الإقليمية تطوير مهارات العمالة بمختلف المستويات من خلال التعلم والتدريب على أحدث التقنيات والممارسات في مجال العمل.

1 دويدار محمد، 1986، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**، الاسكندرية، بدون ناشر، ص: 246.

3.4. تحسين الظروف العملية: من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا وتحسين العمليات، يمكن لسلاسل القيمة الإقليمية تحسين الظروف العملية للعمال وزيادة كفاءتهم.

4.4. تعزيز التعاون الدولي: سلاسل القيمة الإقليمية تشجع على التعاون الدولي في مجال العمل من خلال تشارك الدول في توظيف وتطوير العمالة وتحسين بيئة العمل.

5. السلاسل القيمة الاقليمية في مجال الخدمات:

في مجال الخدمات، تلعب سلاسل القيمة الإقليمية دورًا مهمًا وتؤثر على القطاع بعدة طرق، بما في ذلك:

1.5. توظيف العمالة: تساهم سلاسل القيمة الإقليمية في تحريك العمالة المهارة بين الدول لتلبية احتياجات الخدمات وتحسين كفاءة العمل.

2.5. تطوير المهارات: تساهم في تطوير المهارات ورفع مستوى الخدمات المقدمة من خلال تبادل المعرفة والخبرات بين الدول المشاركة.

3.5. تحسين الجودة والكفاءة: تعزز سلاسل القيمة الإقليمية الجودة والكفاءة في تقديم الخدمات من خلال تحسين العمليات واستخدام أحدث التقنيات.

4.5. تعزيز التعاون الدولي: تعزز التعاون والشراكات الدولية في مجال الخدمات من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير البنية التحتية.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للتنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي تلك الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع القرار، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية. كما يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي. فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل إجمالي الناتج المحلي.

في هذا المبحث سوف نتطرق الى ماهية التنمية الاقتصادية، عموميات حول التنمية الاقتصادية وواقع التنمية الاقتصادية في كل من دولة الجزائر، تونس وموريتانيا.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

أولا: التنمية الاقتصادية وتاريخها

التنمية الاقتصادية "Economic Development"، هي فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يركز على تحسين الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية للدول وتأخذ التنمية الاقتصادية بعين الاعتبار عوامل مختلفة تؤثر على هذا التحسين وجودته، مثل عوامل الصحة والتعليم وظروف العمل والسياسات المحلية والدولية وظروف الأسواق، وتهتم التنمية الاقتصادية أيضا بعوامل الاقتصاد الكلي والجزئي وهياكل الاقتصاد للدول النامية والنمو الاقتصادي المحلي والدولي، فالتنمية الاقتصادية تعد تغييرات هيكلية أو جذرية في أبعاد المجتمع الاقتصادية، كما تسعى لتحويل الدول النامية أو الناشئة إلى دول أكثر ازدهارا، وقد تكون التنمية الاقتصادية سببا لتحسن عوامل الصحة والتعليم ومعدلات معرفة القراءة والكتابة وانخفاض مستويات الفقر[1].

1 سيد محمود سيد محمد، 1988، **التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ص: 22.

2. تاريخ التنمية الاقتصادية:

إن التفكير الحقيقي في التنمية الاقتصادية يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وخصوصا بعد خضوع العديد من الدول للاحتلال الأوروبي، إذ أثر كثيرا على مجتمعاتها؛ بسبب استغلاله الموارد الطبيعية فيها، وبعد إنهاء الاحتلال الأوروبي لهذه الدول، بقيت تعاني انخفاضا في معدل المستوى المعيشي، مع انتشار ملحوظ للمجتمعات الفقيرة، المعروفة في الأدبيات الاقتصادية بمصطلح الدول النامية.

في القرن العشرين اعتمد تطبيق التنمية الاقتصادية ودراستها، على إدراك مجموعة من المعايير والمؤشرات المستخدمة للتعامل مع الدول، وخصوصا النامية منها؛ لذلك لا يوجد إلى الآن تعريف ثابت لمصطلح الدول النامية، مما أدى إلى ضرورة تفعيل دور القياس في فهم التنمية الاقتصادية لهذه الدول، لذا تم الاعتماد على معيار دخل الأفراد؛ لأنه من أهم المعايير الاقتصادية تأثيرا على الاقتصاد؛ إذ كلما كان الدخل الفردي مرتفعا، أدى ذلك إلى نمو الاقتصاد، واستخدم كذلك معيار قيمة الخدمات والسلع، فعندما يمتلك السكان قوة شرائية مناسبة، عندها يشير ذلك إلى وجود تنمية اقتصادية واضحة، تعرف بمصطلح الرفاه الاقتصادي.

وفي عام 1985م اهتم البنك الدولي بمتابعة التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خاصة ذات الدخل المنخفض نسبيا؛ إذ تمت الإشارة إلى أن الدولة النامية هي التي تحتاج دعما في تنميتها الاقتصادية، ومعدل الدخل الخاص للفرد الواحد فيها أقل من 400 دولار أمريكي، مقارنة بالدول متوسطة الدخل، حيث يتجاوز معدل دخل الفرد فيها 400 دولار، وهكذا أصبح للتنمية الاقتصادية دور محوري ومهم في الواقع الاقتصادي للدول، وتحديدا تلك التي تعاني صعوبة كبيرة في التعامل مع قطاع الاقتصاد الخاص بها، مما يدفعها إلى تطبيق خطة استراتيجية وتنموية؛ بهدف دعم التنمية الاقتصادية فيها.

2.تعاريف التنمية الاقتصادية:

مفهوم التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوى في الزمان والمكان، فبالنسبة لعنصر الزمان فإن مستوى التطور الذي يسمح بالحكم على بلد ما بأنه متقدم اقتصاديا يتغير كلما مرت فترة من الزمن، حيث نجد مثلا أن المستوى الذي بلغته الدول النامية اليوم أعلى من مستوى الدول المتقدمة قبل 50عاما، أما بالنسبة للمكان فإن لكل بلد خصائصه المتميزة اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، لذلك من الصعب إعطاء تعريف موحد ودقيق لمستوى التنمية المنشود[1]. وعليه فالمعنى لعام للتنمية الاقتصادية هو تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات التي تحدث في المجتمع

1 عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، 2014، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط:1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص:12.

بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، التنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[1].

ويرى "بونيه": أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة[2].

ومن وجهة نظر الأمم المتحدة، فالتنمية الاقتصادية هي العملية الموسومة لتقدم مجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي ومشاركته[3].

الجدول (1-3): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
الزيادة المضطرة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الطويلة دون إحداث تغيرات مهمة وملموسة.	الزيادة في الناتج المحلي مع حدوث تغييرات هيكلية مهمة وواسعة في أغلب المجالات وعلى وجه الخصوص الاقتصادية والاجتماعية
تغير تدريجي ومستقر في المدى الطويل.	تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة.
حالة تتحقق تلقائيا، لا تتدخل الحكومة فيه، إلا من خلال السياسات المالية والنقدية بمرتجى تحفيز الاستثمار وزيادة الطلب الكلي.	عملية تتطلب تخطيط استراتيجي وتوجيه وتنظيم وقيادة للتنفيذ ولتوليد قوى التوسع وتوجيهها وفقا لاستراتيجية التنمية المبرمجة، مع ضرورة المراقبة والتقييم والتقويم للمحافظة على استمرارية التوسع أفقا ورأسيا. (أي يشمل المجالات المحددة ذات الأولوية، ويتوسع ليشمل المجالات المحددة مستقبلا) .
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، من خلال ضبط وعلاج الظواهر التي تؤدي إلى تشويه هذا المتوسط.
يركز على الزيادة في قيمة نصيب الفرد أي معدل التغير الحاصل	يهتم بتحقق الرفاهية الاجتماعية، أي انعكاس متوسط نصيب الفرد على الحالة الاجتماعية، أي تحوله إلى قدرة شرائية للفرد.

المصدر: خبابة عبد الله، 2014، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، ص: 38، (بتصرف).

وقد شهد مفهوم التنمية تطورا بمرور الزمن فبعد أن كان يتمثل في النمو السريع للدخل بعد الحرب العالمية الثانية، تغير المفهوم خلال عقد الستينيات بعد ما ظلت مظاهر التخلف الاقتصادي سائدة حتى

1 صليحة مقاوسي وهند جمعوني، 2010، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص: 4.

2 لطرش ذهبية، 2008، **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، الملتقى العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 أفريل، ص: 2.

3 إسماعيل محمد بن قانة، 2012، **اقتصاد التنمية**، ط:1، دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 12.

في ظل تحقيق الدول معدلات عالية من نمو الناتج الوطني، ومن هنا ظهر قصور مفهوم التنمية التقليدي والذي يحصر التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وتحول ليشمل تحقيق العدالة في توزيع الدخل والقضاء على الفقر، وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الاساسية إلى جانب النمو الاقتصادي[1].

3. مفهوم التنمية المستدامة:

عرفت اللجنة العالمية التنمية المستدامة في التقرير المعنون بـ "مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" الصادر عام 1987 على أنها "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة[2]"

كما يكن النظر إليها بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، اعتمادا على ذلك التوازن الذي يكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.[3]

ثانيا: خصائص وأهداف التنمية الاقتصادية ومستلزماتها:

1. خصائص وأهداف التنمية الاقتصادية:

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص، ومنها:

- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة، تهدف للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب؛
- التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة، وتطويرهما؛
- الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية المعزِزة لتطبيق التخطيط في الحكومات، والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار[4]؛

1 مدحت القريشي، 2007، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص: 126.

2 بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، 2016، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطوروو اقع التسيير**، مجلة التنمية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص: 2.

3 نهى الخطيب، 2000، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، جامعة القاهرة، مصر، ص: 220.

4 بلقاسم حسن بهلول، 1999، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 102.

- الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعزِزة لدور الصناعة، والزراعة، والتجارة المحلية، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة؛
- الاستفادة من التكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونية المتطورة؛ فهي تقدِم دعما مناسبا للتنمية الاقتصادية، عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة، مما يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمها: الأبحاث، والتعليم.

2. أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي:

- زيادة الدخل القومي: هذا هو الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي؛
- استثمار الموارد الطبيعية: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدول؛ عن طريق دعم البنية التحتية العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تقَدِم الدعم للإنتاج، والخدمات العامة؛
- دعم رؤوس الأموال: يهتم هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة، التي تعاني ضعفا وعجزا؛ بسبب قلة الادخار المرتبط بالاحتياطات المالية في البنك المركزي، والبنوك التجارية المشتملة على المال بصفته العادية، أو الأوراق المالية المتنوعة، مثل: السندات؛
- الاهتمام بالتبادل التجاري: هذا الهدف خاص بتنمية التجارة، ويهتم بمتابعة الصادرات، والواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النامية، والدول الأخرى؛ وخصوصا تلك التي تشتري الصادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان؛
- معالجة الفساد الإداري: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات، تحد من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصادي، ويستغل موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي، وتعزيز نموه وازدهاره في المجالات كافة؛
- إدارة الديون الخارجية: يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ المالية المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد هذه الديون، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.

3. مستلزمات التنمية الاقتصادية:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لتحقيق أهدافها والتي تتمثل في عوامل الإنتاج إلى جانب عوامل أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية، مثل النظم السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والأنماط الثقافية ونظم التعلم ومشاركة الشعب في عملية التنمية، ونستعرض فيما يلي بعضها:[1]

1.3. تراكم رأس المال: تولى أهمية كبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والذي يستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، والتراكم في رأس المال يعزز من قدرة البلد على إنتاج السلع، وتمكنه من تحقيق معدل نمو عالي. وينقسم رأس المال إلى:

- رأس مال مالي يتمثل في الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض للبنوك؛
- رأس المال المادي الذي يتكون من المصانع والآلات والمعدات والمواد الخام ... إلخ، إلى جانب البنية التحتية المتمثلة في المدارس، المستشفيات، الطرق، الجسور ... إلخ.

وتوافر رأس المال يكن أن يشجع على التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى الإنتاجية، إضافة إلى أنه يسمح بتسهيل وتحقيق التقدم التكنولوجي.

2.3. الموارد البشرية: ويقصد بها القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتكتسي الموارد البشرية دورا هاما في التنمية، كما أن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني وتتوزع الموارد البشرية ما بين العمل المادي والقدرات الإدارية والتنظيمية، ومع تقدم التنمية يقل دور الأولى وتزداد أهمية الثانية.

3.3. الموارد الطبيعية: وتتمثل في العناصر التي تمثل هبات الأرض، وهي توفر قاعدة للتنمية الصناعية من خلال تمكين البلد من توسيع نشاطه الصناعي باستخراج المواد الخام وتصديرها على حالتها وتوفير عملة صعبة لاستيراد السلع الضرورية للتنمية أو تصنيعها وتحويلها إلى سلع نهائية .ويكن القول إن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها بالشكل المناسب، إلا أنها لا تعد شرطا للتنمية فعدة دول تقدمت اقتصاديا وهي لا تمتلك موارد طبيعية كاليابان مثلا.

4.3. التقدم التكنولوجي: ويقصد به المعرفة العملية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع .فتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع

1 مدحت القريشي، 2007, **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص-ص: 134-146.

الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات، ويلعب التقدم التكنولوجي حوارا في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تحسين طرق الإنتاج وتقليل تكاليفه، ويسمح بالتغلب على مشكلة الندرة والتقليل من قيودها، وبالتالي يتعين على الدول تعزيز قدراتها التكنولوجية واكتساب التكنولوجيا من البلدان المتقدمة.

الشكل (1-4): مستلزمات التنمية الاقتصادية

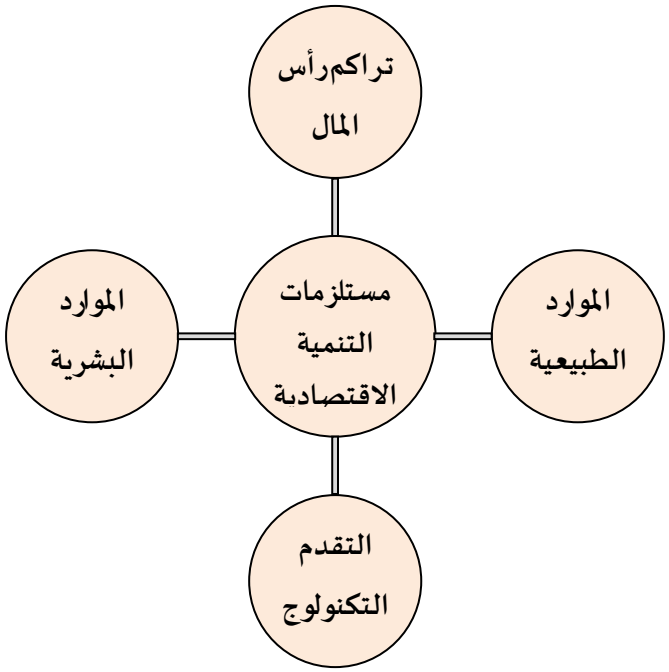

المصدر: جديدي سميحة، جرمون سعاد، 2016، **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات الناشئة للفترة 1995-2014**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الوادي، الجزائر، ص31.

المطلب الثاني: السياسات والعوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية ومؤشراتها

أولا: سياسات التنمية الاقتصادية:

تشمل سياسات التنمية الاقتصادية بمعناها الأوسع مجالين رئيسيين[1]:

- تتعهد الحكومات بتحقيق الأهداف الاقتصادية الواسعة مثل استقرار الأسعار والعمالة المرتفعة والنمو المستدام. وتشمل هذه الجهود السياسات النقدية والمالية، وتنظيم المؤسسات المالية، والسياسات التجارية والضريبية، وسياسات النقل. البرامج التي توفر البنية التحتية والخدمات مثل الطرق السريعة والحدائق والسكن الميسور التكلفة ومنع الجريمة والتعليم من الروضة حتى الثانية عشرة؛

1 موري سمية بلحاج فراجي، جويلية 2014، **أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقاربة تحليلية وقياسية**، مجلة استراتيجية وتنمية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، ص: 211.

- خلق فرص عمل والاحتفاظ بها من خلال جهود محددة في تمويل الأعمال، والتسويق، وتطوير الأحياء، وتطوير القوى العاملة، وتطوير الأعمال الصغيرة، والاحتفاظ بالأعمال التجارية والتوسع، ونقل التكنولوجيا، والتطوير العقاري. هذه الفئة الثالثة هي التركيز الرئيسي لمهنيي التنمية الاقتصادية.

أحد الفهم المتزايد في التنمية الاقتصادية هو تشجيع التجمعات الإقليمية واقتصاد العاصمة المزدهر. في المشهد العالمي الحالي، يعد الموقع مهما للغاية ويصبح مفتاحا في الميزة التنافسية.

التجارة الدولية وأسعار الصرف هي قضية رئيسية في التنمية الاقتصادية. غالبا ما تكون العملات إما منخفضة القيمة أو مبالغ فيها، مما ينتج عنه فوائض تجارية أو عجز. علاوة على ذلك، ربط نمو العولمة بين التنمية الاقتصادية واتجاهات التجارة الدولية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والأسواق المالية الدولية. كان للأزمة المالية الأخيرة تأثير كبير على الاقتصادات في البلدان النامية. يقول الخبير الاقتصادي جياتي غوش أنه من الضروري جعل الأسواق المالية في البلدان النامية أكثر مرونة من خلال توفير مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية. وقد يزيد ذلك أيضا من الأمن المالي لصغار المنتجين[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية:

هنالك نوعان رئيسان من العوامل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في الدولة، وهي العوامل الاقتصادية Economic Factors والعوامل غير الاقتصادية Non-Economic Factors، وفيما يأتي بيانها:

1. العوامل الاقتصادية Economic Factors:

تتعدد العوامل الاقتصادية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية، وهي:

1.1. تكوين رأس المال Capital Formation: يبرز دور رأس المال في التنمية الاقتصادية في رفع مستوى الإنتاج، وتسعى الدول التي تهدف لتحقيق التنمية وتسريع وتيرة النمو إلى زيادة رأس المال من خلال الادخار من دخلها بهدف رفع مستوى الاستثمار، وذلك لأن الاعتماد على المساعدات الخارجية بصورة كبيرة يحمل نوعا من المخاطرة التي ترغب الدول بتجنبه وبذلك فإن رأس المال هو العقبة الوحيدة أمام النمو ولن تنجح الخطط التنموية دون وجود إمدادات كافية لرأس المال[2].

1 إسماعيل الزيري، وآخرون، 2006، **أفاق التنمية في الوطن العربي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص: 125.

2 عمرو محي الدين، 1972، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص: 29.

2.1. الموارد الطبيعية Natural Resources: يعد العامل الرئيس الذي يؤثر على التنمية الاقتصادية هو الموارد الطبيعية، ومن هذه الموارد الطبيعية مساحة الأرض ونوعية التربة وثروة الغابات ونظام الأنهار والموارد المعدنية والنفطية والمناخ الجيد وغيرها.

3.1. فائض الزراعة القابل للتسويق Marketable Surplus of Agriculture: إن زيادة الإنتاج الزراعي المصحوب بارتفاع في الإنتاجية يعد أمرا مهما للتنمية الاقتصادية، ولكن الأهم من ذلك هو أن يكون الفائض في الإنتاج القابل للتسويق للزراعة متزايدا، ويشير مصطلح "الفائض القابل للتسويق" إلى فائض الإنتاج في القطاع الزراعي بالإضافة إلى ما هو مطلوب للسماح لسكان الريف والمزارعين بالعيش، كما تنبع أهمية الفائض القابل للتسويق في الاقتصاد النامي من حقيقة أن سكان الصناعة الحضرية يعيشون عليه ومع تطور الاقتصاد فإن نسبة سكان الحضر تزداد مما يعمل على ازدياد الطلب على الزراعة للحبوب الغذائية، لهذا فيجب تلبية هذه المطالب بشكل مناسب، وإلا فإن ندرة الغذاء في المناطق الحضرية سوف توقف التنمية والتطور.

4.1. شروط التجارة الخارجية Conditions in Foreign Trade: أثبتت التجارة الخارجية أنها مفيدة للدول التي تمكنت من إنشاء صناعات في فترة قصيرة نسبيا، وذلك لأن هذه الدول ستستولي عاجلا أم آجلا على الأسواق الدولية لمنتجاتها الصناعية، لذلك يجب ألا تحاول الدول النامية الاكتفاء بالاعتماد على نفسها في المعدات الرأسمالية والمنتجات الصناعية ويجب عليها المحاولة في دفع تنمية صناعاتها إلى مستوى عال مع مرور الوقت، حتى تحل السلع المصنعة لديها محل المنتجات والمواد الأولية باعتبارها الصادرات الرئيسة للدولة.

5.1. النظام الاقتصادي Economic System: يحدد النظام الاقتصادي والإطار التاريخي للدولة آفاق التنمية فيها إلى حد كبير، ويترتب على الدول اليوم إيجاد نظام اقتصادي فيها يضعها على طريقها الخاص للتنمية الاقتصادية، وبسبب أن العديد من الدول لا تستطيع جمع الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية سواء من خلال الاستغلال الاستعماري أو عن طريق التجارة الخارجية؛ فإن الحل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية تحت الأنظمة الاقتصادية يكمن في خيارين وهما:

- أولا: أن تتبع الدول المسار التطوري الرأسمالي الذي يتطلب نظام سوق فعال مدعوما بصورة عقلانية ورشيدة من الدولة؛
- ثانيا: العمل بشكل فعال على التخطيط الاقتصادي ووضع خطة اقتصادية تتناسب مع وضع الدولة وظروفها بحيث لا تتغير بتغير المسؤولين فيها، بل تنفذ كاملة دون أن ترتبط بالأشخاص، وذلك لأن أغلب الخطط الاقتصادية خطط طويلة الأجل تحتاج للوقت حتى تتضح معالم نتائجها.

2. العوامل غير الاقتصادية Non-Economic Factors:

تتعدد العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية، وفي الآتي بيانها:

- الرغبة في التطوير Desire to Develop؛
- الفساد Corruption؛
- توفير الحرية السياسية Political Freedom؛
- المعرفة الفنية والتعليم العام Technical Know-How and General Education؛
- الموارد البشرية Human Resources.

ثالثا: مؤشرات التنمية الاقتصادية

تتعدد وتتباين المؤشرات التي تستخدم لقياس التنمية الاقتصادية، وتتغير بمرور الزمن، فبعد أن كان الاهتمام منصبا على مقاييس تتعلق بالدخل، انتقل الأمر إلى مقاييس تتعلق بالحاجات الأساسية كالغذاء، الصحة والتعليم، وأخرى لها صلة بالتنمية البشرية والانسانية[1].

1. المؤشرات الاقتصادية:

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد، ويكن أن تقدم على شكل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج المحلي الإجمالي كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي GNPأو GDPالكلي أو للفرد[2].

2. المؤشرات الاجتماعية:

ظهر الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينيات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال توسيع التحليلات الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية، وإذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، لذا

1 إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

2 محمد عدنان وديع، فيفري 2002، **مؤشرات التنمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 1، العدد 2، ص: 1. www.arab-api.org/images/publication/pdfs/115/115_develop_bridge2.pdf

فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور كالعدالة والأمن والتعليم والمعايير الصحية ... إلخ[1].

3. مؤشرات التبعية الاقتصادية :

يوجد عدة مؤشرات لقياس التبعية الاقتصادية نذكر منها:

- **مؤشر الإنتاج الاقتصادي (*Productivity Index*)** [2]: ويمثل حاصل قسمة حجم تجارة البلد على إجمالي الناتج المحلي.
- **مؤشر معدل التبادل التجاري (*Net Barter Terms of Trade Index*)**[3] **:** ويمثل حاصل قسمة الرقم القياسي للصادرات على الرقم القياسي للواردات.
- **مؤشر التبعية المالية (*Financial Dependence Index*)**[4]: وهو يعبر عن عبء خدمة الدين الخارجي، ويمثل مجموع الديون والفوائد المترتبة عليها مقسوما على قيمة الصادرات.
- **مؤشر عبء الإعالة (*Dependency ratio*)**[5]: ويتعلق بالزيادة السكانية التي تقع في فئة من الأعمار غير العاملة (الأطفال الأقل من 15سنة أو الشيوخ فوق 65سنة) والذي يحمل المجتمع عبء إعالتهم.

4. المؤشرات المركبة:

ظهرت عدة محاولات لبناء مؤشرات مركبة لقياس مستوى التنمية منها الرقم القياسي لمستوى المعيشة، الرقم القياسي لـ «ماكجرانان» والذي استخدم فيه 18 مؤشرا، والرقم القياسي لنوعية الحياة المادية والذي يقيس ثلاث جوانب رئيسية هي توقع الحياة وفيات الأطفال والرضع والقراءة. والرقم القياسي للتنمية البشرية، وهو مؤشر اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 وهو يقيس ثلاث جوانب باستخدام ثلاث مؤشرات فرعية، وقد تم تعديله سنة، 2010 حيث تضمن تقرير التنمية البشرية كيفية حساب دليل التنمية البشرية (HDI) بأبعاده الثلاث كما يلي (*Human Development Index*):

---

1 أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، 2011، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط:1، عمان، الأردن، ص: 54.

2 عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

3 *http://data.worldbank.org/indicator/TT.PRI.MRCH.XD.WD*

4 عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

5 *http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.DPND*

1.4. حياة مديدة وصحية :تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويأخذ قيمة دنيا 25 سنة، والقصوى 85 سنة.

2.4. اكتساب المعرفة :يقاس بدليل التعليم المركب يأخذ قيمة دنيا 0% وقيمة قصوى 100%، وهو يتألف من مؤشرين فرعيين هما: متوسط سنوات الدراسة ويترامح ما بين 13.2سنة، ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع ويتراوح ما بين 0 و20.6 سنة.

3.4. مستوى معيشة لائق :يقاس باستخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معبرا عنه بمقياس تكافؤ القوة الشرائية بالدولار الأمريكي PPA ويأخذ قيمة دنيا 100 دولار وقيمة قصوى 40.000 دولار.

5. المؤشرات الهيكلية:

يرى بعض الاقتصاديين بأن التنمية تقاس بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل القومي، وكلما زادت نسبة القطاع الصناعي في الناتج وتناقصت نسبة القطاع الزراعي كلما دل ذلك على أن الدول تقطع أشواطا متقدمة في التنمية استنادا إلى تجربة الدول الصناعية في مراحل تطورها الاقتصادي ويمكن الإشارة لبعض منها كما يلي[1]:

1.5. مؤشرات التصنيع :وتضم هذه المؤشرات مجموعة من الأوزان والنسب أهمها:

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛
- نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة؛
- نسبة صادرات المنتجات ذات التقنية العالية من إجمالي الصادرات السلعية.

وارتفاع هذه المؤشرات يدل على تنوع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وعلى نجاح التنمية الاقتصادية، والعكس بالعكس.

2.5. مؤشرات الإنتاجية :تستخدم لقياس تنافسية الدولة، ومن بينها:

- **مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج** :والذي يقيس نسبة المخرجات إلى المدخلات (عناصر الإنتاج) وقد أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي لزيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس

1عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 46-47.

المال ،[1] ويعاب على هذا المؤشر صعوبة الحصول على بيانات لبعض عناصر الإنتاج كرأس المال بشكل يساعد على إجراء مقارنات بين الدول وذلك بسبب تباين أسعار الفائدة واختلاف الأنظمة الضريبية.

- **مؤشر تكلفة وحدة العمل** :ويعبر عنه بمؤشر الكثافة النسبية لعنصر العمل، وهو يساوي إجمالي الأجور الموزعة في الصناعة مقسوما على القيمة المضافة الصافية الموزعة في الصناعة. وانخفاض هذا المؤشر عن الواحد الصحيح يدل على انخفاض تكلفة وحدة العمل بالمقارنة مع القيمة المضافة في الصناعة. لكن يؤخذ على هذا المؤشر أن انخفاض تكلفة العمل لم تعد كافية لتحقيق التنافسية في ظل التقدم التكنولوجي والذي جعل أغلب العاملين في الصناعة من ذوي المهارات والخبرة العالية الذين يتقاضون أجورا مرتفعة.

الشكل (1-5): مؤشرات التنمية الاقتصادية

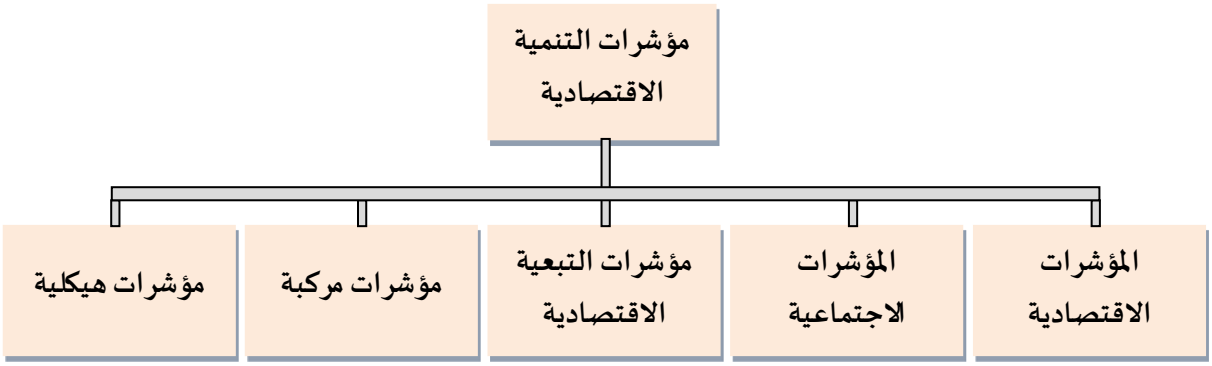

المصدر: جديدي سميحة، جرمون سعاد، 2016، **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات الناشئة للفترة 1995-2014**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الوادي، الجزائر، ص: 38.

كما تستخدم مؤشرات التنمية الاقتصادية للتنبؤ بوضع الاقتصاد في الدولة بحيث تعكس قوة الاقتصاد فيها ومدى تطور القطاعات الاقتصادية، ويرى محمد أحمد الدوري أن هناك عدة مؤشرات معتمدة في قياس قوة وتطور الاقتصاد، وفيما يأتي أهم هذه المؤشرات[2]:

- نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي Real gross domestic product per capita: يعبر المؤشر عن مساهمة التنمية الاقتصادية في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة ككل والذي يساوي دخل الدولة؛

1 كبداني سيدي أحمد، 2013، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، ص30.

2 محمد أحمد الدوري، 1987، **التخلف الاقتصادي**، ط:2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 88.

- الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية gross domestic product at purchasing power parity: ويدل هذا المؤشر على القوة الشرائية المحلية للعملة وهو أفضل دليل يعكس مستويات المعيشة الفعلية؛
- مستويات الفقر المدقع Levels of absolute poverty: يعبر المؤشر عن مساهمة التنمية الاقتصادية في انخفاض مستويات الفقر المدقع، أي نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى الضروري لتلبية احتياجات الحياة الأساسية؛
- مستويات سوء التغذية Malnutrition levels: يعبر المؤشر عن مساهمة التنمية الاقتصادية في خفض مستويات سوء التغذية في الدولة، ومستوى سوء التغذية يعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص الغذاء؛
- الحصول على المياه الصالحة للشرب Access to safe water: ويدل هذا المؤشر على النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الوصول إلى إمدادات المياه الصالحة للشرب والبنية التحتية الصرف الصحي، وترتفع هذه النسبة كلما زادت التنمية الاقتصادية في الدولة؛
- انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية Openness of economy to international trade: فكلما زاد انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية وارتفعت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر دل ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- متوسط العمر المتوقع Average life expectancy: بحيث يرتفع بشكل عام مع التنمية الاقتصادية؛
- جودة البنية التحتية للدولة Quality of nation's infrastructure: أي كمية ونوعية الطرق والسكك الحديدية والمطارات؛
- حصة الزراعة في الاقتصاد Share of agriculture in economy؛
- معدل معرفة القراءة والكتابة Literacy rate؛
- متوسط سنوات التعليم Mean years of education؛
- عدد الأطباء لكل 1000 من السكان Number of doctors per 1,000 of population؛
- الاستقرار السياسي والأمن Political stability and security؛
- تنوع الحياة البرية Wildlife Diversity.

المطلب الثالث: و اقع التنمية الاقتصادية في كل من الجز ائر، تونس وموريتانيا

أولا: التنمية الاقتصادية في الجز ائر

تعتمد على مجموعة من العوامل والسياسات التي تهدف إلى تحسين الاقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة للسكان. وفيما يلي نظرة مختصرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر[1]:

1. القطاع النفطي والغازي:

يعتبر القطاع النفطي والغازي العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث تشكل صادرات النفط والغاز الجزء الأكبر من إيرادات الدولة. تعمل الجزائر على تنويع اقتصادها لتقليل الاعتماد على هذا القطاع من خلال تطوير قطاعات أخرى.

2. تنويع الاقتصاد:

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تنويع الاقتصاد عبر الاستثمار في قطاعات مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة. تم إطلاق عدة برامج ومشاريع لتشجيع الاستثمار في هذه القطاعات.

3. الإصلاحات الاقتصادية:

قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية بهدف تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية. شملت هذه الإصلاحات تحسين الإطار القانوني وتنظيم السوق المالي.

4. البنية التحتية:

استثمرت الجزائر بشكل كبير في تطوير البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات لتحسين الربط الداخلي والخارجي وتسهيل حركة السلع والخدمات.

5. التحديات الاقتصادية:

تواجه الجزائر عدة تحديات مثل البطالة المرتفعة، نقص التنوع الاقتصادي، الاعتماد الكبير على صادرات الطاقة، وضرورة تحسين البيئة الاستثمارية.

6. السياسات الاجتماعية:

تهدف السياسات الاجتماعية إلى تحسين مستوى التعليم والصحة وتقليل الفوارق الاجتماعية، مما يعزز التنمية المستدامة ويضمن توزيعا أكثر عدالة للثروة.

1 قاعدة بيانات البنك الدولي (2024)

بشكل عام، تسعى الجزائر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استغلال مواردها الطبيعية بشكل مستدام، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق الإصلاحات الضرورية لتحسين مناخ الأعمال، مما يمكنها من تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن.

ثانيا: التنمية الاقتصادية في دولة تونس

تتمحور حول مجموعة من السياسات والإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي. فيما يلي نظرة مختصرة على التنمية الاقتصادية في تونس:

1. تنويع الاقتصاد:

تسعى تونس إلى تنويع اقتصادها بعيدا عن الاعتماد الكبير على الزراعة والصناعات التقليدية، من خلال تعزيز قطاعات مثل الصناعات التحويلية، السياحة، والخدمات التكنولوجية.

2. الإصلاحات الاقتصادية:

نفذت تونس عدة إصلاحات تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات. تشمل هذه الإصلاحات تحسين النظام الضريبي، تحرير بعض القطاعات، وتحسين البيئة القانونية للاستثمار.

3. التعليم والتدريب:

تعتبر تونس من الدول التي تولي اهتماما كبيرا بالتعليم والتدريب المهني. تسعى البلاد إلى تعزيز مهارات القوى العاملة لزيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

4. القطاع السياحي:

يمثل القطاع السياحي جزءا مهما من الاقتصاد التونسي. تعمل الحكومة على تطوير هذا القطاع من خلال تحسين البنية التحتية السياحية والترويج لتونس كوجهة سياحية آمنة وجذابة.

5. البنية التحتية:

استثمرت تونس في تطوير البنية التحتية من طرق، موانئ، ومطارات لتسهيل حركة التجارة وتحسين الربط الداخلي والخارجي.

5. التحديات الاقتصادية:

تواجه تونس عدة تحديات مثل ارتفاع معدل البطالة، العجز المالي، الديون الخارجية، وتباطؤ النمو الاقتصادي. تعمل الحكومة على معالجة هذه التحديات من خلال سياسات مالية واقتصادية مستدامة.

6. السياسات الاجتماعية:

تهدف السياسات الاجتماعية في تونس إلى تقليل الفوارق الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، من خلال تحسين خدمات الصحة والتعليم ودعم الفئات الفقيرة.

بشكل عام، تسعى تونس إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنويع الاقتصاد، تعزيز التعليم والتدريب، تطوير البنية التحتية، وجذب الاستثمارات، مما يمكنها من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

ثالثا: التنمية الاقتصادية في موريتانيا

تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية والإصلاحات الاقتصادية لتحسين مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي. وفيما يلي نظرة مختصرة على التنمية الاقتصادية في موريتانيا[1]:

1. الموارد الطبيعية:

تعتمد موريتانيا بشكل كبير على مواردها الطبيعية، خاصة التعدين (الحديد، الذهب، النحاس) وصيد الأسماك. تشكل صادرات هذه الموارد الجزء الأكبر من الإيرادات الوطنية.

2. تنويع الاقتصاد:

تسعى الحكومة إلى تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على التعدين وصيد الأسماك من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة.

3. البنية التحتية:

تعمل موريتانيا على تحسين البنية التحتية من خلال مشاريع تطوير الطرق، الموانئ، والمطارات لتحسين الربط الداخلي والخارجي وتسهيل حركة السلع والخدمات.

4. الإصلاحات الاقتصادية:

نفذت الحكومة الموريتانية عدة إصلاحات اقتصادية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات. تشمل هذه الإصلاحات تحسين النظام الضريبي، تنظيم القطاع المالي، وتعزيز الشفافية.

5. التحديات الاقتصادية:

تواجه موريتانيا تحديات مثل الفقر، البطالة، نقص التنوع الاقتصادي، الاعتماد الكبير على تصدير الموارد الخام، وضرورة تحسين البيئة الاستثمارية.

1 قاعدة بيانات البنك الدولي (2024)

6. السياسات الاجتماعية:

تهدف السياسات الاجتماعية إلى تحسين مستوى التعليم، الصحة، وتقليل الفوارق الاجتماعية، مما يعزز التنمية المستدامة ويساهم في تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة.

7. الشراكات الدولية:

تعمل موريتانيا على تعزيز الشراكات الدولية للحصول على الدعم المالي والتقني اللازم لتنفيذ مشاريع التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

بشكل عام، تسعى موريتانيا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استغلال مواردها الطبيعية بشكل مستدام، تنويع الاقتصاد، تحسين البنية التحتية، وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال، مما يمكنها من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يرتكز البحث العلمي في بناء الإشكاليات على ثلاث مصادر رئيسية، تشكل الدراسات السابقة أهمها، رفقة النظرية الاقتصادية ومشكلات تفسيرها للظاهرة، والملاحظة الميدانية وعمق إلمامها بالإشكالية. كما أن القيمة العلمية ترتبط بشكل كبير بجودة اختيار تلك الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع المعالج أو أجزاء رئيسية منه.

وفي هذا المبحث من الدراسة، والذي تم خصصناه لعرض وتحليل الدراسات السابقة، لا سيما تلك التي تناولت على الأقل أحد متغيرات الدراسة، ومن ثم سنحاول إبراز العلاقة بينها وبين إشكالية البحث. مع التحديد الدقيق لنقاط التقاطع والاختلاف.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

أولا: دراسة خليل محمد خليل عطية وآخرون[1] (2024) المعنونة بـ: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، و آثارها الاقتصادية في الدول الناشئة؛ مراجعة للدراسات السابقة:

تطرقت هذه الورقة إلى مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على اقتصادات الدول الناشئة بشكل عام، وعلى مصر بشكل خاص؛ وذلك بهدف البحث عن إجابة التساؤلات الآتية: ما الآثار المتوقعة لمشاركة الدول الناشئة في سلاسل القيمة العالمية؟ وهل تختلف الآثار في مصر عنها في الدول الناشئة؟ واستخدمت الدراسة العديد من الأدوات منها: اختبار "هوسمان" (Wu-Housman test) لاختيار النموذج المناسب للتقييم وقياس التأثير؛ نموذج التأثير العشوائي (Random Effect Model): لتقدير العلاقة بين المتغيرات؛ طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS-Generalized Least Squares): للقياس والتقدير؛ طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Squares): لتقدير العلاقة بين المتغيرات.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

1 خليل محمد خليل عطية، محمد عبد العظيم طلب، رباب يحيى أحمد محمد، 2024، **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، و آثارها الاقتصادية في الدول الناشئة: مراجعة للدراسات السابقة** .مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، مصر، (1)38، 130-101.

- وجدت الدراسة وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان بمثابة قوة دافعة للتنمية الاقتصادية من خلال تسهيل تدفقات رأس المال ونقل التكنولوجيا.
- تم تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة التي شملتها الدراسة، حيث ساهم في مشاركة القطاع الصناعي في سلاسل القيمة العالمية وتعزيز الأداء الاقتصادي.
- أكدت الدراسة على الأثر الإيجابي لمشاركة القطاع الصناعي في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز أنشطة القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي.
- ارتبطت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بزيادة الإنتاجية والكفاءة في الاقتصادات التي شملتها الدراسة، مما أدى إلى تحسين الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية.

ثانيا: دراسة(2023) Ibrahim Nana et al [1] المعنونة بـ: تطور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في أفريقيا:

تناولت هذه الدراسة تأثير توسيع المشاركة والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية للبلدان الأفريقية على النمو الاقتصادي، بهدف تقديم نظرة ثاقبة للعلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في أفريقيا، مع التركيز على التخصص القطاعي والآثار السياسية المحتملة لتعزيز سلاسل قيمة عالمية مستدامة في المنطقة، وكذلك تقديم رؤى لصنع السياسات للحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وتسريع التنمية الاقتصادية في أفريقيا من خلال فهم أفضل لديناميات سلاسل القيمة العالمية، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى شقين؛ الأول دراسة تطور مشاركة البلدان الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية، والشق الثاني تقييم تأثير مشاركة سلاسل القيمة العالمية على النمو. باستخدام جداول المدخلات والمخرجات المتعددة المناطق الخاصة بـEORA لتتبع تطور البلدان الأفريقية على طول سلاسل القيمة العالمية، وتحديد أنماط التخصص، وتوليد مقاييس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للقطاع/المهام. علاوة على ذلك، باستخدام بيانات جماعية من 48 دولة أفريقية خلال الفترة 1990-2016، وتم استخدام كلا من نهج المتغير الآلي وطريقة الإسقاط المحلي لدراسة العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو، وتقديم أدلة على القطاعات التي تحرك العلاقة، ونهج التوقعات المحلية، تقوم الدراسة ايضا بإجراء اختبارات مختلفة للتأكد من صحة النتائج ومتانتها، حيث أن الجمع بين تقدير المتغير الفعال والتوقعات المحلية وتحليل

1 Nana, I., & Tabe-Ojong, M. P., 2023, **Global value chains, economic growth, and income inequality:** Evidence from Africa (No. 5). Sustainable Global Supply Chains Discussion Papers.

البيانات الجماعية يقدم تحليل شامل لتأثير مشاركة سلاسل القيمة العالمية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية.

وتشير النتائج إلى أن مشاركة البلدان الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية تؤثر بشكل إيجابي على نموها؛ تأثير إيجابي مدفوع بالتجارة في السلع الأساسية والسلع كثيفة المعرفة والمعالجة الإقليمية. الأمر الذي يطرح مناقشة بعض الآثار السياسية الرئيسية، بما في ذلك ضرورة تعزيز رفع مستوى المهارات، والتغيير التكنولوجي القائم على المهارات، وبرامج التعليم وسوق العمل المختلفة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المشاركة المستقبلية في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية. ومع ذلك، لا يوجد سوى القليل من الأدلة التي تدعم وجود تأثير مماثل من المشاركة الرجعية في سلاسل القيمة العالمية؛
- البلدان الأفريقية أكثر تخصصا في السلع القائمة على السلع الأساسية والمهام كثيفة العمالة داخل سلاسل القيمة العالمية، في حين تركز الاقتصادات المتقدمة بشكل أكبر على السلع والمهام كثيفة المعرفة.
- ترتبط مشاركة سلاسل القيمة العالمية بشكل إيجابي بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية، ولا سيما بفضل التجارة في السلع القائمة على السلع الأساسية والتي تتطلب عمالة كثيفة.
- تشير الدراسة إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الأمامية أكثر فعالية من المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية في دفع النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية.
- يصل التأثير الإيجابي لمشاركة سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي إلى ذروته في السنة الثالثة بعد زيادة مشاركة سلاسل القيمة العالمية، مما يشير إلى تأثير الفارق الزمني.
- تؤكد النتائج على أهمية تعزيز سلاسل القيمة العالمية لتحفيز النمو الاقتصادي في أفريقيا. وتشمل توصيات السياسات التحول نحو التجارة في السلع والخدمات كثيفة المعرفة للحصول على قيمة أكبر من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

ثالثا: دراسة Sri Juli Asdiyanti Samuda (2023)[1] المعنونة بـ: كيف تؤثر سلاسل القيمة العالمية على الناتج الاقتصادي والبطالة: دليل تجريبي من دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان):

تبحث هذه الورقة قياس آثار سلاسل القيمة العالمية على الناتج الاقتصادي والبطالة في عشرة دول من رابطة دول جنوب شرق آسيا للفترة 1999 إلى 2018، لفهم الآثار المترتبة على خلق فرص العمل والطلب على المهارات، بهدف المساهمة في الأدبيات الموجودة حول سلاسل القيمة العالمية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية وأسواق العمل في منطقة الآسيان، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات البانل بالاستعانة ببرنامج Stata، من خلال الكشف عن معامل ارتباط بيرسون واختبارات السببية لبيانات البانل لدراسة العلاقات الديناميكية قصيرة المدى بين المتغيرات، وتم تقدير النموذج باستخدام نظام GMM-Gaussian) (mixture models لقياس تأثير الروابط الأمامية والروابط الخلفية بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة.

وتشير النتائج إلى تأثير إيجابي ومعنوي من طرف GVCعلى الناتج الاقتصادي في دول الآسيان. ومع ذلك، فإن النتائج أيضا تظهر أن سلاسل القيمة العالمية تزيد من البطالة خلال فترة المراقبة وتشير النتائج غير السببية وغير المتجانسة التي توصلت إليها الدراسة إلى أن الناتج الاقتصادي يفعل ذلك ولا يؤثر على مستوى مشاركة سلاسل القيمة العالمية، لكن البطالة تؤثر على مستوى المشاركة في عشرة أعضاء من دول اسيا وهي بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين مؤشرات سلاسل القيمة العالمية والبطالة، حيث يؤثر معدل البطالة على مستوى مشاركة سلاسل القيمة العالمية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين مؤشرات سلاسل القيمة العالمية والناتج الاقتصادي، مما يشير إلى أن الناتج الاقتصادي يتأثر بمشاركة سلاسل القيمة العالمية؛
- أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها تأثير كبير وإيجابي على الناتج الاقتصادي في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛
- أن التجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تساهم مشاركة الروابط الأمامية والخلفية أيضا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛

1 Samuda, S. J. A., 2023, **How Global Value Chains Affect Economic Output and Unemployment: An Empirical Evidence from ASEAN Countries**. *Bulletin of Monetary Economics and Banking, 26*(3), 513-538.

- أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة خصوصا في عشرة أعضاء من دول الأسيان وهي بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام؛
- وأشارت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي من خلال سلاسل القيمة العالمية قد يؤدي إلى فقدان الوظائف، وخاصة ما يؤثر على العمال غير المهرة.

رابعا: دراسة بلخير عبد الحكيم، رحال معتز (2023) [1]، المعنونة بـ: أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2020 باستخدام نموذج VECM:

تناولت هذه الدراسة قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة في الجزائر من خلال الروابط الأمامية القائمة على تصدير مدخلات وسيطة محلية تدخل في منتجات بلدان أخرى، والروابط الخلفية القائمة على استيراد مدخلات وسيطة للإنتاج المحلي لأغراض التصدير، خلال الفترة 1990-2020. وقد اعتمدت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) كأداة منهجية أساسية لتحليل العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والبطالة في الجزائر. نموذج تصحيح الخطأ الموجه هو نموذج إحصائي يسمح بفحص كل من الديناميكيات قصيرة المدى وعلاقات التوازن طويلة المدى بين المتغيرات في إطار السلاسل الزمنية، باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews9، وهو مناسب بشكل خاص لبيانات السلاسل الزمنية وتقنيات النمذجة مثل VECM.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- أدت المشاركة قصيرة المدى في سلاسل القيمة العالمية إلى زيادة معدلات التشغيل في الجزائر؛
- أدت المشاركة الأمامية القائمة على تصدير المدخلات الوسيطة المحلية إلى منتجات أخرى إلى ارتفاع معدلات البطالة؛
- مع تعمق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، أصبح اكتساب مهارات القوى العاملة المحلية أمرا بالغ الأهمية؛
- حلت المنتجات المحلية تدريجيا محل المنتجات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الطلب على العمالة المحلية من خلال الروابط الأمامية؛

1 بلخير عبد الحكيم، رحال معتز، 2023، **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2020، باستخدام نموذج VECM**، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 7(2)، 466-483.

- وسلطت الدراسة الضوء على أهمية تحقيق التوازن بين الروابط الأمامية والخلفية في سلاسل القيمة العالمية للتخفيف من حدة البطالة؛
- خلال فترة لا تتجاوز السنتين، زاد الطلب على العمالة المحلية من خلال الروابط الأمامية بشكل ملحوظ؛
- تشير النتائج إلى أن الاندماج الأعمق في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على التوظيف في الجزائر.

خامسا: دراسة وفاء باهي (2022)[1] المعنونة بـ: تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي:

تناولت هذه الأطروحة قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي لمجموعة من الدول من فئة الدخل المتوسط وهي : الارجنتين، البرازيل، المكسيك، روسيا، تركيا، الهند، الصين، اندونيسيا، ماليزيا، تايلند، كمبوديا، الفلبين، فيتنام وجنوب افريقيا، للفترة الممتدة بين 1990 و2020 وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن المتغير التابع وهي تركز الصادرات السلعية، ومساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات عالية التكنولوجيا، وبالنسبة للمتغيرات المفسرة والتي تعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فقد استخدمت الدراسة الروابط الخلفية، والروابط الأمامية، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات البانل لتطبيق ثلاث طرق قياسية وهي: الابطاء الموزع المقطعي المعزز (CS.DL) وطريقة العزوم للتحيز المصحح (BC-GMM) والمربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS_igls)، وتم استخدام عدة أدوات منها مؤشرات القياس، الإحصاءات الوصفية، اختبارات الجذر، واختبار (Hausman test) هوسمان المعمم للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، هياكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، الجداول والبيانات والمنحنيات.

وقد بينت نتائج تقدير النموذج الأول بأن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية يسهم في التنويع الاقتصادي في حين تسهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الارتباط في شبكات الإنتاج من خلال الروابط الخلفية في خلق القيم المضافة في الصناعات التحويلية، كما يسهم الاندماج في

1 وفاء باهي، 2022، **تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

سلاسل القيمة العالمية في الارتقاء التكنولوجي للدول محل الدراسة بما يسمح من زيادة الصادرات عالية التقنية وذلك عبر مدخل الروابط الأمامية والخلفية على حد السواء.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- يتم قياس القدرة التنافسية لأي بلد على ثلاثة مستويات وهي: القدرة على الانضمام الى سلاسل القيمة العالمية؛ المحافظة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛ الارتقاء في حلقات سلاسل القيمة؛
- تخضع عملية الارتقاء بشكل كلي إلى حوكمة سلسلة القيمة حيث تعرض سلاسل القيمة العالمية أشكالا مختلفة من التنسيق أو "هياكل الحوكمة" فهناك سلاسل يحركها المنتج كما توجد سلاسل يحركها المشتري؛
- أن عملية التنويع الاقتصادي هي تحول نحو هيكل أكثر تنوعا للإنتاج المحلي والتجارة بهدف زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل وتوفي الأساس للنمو المستدام للحد من الفقر؛
- تشير نتائج المدى القصير على وجود علاقة طردية بين كل من الروابط الامامية ومؤشر العولمة الاقتصادية مع تركز الصادرات، ووجود علاقة عكسية بين الروابط الخلفية وتركز الصادرات السلعية؛
- تشير نتائج التقدير على وجود علاقة طردية بين الروابط الخلفية والتنمية البشرية مع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية ووجود علاقة عكسية بين الروابط الامامية ونفقات البحث والتطوير مع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية؛
- أثبتت الدراسات التجريبية السابقة أن قطاعات التصنيع تسجل نموا أسرع من خلال الروابط الخلفية، بينما تسجل قطاعات الخدمات نموا أسرع من خلال الروابط الأمامية؛
- سلاسل القيمة العالمية تسرع من تقدم الشركات المحلية في البلدان النامية من خلال الوصول إلى الأسواق الجديدة ونقل المعرفة من المؤسسات متعددة؛
- كما أن المشاركة في سلاسل القيمة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر مثلت قوة دافعة للأداء الاقتصادي في الدول الآسيوية من خلال تراكم رأس المال والتحويلات التكنولوجية.

سادسا: دراسة وفاء باهي، عبد المالك باهي (2022) [1] المعنونة بـ: تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء التكنولوجي للصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (2007-2020):

تهدف هذه الدراسة الى قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء التكنولوجي للصادرات لمجموعة من الدول الناشئة للفترة من 2007 إلى 2020، بهدف تقديم رؤى حول كيفية مساهمة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في دفع التقدم التكنولوجي وتحسين جودة الصادرات في الاقتصادات الناشئة. وتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS-igls) لتحليل بيانات اللوحة التي تسمح بتقدير معادلة النموذج مع الأخذ في الاعتبار بنية بيانات اللوحة بأبعاد المقطع العرضي والسلاسل الزمنية، وكذلك اختبار Born وBreitung HR للارتباط الذاتي، واستخدمت الدراسة الروابط الامامية والروابط الخلفية كمؤشرات معبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كما تم الاعتماد على مؤشر الصادرات عالية التقنية كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة الى أن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يسهم في الارتقاء التكنولوجي للدول عينة الدراسة بما يسمح من زيادة الصادرات عالية التقنية وذلك عبر مدخل الروابط الأمامية من خلال زيادة أنشطة البحث والتطوير والتصميم والابتكار، ومدخل الروابط الخلفية من خلال الوصول الى سلع وسيطة عالية التقنية التي قد تكون غير متوفرة في السوق المحلي.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- يؤثر الاندماج في سلاسل القيمة العالمية بشكل إيجابي على التقدم التكنولوجي للصادرات في الاقتصادات الناشئة المدروسة؛
- تلعب الروابط الأمامية، التي تشير إلى القيمة المضافة في الصادرات إلى دول ثالثة، دورا مهما في تعزيز صادرات التكنولوجيا الفائقة من خلال أنشطة البحث والتطوير والتصميم والابتكار؛
- تتيح الروابط الخلفية، التي تعكس القيمة المضافة في الواردات من بلدان ثالثة، إمكانية الوصول إلى السلع الوسيطة عالية التقنية التي لا تتوفر بسهولة في السوق المحلية، مما يساهم في رفع المستوى التكنولوجي؛
- تسلط الدراسة الضوء على أهمية الانخراط في سلاسل القيمة العالمية لزيادة جودة الصادرات وتطورها، خاصة في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة.

1 وفاء باهي، عبد المالك باهي، 2022، **تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء التكنولوجي للصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (2007-2020)**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 12(2)، 39-57.

- تشير النتائج إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تؤدي إلى مستوى مستدام من القدرة التنافسية والتقدم من خلال تعزيز الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا.
- تتوافق النتائج مع الأبحاث السابقة التي تشير إلى أن الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير أمر بالغ الأهمية لتحقيق القدرة التنافسية للصادرات والتقدم التكنولوجي.

سابعا: دراسة Yiru Song et al (2022)[1] المعنونة بـ: مسار صناعة التكنولوجيا الفائقة في الصين للمشاركة في إعادة بناء سلاسل القيمة العالمية:

تناولت هذه الدراسة وضع الأسس والمعايير لاختيار مسار إعادة بناء سلاسل القيمة العالمية وتصميم المسار المناسب لصناعة التكنولوجيا الفائقة في الصين. بهدف تقديم رؤى حول كيف يمكن لصناعة التكنولوجيا الفائقة في الصين أن تشارك بفعالية في إعادة بناء سلاسل القيمة العالمية وتعزيز قدرتها التنافسية العالمية. حيث تميل صناعة الأدوية وتصنيع معدات النقل إلى بناء سلاسل القيمة الوطنية على خلفية العولمة، وتميل صناعة المنتجات الكيماوية، صناعة المعدات الكهربائية والإلكترونية وتصنيع المعدات البصرية نحو "الابتكار المحلي"، بينما تهيمن على مسار إعادة بناء سلسلة القيمة الإقليمية، ودمج سلاسل القيمة العالمية والمحلية، لتحقيق أهداف الدورة المزدوجة المحلية والدولية. تغطي الدراسة بيانات الفترة من 2010 إلى 2017. تشمل الدول قيد الدراسة 31 دولة من منطقة "الحزام والطريق"، إلى جانب دول ومناطق أخرى ممثلة في قاعدة البيانات كباقي دول العالم. تعتمد البيانات في المقام الأول على قاعدة بيانات ADB-WIOD لبيانات المدخلات والمخرجات لـ 35 صناعة في 62 دولة ومنطقة. كما استخدمت الدراسة العديد من الادوات ومنها: منهج التحليل الكمي لفحص مشاركة صناعة التكنولوجيا الفائقة في الصين في إعادة بناء سلاسل القيمة العالمية (GVCs). يتم حساب مؤشرات VRCA لمختلف قطاعات صناعة التكنولوجيا الفائقة واستخدامها كمعيار لقياس القدرة التنافسية، واستخدمت الدراسة الاختبارات الإحصائية مثل تحليل الانحدار، وتحليل الارتباط، والتحليل المقارن لفحص العلاقة بين المتغيرات، وتقييم تأثير القدرة التنافسية على اختيار المسار

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- تظهر الصناعات ذات التقنية العالية في الصين، مثل تصنيع الإلكترونيات والمعدات البصرية، قدرة تنافسية قوية، كما يتضح من مؤشرات VRCA المرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي؛

1 Song, Y., Yu, C., Hao, L., & Chen, X. 2021, **Path for China's high-tech industry to participate in the reconstruction of global value chains**. Technology in Society, 65, 101486.

- تختار مختلف الصناعات ذات التقنية العالية في الصين مسارات مختلفة للمشاركة في إعادة بناء سلاسل القيمة العالمية بناء على مستويات قدرتها التنافسية. وتميل الصناعات مثل صناعة الأدوية إلى بناء سلاسل القيمة الوطنية، في حين تهيمن صناعة الإلكترونيات والمنتجات البصرية على سلاسل القيمة الإقليمية؛
- على الرغم من أن الصين تحتل مرتبة تنافسية في بعض قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، إلا أن هناك فوارق في التركيز الصناعي وتكنولوجيا الإنتاج والابتكار مقارنة بالدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان؛
- تقترح الدراسة اقتراحات سياسية لصناعة التكنولوجيا الفائقة في الصين لاغتنام الفرص في إعادة بناء سلاسل القيمة العالمية، مع التركيز على تعزيز "الابتكار المحلي" والتكامل العميق لسلاسل القيمة المحلية والعالمية؛
- لتعزيز القدرة التنافسية، تقترح الدراسة بناء آلية دولية ومحلية مزدوجة الدورة ضمن أطر متعددة الأطراف، بما يتماشى مع السياسات الوطنية والصناعية.

ثامنا: دراسة عبد المالك باهي (2022) [1] المعنونة بـ: أثر سلاسل القيمة في الاندماج الاقتصادي المغاربي:

تناولت هذه الأطروحة دراسة تأثير سلاسل القيمة في تعميق الاندماج الاقتصادي المغاربي والاستفادة من مزاياه التنموية، خصوصا وأن المنطقة المغاربية لها من الإمكانات ما يؤهلها لتكون مركزا تجاريا وقوة اقتصادية مستقبلية، لاسيما في حال تنسيق أعمق لسياستها الاقتصادية؛ بهدف إثبات أن سلاسل القيمة تعتبر منهجا حديثا وفعالا لدعم سياسات التنمية في دول المنطقة، كما تشكل فرصة ضخمة لتحسين أداءها الاقتصادي، واعتمدت الدراسة بيانات البانل متعدد الأبعاد لعينة الاتحاد المغاربي في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، وبالاستعانة ببرنامج Stata تم إجراء اختبارات السببية لجرانجر للتأكد من وجود العلاقة السببية بين المشاركة الأمامية البينية في سلاسل القيمة الاقليمية والتدفقات التجارية البينية بين كل بلد مغاربي وشركائه، حيث يعد استخدام اختبار السببية جرانجر لبيانات البانل مفيدا لمراقبة وحدات مقطعية متعددة في نقاط زمنية مختلفة، وتحديد مدى فائدة سلسلة زمنية في التنبؤ بسلسلة زمنية أخرى. وباستخدام مقدر شبه الإمكان الأعظم بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات بواسون (PPMLHDFE) تمت عملية التقدير لنموذج الجاذبية الموسع، حيث تم استخدام مؤشر التدفقات التجارية البينية كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة: اجمالي الناتج المحلي للبلد المعني وللدول الشريكة بتعادل القوى الشرائية، إجمالي

1 عبد المالك باهي، 2022، **أثر سلاسل القيمة في الاندماج الاقتصادي المغاربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس المنار، تونس.

تعداد السكان، المسافة الموزونة، اتفاقيات التجارة الإقليمية النوعية ومتغير المشاركة الأمامية البينية لدول الاتحاد المغاربي.

وكنتيجة، أكدت الدراسة أن انخراط اقتصاديات المنطقة المغاربية في سلاسل قيمة إقليمية يعزز الاندماج المغاربي، ويشكل منهجا بديلا لدول المنطقة لبلوغ أهداف الاندماج الإقليمي وتجاوز عقباته التي عطلته لعقود.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- أن منطقة الاتحاد المغاربي باقتصاديات الخمس (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس) تشكل فضاءا خصبا للتعاون المشترك العميق؛
- أنها تمتلك من المقومات والمؤهلات ما يجعلها في حال قطب اقتصادي إفريقي ضخم للتجارة والاستثمار فيما بينها؛
- يتضمن تحقيق هدف الاندماج الإقليمي عدد من الشروط والمعايير الواجب توفرها، منها التقارب جغرافي، توافر البنية التحتية الملائمة، توافر الموارد واليد العاملة المؤهلة، ضمان توزع مكاسب الاندماج بإنصاف، التقارب في مستويات التنمية، والإرادة السياسية؛
- أن الاندماج المغاربي هو فرصة النمو الضائعة لدول المنطقة؛
- أن الانخراط في سلاسل القيمة الإقليمية سبب لبلوغ النجاح وتجاوز عقبات التي عطلته لعقود من المعوقات الغير الاقتصادية والعقبات التجارية التقليدية؛
- تعتبر متغيرات "نموذج الجاذبية الموسع" بإدراج مؤشر سلاسل القيمة الإقليمية البينية (متمثلا في المشاركة الأمامية البينية للدول المغاربية) من بين أهم المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها في الدراسات التجريبية لتقدير العلاقة بين رفع مستوى التبادل التجاري والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية البينية؛
- وجود علاقة سببية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية لدول الاتحاد المغاربي.

تاسعا: دراسة Barnabas Olusegun Obasaju et al (2021)[1] المعنونة بـ: التكامل الاقتصادي الإقليمي والارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية "حالات مختارة في أفريقيا":

تناولت هذه الدراسة تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية، لمجموعة شرق أفريقيا (EAC)، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (SACU)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، منذ عام 2000. وبالاعتماد على تحليل بيانات البانل لدراسة العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية. يتم استخدام تقنية المربع الأصغر المتغير (LSDV) لتحليل العينة الكاملة، في حين يتم تطبيق تقنية المربعات الصغرى المعممة (FGLS) على العينات الفرعية حيث تكون السلسلة الزمنية أكبر من المقاطع العرضية، ويتم إجراء اختبارات إحصائية مختلفة لتحديد مستويات دلالة المتغيرات وتأثيرها على الارتقاء الاقتصادي وإنتاجية العمل.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- تبين أن التكامل الاقتصادي الإقليمي له تأثير كبير على إنتاجية العمل في مجموعة شرق أفريقيا (EAC) والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (SACU)، ولكن ليس في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)؛
- أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على إنتاجية العمل معنوي وإيجابي عند مستوى معنوية 10%؛
- لم يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية خلال فترة الدراسة لكامل العينة؛
- عدم أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التطوير الاقتصادي بشكل خاص في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- تم تحديد عوامل مثل استخدام الإنترنت وجودة المؤسسات ومستوى التنمية كمحركات مهمة لإنتاجية العمل للعينة بأكملها؛
- تشير الدراسة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود الإقليمية لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين الائتمان المحلي للقطاع الخاص لتعزيز الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية؛

1 Obasaju, B. O., Olayiwola, W. K., Okodua, H., Adediran, O. S., & Lawal, A. I. 2021, **Regional economic integration and economic upgrading in global value chains**: selected cases in Africa. *Heliyon, 7*(2).

- تم تسليط الضوء على التكامل الاقتصادي الإقليمي كعامل حاسم في تحسين إنتاجية العمل في مجموعة شرق أفريقيا والاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا، مع التأكيد على أهمية إزالة الحواجز التجارية داخل هذه المناطق.

عاشرا: دراسة Shuili Yang et al (2021)[1] المعنونة بـ: تأثير مدخلات الابتكار التكنولوجي على وضع سلاسل القيمة العالمية:

تناولت هذه الدراسة تأثير مدخلات الابتكار التكنولوجي على وضع سلاسل القيمة العالمية، بهدف تحليل إطار نشاط الإنتاج والدمج مع جداول المدخلات والمخرجات العالمية، تم تحليل آلية عمل مدخلات البحث والتطوير بشأن حالة سلاسل القيمة العالمية من جانبين من جوانب القيمة المضافة الصناعية وموقع التضمين، وتم توضيح التأثير المعتدل للخدمة الرقمية. وتم الاعتماد في هذه الدراسة على العديد من الأدوات منها : النموذج الاقتصادي القياسي الذي تم إعداده لدراسة متغيرات مثل حالة سلاسل القيمة العالمية، ومدخلات البحث والتطوير، والخدمة الرقمية، ثم يتم تجميع الصناعات على مختلف المستويات التكنولوجية واختبارها بناء على قيمتها الصناعية المضافة، وموقع التضمين، ومدخلات البحوث التطبيقية، ومدخلات البحوث الأساسية، والخدمات الرقمية، وحجم الطلب الصناعي الفعال، والنطاق الصناعي، والتركيز الصناعي، وتم استخدام تقنيات النمذجة الاقتصادية القياسية لتحليل العلاقة بين مدخلات البحث والتطوير وحالة سلاسل القيمة العالمية.

وأظهرت النتائج أن: مدخلات البحوث التطبيقية قد قلبت تأثير شكل حرف U على القيمة المضافة الصناعية، في حين أن لها تأثير شكل حرف U على موضع التضمين؛ مدخلات البحوث الأساسية لها تأثير على شكل حرف U على القيمة المضافة الصناعية، في حين أنها عكست تأثير على شكل حرف U على موضع التضمين؛ يعد التأثير المعتدل للخدمة الرقمية بين مدخلات البحث والتطوير وحالة سلاسل القيمة العالمية كبيرا، على المدى القصير، لا يمكن للخدمة الرقمية أن تؤدي فقط إلى تضخيم التأثير الترويجي لمدخلات البحوث التطبيقية على حالة سلاسل القيمة العالمية، ولكن أيضا تقصير فترة التأخر لمدخلات البحث الأساسية على حالة GVC. على المدى الطويل، لا يمكن للخدمة الرقمية أن تؤدي فقط إلى إضعاف اتجاه التهميش لمدخلات البحوث التطبيقية بشأن حالة سلاسل القيمة العالمية، ولكنها أيضا تعزز تأثير ردود

1 Yang, S., & Yi, Y. 2021, **Effect of technological innovation inputs on global value chains status**. Journal of Global Information Management (JGIM), 29(5), 37-54.

الفعل الإيجابية لمدخلات البحث الأساسية على حالة سلاسل القيمة العالمية. هذه الدراسة مهمة بالنسبة للصين لتحسين وضع سلاسل القيمة العالمية.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- تشير الدراسة إلى أن الصناعات التحويلية يمكن أن تعتمد على منصات التعلم التكنولوجي وتحالفات الابتكار لتحسين وضع سلاسل القيمة العالمية؛
- ينبغي الاستفادة من الخدمة الرقمية لتعزيز تأثير مدخلات البحث والتطوير على وضع سلاسل القيمة العالمية؛
- توفر النتائج رؤى قيمة لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة في الصناعة لتعزيز استراتيجيات التنمية الصناعية والابتكار؛
- تلعب الخدمة الرقمية دورا وسيطا مهما بين مدخلات البحث والتطوير وحالة سلاسل القيمة العالمية؛
- مدخلات البحوث التطبيقية لها تأثير إيجابي كبير على القيمة المضافة الصناعية، إلا أن مربع البند من مدخلات البحوث التطبيقية له تأثير سلبي كبير مما يدل على وجود علاقة مقلوبة على شكل حرف U.

إحدى عشر: دراسة Bhushan et al (2021)[1] المعنونة بـ: هل تعمل سلاسل القيمة العالمية على تعزيز النمو الاقتصادي أم تعيقه؟:

تبحث هذه الورقة العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي من خلال التركيز على التقدم الأخير في سلاسل القيمة العالمية لعينة مكونة من 58 دولة خلال الفترة 2005-2015. وقد تم قياس أثر سلاسل القيمة العالمي على النمو اعتمادا على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تحديدا تأثير الروابط الأمامية والروابط الخلفية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية الإجمالية القيمة العالمية في الصناعات الأولية والصناعات الخدمية على الناتج المحلي الحقيقي للفرد وحجم التجارة معبرا عنه بمجموع الصادرات والواردات. وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من مقاربات وطرق القياس الاقتصادي والاختبارات القبلية والبعدية اللازمة. حيث تم الاعتماد على نموذج الخليط الغوسي GMM (Gaussian Mixture Model) وذلك لاختبار العلاقات التجريبية بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي. يعد نموذج GMM

1 Bhushan Praveen Jangam, Badri Narayan Rath. 2021, **Do global value chains enhance or slog economic growth**. Applied Economics, Taylor & Francis Journals, Vol.53(36), P-P: 4148-4165. doi: 10.1080/00036846.2021.1897076

للنظام عبارة عن تقنية تقدير بيانات البانل الديناميكية التي تعالج مشكلات الارتباط الداخلي والتسلسلي في تحليل بيانات البانل. كما تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات من ذلك اختبار هاوسمان، اختبارات الارتباط الذاتي، والتغايرية، والخطية المتعددة وفحوصات المتانة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- أن التجارة، وخاصة التجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، تحفز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تأثير مشاركة سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي يتنوع مع توسيع نطاق التحليل ليشمل المستوى القطاعي؛
- توصلت الدراسة أيضا إلى أن الفوائد المرتبطة بسلاسل القيمة الإقليمية أعلى. علاوة على ذلك، يلعب التخصص الوظيفي في التجارة أيضا دورا رئيسيا في تحسين النمو. ولذلك، فإن السياسات الرامية إلى تعزيز مشاركة سلاسل القيمة العالمية وتعزيز الأساسيات المحلية ينبغي أن تكون هدف البلدان لتحقيق المزيد من الاستفادة من التجارة؛
- تؤكد النتائج إلى أن مشاركة سلاسل القيمة العالمية لها تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن البلدان التي تشارك بنشاط في سلاسل القيمة العالمية تشهد معدلات نمو اقتصادي أعلى؛
- يكتسي عمق تكامل سلاسل القيمة العالمية أيضا دورا حاسما في النمو الاقتصادي، حيث تشهد البلدان التي لديها تكامل أعمق معدلات نمو أعلى؛
- في الأخير تؤكد الدراسة على أهمية سلاسل القيمة العالمية في تعزيز النمو الاقتصادي وتؤكد على ضرورة مشاركة البلدان بنشاط والاندماج في هذه السلاسل لجني الفوائد.

اثنا عشر: دراسة STEFAN PAHL et al (2020) [1] المعنونة بـ: هل تعمل سلاسل القيمة العالمية على تعزيز الارتقاء الاقتصادي؟ رؤية طويلة:

تبحث هذه الورقة في التأثيرات الطويلة الأجل لمشاركة سلاسل القيمة العالمية على مجموعة كبيرة من البلدان بين عامي 1970 و2008. باستخدام إطار قياس يركز على القيمة المضافة والتوظيف في قطاعات التصنيع الرسمية. حيث يساعد هذا الإطار في تقييم مساهمة القطاعات المختلفة في الارتقاء الاقتصادي، تحليل المدخلات والمخرجات، ويعتمد تنفيذ التحليل على استخدام المعلومات من جداول المدخلات

1 Pahl, S., & Timmer, M. P. 2020, **Do global value chains enhance economic upgrading? A long view**. The journal of development studies, 56(9), 1683-1705.

والمخرجات. وتحدد الدراسة محتوى القيمة المضافة المحلية في الصادرات باستخدام صيغة محددة تأخذ في الاعتبار القيمة المضافة لكل وحدة إنتاج. وبالاستعانة بالأدوات الإحصائية لتحليل البيانات منها تحليل الانحدار ودراسات الارتباط وتقنيات الاقتصاد القياسي الأخرى.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- وجدت الدراسة أدلة قوية على الآثار الإيجابية للمشاركة في سلسلة القيمة العالمية على نمو الإنتاجية في قطاع التصنيع الرسمي؛
- تستكشف الدراسة الاختلافات بين مجموعات البلدان المختلفة، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية. ويكشف التحليل كيف تؤثر مشاركة سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء الاقتصادي بشكل مختلف في سياقات البلدان المختلفة؛
- يغطي البحث فترة طويلة من عام 1970 إلى عام 2008، مما يسمح بإجراء تقييم شامل لآثار مشاركة سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء الاقتصادي بمرور الوقت. يوفر هذا المنظور طويل المدى رؤى قيمة حول ديناميكيات سلاسل القيمة العالمية؛
- تشير النتائج إلى أنه على الرغم من أن ارتفاع مشاركة سلاسل القيمة العالمية يرتبط بتأثيرات إيجابية على نمو إنتاجية العمل، إلا أنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة توليد فرص العمل في قطاع التصنيع.

ثلاثة عشر: دراسة Davide Rigo et al (2020)[1] المعنونة بـ: سلاسل القيمة العالمية ونقل التكنولوجيا: أدلة جديدة من البلدان النامية:

تعتمد هذه الورقة على الدراسات الاستقصائية للمؤسسات التي أجراها البنك الدولي لتقديم عينة من 18 اقتصادا ناميا وناشئا للتحقق مما إذا كانت سلاسل القيمة العالمية وسيلة لنقل التكنولوجيا. وهو يركز على قناة واحدة محددة لنقل التكنولوجيا، وهي ترخيص التكنولوجيا الأجنبية. للتحكم في التجانس الداخلي المحتمل لترخيص التكنولوجيا، يتم دمج مطابقة درجات الميل مع نهج الاختلاف في الاختلافات. تغطي الدراسة الفترة من 2006 إلى 2016 وتتكون مجموعة بيانات العينة التي تمتد لمدة عامين من 3340 شركة تصنيع من هذه البلدان، مما يسمح بإجراء تحليل شامل لتأثير المشاركة في سلسلة القيمة العالمية على نقل التكنولوجيا وأداء الشركات مع مرور الوقت. كما استخدمت الدراسة أدوات تحليل الانحدار،

1 Rigo, D. 2021, **Global value chains and technology transfer: new evidence from developing countries**. Rev World Econ 157, 271-294. https://doi.org/10.1007/s10290-020-00398-8

وتقنيات المطابقة، وطرق قياس الإنتاجية، وإجراء الاختبارات الإحصائية لتقييم أهمية النتائج وتحديد مدى قوة النتائج بما يضمن موثوقية الاستنتاجات المستخلصة من التحليل. وباستخدام تقنية PSM وهي تقنية إحصائية تستخدم لإنشاء مجموعة مراقبة اصطناعية تشبه إلى حد كبير مجموعة المعالجة (الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية). وتساعد هذه الطريقة في معالجة التحيز في الاختيار وتسمح بإجراء مقارنة أكثر دقة بين الشركات التي لديها تكنولوجيا مرخصة من الخارج أو لا تمتلكها.

تظهر النتائج وجود تأثير إيجابي للمشاركة في التجارة ذات الاتجاهين على ترخيص التكنولوجيا الأجنبية. من الأرجح أن تستخدم الشركات التي تصبح تجارة ثنائية الاتجاه التكنولوجيا المرخصة من الخارج أكثر من الشركات التي تبدأ في التصدير أو الاستيراد. وتشير هذه الأدلة إلى أن التعقيد المرتبط بطريقة التدويل يحدد ترخيص التكنولوجيا الأجنبية. ويبدو أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تعمل أيضا على تعزيز أداء الشركات، وهو ما يعكس النتائج التي توصلت إليها والتي مفادها أن اكتساب التكنولوجيا الأجنبية يؤدي إلى تحسينات كبيرة في الإنتاجية.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- تؤدي المشاركة في الأنشطة التجارية المعقدة، مثل التجارة الثنائية، إلى زيادة احتمال استخدام الشركات للتكنولوجيا المرخصة من الخارج مقارنة بالشركات العاملة في التجارة البسيطة (المصدرون فقط أو المستوردون فقط)؛
- يؤدي الحصول على التكنولوجيا المرخصة من الخارج إلى تحسينات كبيرة في إنتاجية العامل الإجمالي وإنتاجية العمل، مع زيادة إنتاجية العامل الإجمالي بنسبة 88% وإنتاجية العمل بنسبة 50%؛
- إن التعرض للأسواق الدولية من خلال سلاسل القيمة العالمية يعزز أداء الشركات من خلال توفير القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات الأجنبية، مما يؤدي إلى مكاسب الإنتاجية؛
- تسلط الدراسة الضوء على أهمية نمط التدويل في تحديد ترخيص التكنولوجيا الأجنبية وتأثيره اللاحق على الإنتاجية على مستوى الشركة؛
- من خلال التحكم في خصائص الشركة التي يمكن ملاحظتها وغير التي يمكن ملاحظتها باستخدام نهج مطابقة درجات الميل واختلاف الاختلافات، تقيم الدراسة علاقة سببية بين الترخيص الأجنبي ومكاسب الإنتاجية؛

- وتؤكد النتائج دور نقل التكنولوجيا من خلال التجارة الدولية في دفع تحسينات الإنتاجية في شركات البلدان النامية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

أربعة عشر: دراسة Kashika Arora et al (2020) [1] المعنونة بـ: صادرات التكنولوجيا ورو ابط سلسلة القيمة العالمية: دراسة قطاعية مقارنة للهند:

تناولت هذه الدراسة مقارنة المنتجات والمدخلات والعمليات الوسيطة التكنولوجية التي يتم دمجها من قطاع إلى آخر. باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية (1991-2017)، حيث يتم إجراء أداء مقارن لقطاعين، وهما قطاع التكنولوجيا المتقدمة (الإلكترونيات والأجهزة) والتكنولوجيا المنخفضة (المنسوجات والملابس)، وذلك من أجل توضيح الروابط بين التجارة والتكنولوجيا. بهدف تقديم رؤى حول دور صادرات التكنولوجيا في تعزيز القدرة التنافسية العالمية وخلق القيمة في مختلف الصناعات. واستخدمت الدراسة العديد من الادوات ومنها الميزة النسبية المكشوفة (RCA) تعكس أداء الصادرات القطاعية والقدرة التنافسية لصادرات الهند الحالية، تقنيات تحليل البيانات بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتحليل العلاقات بين المتغيرات، اختبارات جذر الوحدة، تحليل الارتباط، مشاركة سلاسل القيمة العالمية (الروابط الخلفية والأمامية) فهو يقسم تدفقات التجارة إلى أصول القيمة المضافة لفهم دور المشاركة الخلفية والأمامية في سلاسل القيمة.

يخلص التحليل التجريبي في شكل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للتكامل المشترك إلى أن هناك دليل قوي على وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين الهامش الواسع وإجمالي تكوين رأس المال الثابت والميزة النسبية المكشوفة (RCA) مع إجمالي الصادرات. (GE) لقطاع النسيج والملابس. أيضا، هناك علاقة سببية جرانجر ثنائية الاتجاه بين RCA وجنرال إلكتريك وسببية جرانجر أحادية الاتجاه من جنرال إلكتريك إلى الهوامش الواسعة والمكثفة وقيمة الإنتاج. وهناك نقص في الأدلة على التكامل المشترك على المدى الطويل في قطاع الإلكترونيات. ومع ذلك، توجد علاقة سببية إيجابية على المدى القصير بين القيم المتأخرة لشركة جنرال إلكتريك والهامش المكثف والإنتاج مع شركة جنرال إلكتريك. ويتباين تأثير هذه المتغيرات معا على أداء صادرات القطاع، مما يشكل تحديا ويوفر أيضا اتجاها للسياسات لتحقيق المزيد من الاستفادة من هذه العلاقة المحتملة بين التجارة والاستثمار وسلاسل القيمة العالمية.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

1 Kashika, Arora., Areej, Aftab, Siddiqui. 2020, **Technology Exports and Global Value Chain Linkages: A Comparative Sectoral Study of India**, The Indian Economic Journal, 68(1):8-28. doi: 10.1177/0019466220951975

- في حين تؤثر الروابط الأمامية بشكل إيجابي على الصادرات، فإن الهامش الواسع يظهر تأثيرا سلبيا على أداء الصادرات في قطاع الإلكترونيات. ويشير هذا إلى الحاجة إلى إعادة تقييم الافتراضات التي تقوم عليها سياسات الهند التجارية والصناعية؛
- يؤثر الإنفاق على البحث والتطوير بشكل كبير على الصادرات في كل من قطاعي التكنولوجيا المنخفضة والمتقدمة، مما يؤكد أهمية الابتكار في دفع القدرة التنافسية للصادرات؛
- للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي وهام على الصادرات في قطاع الإلكترونيات، مما يشير إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى تحقيق الكفاءة في استكمال أنشطة التصدير؛
- تشير الدراسة إلى أهمية الاستراتيجيات الخاصة بالقطاعات مثل استبدال الواردات وترويج الصادرات لتعزيز القدرة التنافسية في فئات المنتجات المختلفة داخل القطاعات؛
- تشير الدراسة إلى أهمية الميزة النسبية المكشوفة في تحديد أداء الصادرات القطاعية؛
- تؤكد الدراسة على أهمية رأس المال المعرفي والقدرات التكنولوجية للعاملين للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتحقيق اللحاق التكنولوجي؛
- تدعو النتائج إلى إعادة تقييم السياسات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الصناعية لتعزيز مشاركة سلاسل القيمة العالمية وتعزيز تكامل سلسلة القيمة في السياق الهندي؛
- بشكل عام، توفر الدراسة رؤى قيمة حول العوامل التي تؤثر على أداء الصادرات في قطاعي المنسوجات والملابس وكذلك قطاعي الإلكترونيات والأجهزة في الهند، مع تسليط الضوء على التفاعل المعقد بين التجارة والتكنولوجيا والمشاركة في سلسلة القيمة العالمية.

خمسة عشر: دراسة عقبة عبد اللاوي وآخرون (2018)[1] المعنونة بـ: أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية دراسة حالة عينة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2015:

تناولت هذه الدراسة قياس أثر مشاركة ثمان دول عربية في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995-2015)، من خلال نموذج قياسي يختبر تأثير مجموعة من مؤشرات المشاركة سلاسل القيمة العالمية على متغير التنمية الاقتصادية معبرا عنه بمؤشرات: البطالة، معدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، ونمو الاستثمار. وقد تم تقدير النماذج القياسية باستخدام منهجية

1 عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي، عبد المالك باهي، وفاء باهي، 2018، **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية؛ دراسة حالة عينة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2015**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 20، العدد 02. https://doi.org/10.34066/0271-020-002-001

وسط المجموعة المدمج (PMG)، هذه الطريقة مناسبة لبيانات البانل الديناميكية غير المتجانسة وتجمع بين مزايا التأثيرات الثابتة ونماذج التأثيرات العشوائية، الذي يسمح بتقدير فعال وقوي لبيانات البانل، مع الأخذ في الاعتبار كلا من التأثيرات الخاصة بكل بلد والتأثيرات المشتركة عبر البلدان، كما تم إجراء اختبارات جذر الوحدة لضمان ثبات البيانات. واختبار KAO للتكامل المشترك لتقييم التكامل المشترك بين المتغير التابع ومحدداته. ويساعد هذا الاختبار في فهم العلاقات طويلة المدى بين المتغيرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- كشفت الدراسة عن علاقات هامة بين مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (مثل كثافة التجارة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنويع الصادرات) ومؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول العربية؛
- أشارت اختبارات جذر الوحدة إلى التكامل المشترك بين المتغيرات التابعة ومحدداتها، مما يشير إلى وجود علاقات طويلة الأمد في البيانات.
- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة اللوحية وجود تأثير معنوي للمتغيرات والاتجاهات الفردية على مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- قدم اختبار Levin وLin & Chu واختبار Breitung واختبار Im وPesaran وShin واختبار ADF واختبار PP واختبار Hadri نظرة ثاقبة حول الثبات والعلاقات داخل البيانات.
- سمح استخدام الدراسة لمنهجية المجموعة المتوسطة المجمعة بإجراء تحليل شامل للألواح الديناميكية غير المتجانسة وقدم تقديرات قوية لبيانات اللوحة.
- تشير النتائج إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مما يسلط الضوء على أهمية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية لتحقيق النمو المستدام.
- تقدم النتائج رؤى قيمة لصانعي السياسات والباحثين في المنطقة العربية لتعزيز السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية المتعلقة بالمشاركة في سلسلة القيمة العالمية.

ستة عشر: دراسة Victor Kummritz et al (2017)[1] المعنونة بـ: الارتقاء الاقتصادي من خلال المشاركة في سلسلة القيمة العالمية:

هذه الورقة البحثية تقيس مجموعتين من البيانات الخاصة بالبلدان النامية والصناعية على المستوى القطاعي لربط المشاركة في سلسلة القيمة العالمية كمشتري وبائع بالقيمة المضافة المحلية. ويتم دمجها مع مجموعة واسعة من تدابير السياسة على المستوى القطري التي يمكن أن تلعب دورا في الارتقاء الاقتصادي عبر سلاسل القيمة العالمية، من خلال استهداف تكامل سلسلة القيمة العالمية أو جودة وظروف عوامل المدخلات والمخرجات. وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات لتحليل بيانات البانل لـ: 61 دولة لدراسة العلاقة بين المشاركة في سلسلة القيمة العالمية (GVC) والسياسات الوطنية والقيمة المضافة المحلية. وايضا نماذج الانحدار لتقدير آثار تدابير التكامل في سلاسل القيمة العالمية (سواء كمشتري أو بائع) والسياسات الوطنية على القيمة المضافة المحلية، والبرامج الإحصائية لاختبار الفرضيات وتفسير النتائج. وفحوصات المتانة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تكامل سلسلة القيمة العالمية يزيد من القيمة المضافة المحلية، خاصة في جانب البيع، الذي ينطبق على جميع مستويات الدخل. وعلى الرغم من أن الدراسة لا يمكنها المطالبة بأدلة سببية، إلا أن جميع مجالات السياسة التي تم تقييمها تظهر باستمرار أن سياسة التطوير الاقتصادي من خلال تكامل سلسلة القيمة العالمية تلعب دور الوسيط في تأثيرات سلاسل القيمة العالمية وتعظيم مكاسب القيمة المضافة المحلية. كما أظهر التحليل التفصيلي أن العديد من مجالات السياسة تتوسط المكاسب من سلاسل القيمة العالمية بشكل أكبر من خلال التكامل كبائع.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- أن البلدان باعتبارها مشتريا وبائعا في سلاسل القيمة العالمية، تشهد زيادة كبيرة في القيمة المضافة المحلية. ويشير هذا إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تساهم بشكل إيجابي في الارتقاء الاقتصادي وخلق القيمة؛
- تؤكد النتائج حاجة البلدان إلى التركيز ليس فقط على التدابير الحدودية، بل أيضا على التدابير خارج الحدود لتعظيم فوائد تكامل سلاسل القيمة العالمية؛

1 Kummritz, V., Taglioni, D., & Winkler, D. E. 2017, **Economic upgrading through global value chain participation: which policies increase the value-added gains?** World Bank Policy Research Working Paper, (8007).

- أن الروابط الأمامية (تكامل البائع) في سلاسل القيمة العالمية لها تأثير أقوى على الارتقاء الاقتصادي مقارنة بالروابط الخلفية (تكامل المشتري). ويؤكد هذا التمييز الآليات المتنوعة التي يؤثر من خلالها تكامل سلاسل القيمة العالمية على القيمة المضافة المحلية؛
- أن دور السياسات المحلية في تعزيز الارتقاء الاقتصادي ذا أهمية متزايدة، حيث لوحظ أن البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان المتوسطة الدخل تحقق العديد من النتائج، ومع اندماج البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في سلاسل القيمة العالمية، من المتوقع أن يصبح دور السياسات المحلية في تعزيز الارتقاء الاقتصادي ذا أهمية متزايدة؛
- تلعب السياسات الوطنية التي تستهدف الاستثمار والتدفقات التجارية ومناخ الأعمال والمؤسسات دورا حاسما في التأثير على القيمة المضافة المحلية. وتعمل هذه السياسات كعوامل محفزة لتعزيز المكاسب الناتجة عن تكامل سلاسل القيمة العالمية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

سبعة عشر: دراسة Jan Fagerberg et al (2017)[1] المعنونة بـ:سلاسل القيمة العالمية و أنظمة الابتكار الوطنية والتنمية الاقتصادية:

الغرض من هذه الورقة هو دراسة الفرضية القائلة بأن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مثل تجميع الأجزاء المستوردة للتصدير، يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى. والدور الذي يلعبه بناء القدرات، أي تطوير نظام الابتكار الوطني، في إمكانية الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية. ويستند التحليل إلى أدلة من 125 دولة خلال الفترة 1997-2013. ولتحليل هذه القضية، يتم تطبيق إطار شامل يسمح بإدراج مجموعة من العوامل ذات الصلة، بما في ذلك المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (التي تقاس بالقيمة الأجنبية المضافة المتجسدة في صادرات الدولة). وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الادوات منها تحليل الانحدار لتقييم مدى ارتباط زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مقاسة بالقيمة المضافة الأجنبية في الصادرات، بارتفاع النمو الاقتصادي والتحليل العاملي للجمع بين مؤشرات القدرة المختلفة في مقياس مركب مما يوفر رؤية شاملة لتطوير نظام الابتكار في الدولة.

وتوصلت الدراسة إلى أن البلدان التي تزيد من مشاركة سلاسل القيمة العالمية لا تنمو بشكل أسرع من البلدان الأخرى، عندما يتم التحكم في العوامل الأخرى ذات الصلة. ويبدو أن البلدان الصغيرة والبلدان ذات القدرات المنخفضة هي الأكثر حرمانا بشكل خاص.

1 Fagerberg, Jan & Lundvall, Bengt-Åke & Srholec, Martin, 2017, **Global value chains, national innovation systems and economic development,** Papers in Innovation Studies 2017/15, Lund University, CIRCLE - Centre for Innovation Research.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مقاسة بالقيمة الأجنبية المضافة في الصادرات، لا تؤدي بالضرورة إلى نمو اقتصادي أسرع عند التحكم في العوامل الأخرى ذات الصلة؛
- ويمكن القول بأن البلدان الصغيرة وتلك ذات القدرات الأقل أن تكون في وضع غير ملائم عندما يتعلق الأمر بالاستفادة من المشاركة في سلسلة القيمة العالمية؛
- التحليل يسلط الضوء على أهمية تطوير أنظمة الابتكار الوطنية وبناء القدرات للاستفادة من فوائد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛
- تؤكد الدراسة على العلاقة القوية بين تنمية القدرات التكنولوجية والاجتماعية والنمو الاقتصادي؛
- تدعم النتائج الأدبيات الموجودة حول أهمية نقل المعرفة، وخلق المعرفة المحلية، وأنظمة الابتكار الوطنية في دفع التنمية الاقتصادية.
- بشكل عام، تسلط النتائج الضوء على التفاعل المعقد بين سلاسل القيمة العالمية، وأنظمة الابتكار الوطنية، والتنمية الاقتصادية، مما يدعو إلى تدخلات سياسية مصممة بناء على رؤى عميقة في النظام البيئي الفريد للابتكار في كل بلد.

وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات كما هي مبينة:

- التركيز على تحسين العوامل المتعلقة بأنظمة الابتكار الوطنية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستفادة من سلاسل القيمة العالمية.
- الحاجة إلى مزيد من البحث باستخدام بيانات أفضل وسلاسل زمنية أطول لاستكشاف العلاقة السببية وتأثير العوامل الخاصة بكل بلد على العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي.
- تعترف الدراسة بالتأثير المحتمل للعوامل الخارجية، مثل الأزمة الاقتصادية العالمية، على النتائج وتقترح النظر في التأثيرات طويلة المدى في الأبحاث المستقبلية.

ثمانية عشر: دراسة عقبة عبد اللاوي وآخرون (2017) [1] المعنونة بـ: أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (1995-2014):

تناولت هذه الدراسة قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية لأربعة عشر دولة من الاقتصاديات الناشئة تغطي الدراسة الفترة من 1995 إلى2014، بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات سلاسل القيمة المتمثلة في: مؤشر المشاركة في سلاسل القسمة العالمية، مؤشر درجة حرية التجارة، مؤشر تركز الصادرات ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي. واستخدمت الدراسة طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) لتحليل بيانات البانل، واختبار فيشر واختبارات ديكي فولر المعززة (ADF) واختبارات فيليبس بيرون (PP) للتحقق من جذور الوحدة في سلسلة البيانات، وباستخدام هذه الأساليب، تهدف الدراسة إلى تقديم نتائج موثوقة وسليمة إحصائيا فيما يتعلق بالعلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتنمية البشرية في البلدان المختارة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومؤشرات التنمية البشرية، مثل التعليم والصحة ومستويات الدخل؛
- ترتبط الدرجات الأعلى من الحرية التجارية بنتائج أفضل للتنمية البشرية في البلدان التي تم تحليلها؛
- تميل البلدان التي تتمتع بمستويات أعلى من التكامل في سلاسل القيمة العالمية إلى تجربة تحسينات في تدابير التنمية البشرية؛
- تأثير تركيز الصادرات لا يبدو أن تركيز الصادرات في قطاعات أو منتجات محددة له تأثير سلبي كبير على التنمية البشرية في الدول التي شملتها الدراسة؛
- يرتبط الأداء الصناعي التنافسي بشكل إيجابي بتعزيز مؤشرات التنمية البشرية في البلدان المختارة؛

1 عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي، سعاد جرمون، 2017، **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (1995-2014)**، مجلة الباحث، 17(17)، 271-282.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/34432.

- تشير الدراسة إلى أنه يمكن لواضعي السياسات الاستفادة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على تعزيز حرية التجارة، وتعزيز تكامل سلاسل القيمة العالمية، وتحسين القدرة التنافسية الصناعية؛
- تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية مشاركة سلاسل القيمة العالمية كمحرك للتنمية البشرية في البلدان النامية وتوفر رؤى لواضعي السياسات حول كيفية تسخير هذه الإمكانات لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الرفاهية في هذه الدول.

تسعة عشر: دراسة Gary Gereffi (2015)[1] المعنونة بـ: سلاسل القيمة العالمية والتنمية والاقتصاديات الناشئة:

تناولت هذه الورقة ديناميكيات سلاسل القيمة العالمية وتأثيرها على الاقتصادات الناشئة حيث تضمنت المنهجية المستخدمة لتحليل البيانات في هذه الدراسة مزيجا من الأساليب النوعية والكمية. يمكن أن تشمل الأساليب النوعية دراسات الحالة والمقابلات وتحليل المحتوى لفهم ديناميكيات سلاسل القيمة العالمية وتأثيرها على الاقتصادات الناشئة. قد تتضمن الأساليب الكمية التحليل الإحصائي للبيانات التجارية، ومقاييس سلسلة القيمة، والمؤشرات الاقتصادية لتقييم العلاقات بين المتغيرات. قد تختلف الفترات الزمنية للدراسة حسب توفر البيانات ونطاق البحث. ويمكن للدراسة تحليل الاتجاهات، ومن الادوات المستخدمة في هذه الدراسة التحليل الاحصائي وتحليل الانحدار لتحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي والارتقاء الصناعي والتنمية الاجتماعية في الاقتصادات الناشئة. واستخدام اختبار الفرضيات للتحقق من صحة العلاقات بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والسياسات التجارية، واستراتيجيات الاستثمار، واستخدام تحليل الحساسية لتقييم مدى قوة النتائج في ظل سيناريوهات وافتراضات مختلفة. قد تتضمن الأساليب النوعية دراسات حالة، ومقابلات مع خبراء الصناعة، وصانعي السياسات، وأصحاب المصلحة، وتساعد هذه الأساليب النوعية في فهم الفروق الدقيقة في ديناميكيات سلسلة القيمة، وهياكل الحوكمة، والتحديات التي تواجهها الاقتصادات الناشئة في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد الاتجاهات المستقبلية في تطوير سلاسل القيمة العالمية وتقدم تحليلا مفصلا لكيفية تأثر المناطق والقطاعات المختلفة داخل الاقتصادات الناشئة بمشاركة سلاسل القيمة العالمية، مع تسليط الضوء على الاختلافات في الأداء والمجالات المحتملة للنمو. كما تقدم الدراسة توصيات

1 Gary, Gereffi. 2015, **Global Value Chains, Development and Emerging Economies**. UNU-MERIT Working Papers, P-P: 125-158. DOI: 10.13140/RG.2.1.4697.2243

لواضعي السياسات والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين لتعظيم فوائد مشاركة سلاسل القيمة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل في الاقتصادات الناشئة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة من خلال توفير الوصول إلى الأسواق العالمية، ونقل التكنولوجيا، وفرص التطوير الصناعي؛
- تلعب سلاسل القيمة العالمية دورا حاسما في تسهيل الارتقاء الصناعي والابتكار في الاقتصادات الناشئة من خلال دمجهما في أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى داخل شبكات الإنتاج؛
- تساهم هذه النتائج والعناصر مجتمعة في فهم شامل لدور سلاسل القيمة العالمية في تشكيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصادات الناشئة، مما يوفر رؤى قيمة لصناع القرار والممارسين في مجال التنمية الدولية.

عشرون: دراسة Joonkoo Lee et al (2011)[1] المعنونة بـ: سلاسل القيمة العالمية والارتقاء بها والحد من الفقر:

تعمل سلاسل القيمة العالمية (GVCs) على تغيير طريقة إجراء التجارة وإنشاء القيمة والحصول عليها. ومع تنظيم المزيد من التجارة من خلال التنسيق الوثيق بين المشترين والموردين، فإن الانتقال إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، أو الارتقاء الاقتصادي، يتم تحديده بشكل حاسم من قبل الشركات الرائدة، وخاصة المشترين العالميين. ومع ذلك، تظهر الأدلة المتزايدة أن الارتقاء الاقتصادي للمنتجين لا يؤدي بالضرورة إلى الارتقاء الاجتماعي للعمال، وتتعقد العلاقة بسبب إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية في عالم ما بعد الأزمة. إن المراقبة الديناميكية للسلاسل العالمية والإقليمية، والدعم المشترك بين القطاعين العام والخاص لرفع مستوى سلسلة القيمة، وتحسين مقاييس التجارة ستوفر تدخلات سياسية أكثر فعالية للحد من الفقر في بيئة تجارية عالمية سريعة التغير.

استخدمت الدراسة بعض الأدوات ومنها: معايير الجودة كآلية يحكم بها المشترون السلسلة، وإمكانية معايير الجودة إما لطرد الموردين من البلدان النامية أو مساعدتهم على الارتقاء وتحليل السوق ودراسات الحالة لتوضيح ديناميكيات سلاسل القيمة العالمية وتأثيرها على الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي في البلدان

1 Lee J. & Gereffi G. & Barrientos S. 2011, **Global Value Chains, Upgrading and Poverty Reduction.** SSRN Electronic Journal. 10.2139/ssrn.1990232.

النامية، أساليب البحث النوعية والكمية لتحليل تعقيدات شبكات الشبكات الاجتماعية وآثارها على الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- تؤكد الدراسة على أن سلاسل القيمة العالمية تعمل على تغيير طريقة إجراء التجارة وإنشاء القيمة والحصول عليها؛
- تشير نتائج البحث إلى أن الارتقاء الاقتصادي للمنتجين لا يؤدي بالضرورة إلى الارتقاء الاجتماعي للعمال؛
- أن التدخلات السياسية الأكثر فعالية للحد من الفقر في بيئة التجارة العالمية سريعة التغير تتطلب مراقبة ديناميكية للسلاسل العالمية والإقليمية، ودعم مشترك بين القطاعين العام والخاص لرفع مستوى سلسلة القيمة، وتحسين مقاييس التجارة؛
- تشير الدراسة إلى أن هياكل الإدارة في شبكات الإنتاج العالمية (GPNs) ليست موحدة وتختلف عبر القطاعات.

المطلب الثاني: علاقة التراث العلمي بالدراسة الحالية

تُعد سلاسل القيمة العالمية (GVCs) وسلاسل القيمة الإقليمية (RVCs) مفهوما هاما وحديثا في الاقتصاد الدولي، حيث تلعب هذه السلاسل دورا حيويا في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز التجارة والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل. وفي هذا السياق تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين هذه السلاسل والتنمية الاقتصادية، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات أن هذه السلاسل قد يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتقليل الفقر. ومع ذلك توصلت هذه الأبحاث إلى الاختلاف الواضح في تأثيرات سلاسل القيمة العالمية على البلدان حسب مستوى التنمية، وموقعها في السلسلة، وسياساتها الاقتصادية. وعليه سنحاول في هذا الجزء من الدراسة توضيح التقاطع بين الدراسات المتوصل إليها ودراستنا الحالية والتي تهدف إلى تحليل العلاقة بين سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الاقتصادية في ثلاث دول من شمال إفريقيا: الجزائر وتونس وموريتانيا، وذلك خلال الفترة من 1990 إلى 2022. وما يميز الدراسة الحالية.

أولا: تقاطع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

توصلت دراسة خليل محمد خليل عطية وآخرون (2024) المعنونة بـ: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وآثارها الاقتصادية في الدول الناشئة؛ مراجعة للدراسات السابقة، إلى وجود علاقة إيجابية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة. كما تختلف آثارها على الاقتصادات الناشئة اعتمادًا على مستوى التنمية في كل بلد.

كما توصلت دراسة Ibrahim Nana et al (2023) المعنونة بـ: تطور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في أفريقيا، إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية.

أظهرت دراسة Sri Juli Asdiyanti Samuda (2023) المعنونة بـ: كيف تؤثر سلاسل القيمة العالمية على الناتج الاقتصادي والبطالة: دليل تجريبي من دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها تأثير إيجابي على الناتج الاقتصادي في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأشارت إلى أن التكامل الاقتصادي من خلال سلاسل القيمة العالمية قد يؤدي إلى فقدان الوظائف، خاصة بالنسبة للعمال غير المهرة.

كما أظهرت دراسة بلخير عبد الحكيم، رحال معتز (2023) المعنونة بـ: أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2020 باستخدام نموذج VECM، إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها تأثير إيجابي على التوظيف في الجزائر، ووجدت أن المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة على المدى القصير، ولكنها تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة المحلية على المدى الطويل.

أشارت دراسة وفاء باهي (2022) المعنونة بـ: تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي، أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية تسهم في التنويع الاقتصادي، بينما تُسهم المشاركة عبر الروابط الخلفية في خلق القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، كما أن المشاركة في هذه السلاسل تُسهم في الارتقاء التكنولوجي للدول من خلال زيادة الصادرات عالية التقنية.

كما أشارت دراسة وفاء باهي وعبد المالك باهي (2022) المعنونة بـ: تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء التكنولوجي للصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (2007-2020)، إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تُسهم في الارتقاء التكنولوجي للصادرات من خلال كل من

الروابط الأمامية والخلفية، وأشارت إلى أن الدول الناشئة التي تُشارك في سلاسل القيمة العالمية تتمتع بمستوى أعلى من القدرة التنافسية في الصادرات عالية التقنية.

أكدت دراسة Yiru Song et al (2022) المعنونة بـ: مسار صناعة التكنولوجيا الفائقة في الصين للمشاركة في إعادة بناء سلاسل القيمة العالمية، على أن صناعة التكنولوجيا الفائقة في الصين تتمتع بقدرة تنافسية قوية في بعض القطاعات، كما أظهرت أن مختلف الصناعات ذات التقنية العالية في الصين تختار مسارات مختلفة للمشاركة في إعادة بناء سلاسل القيمة العالمية بناءً على مستويات قدرتها التنافسية.

كما أكدت دراسة عبد المالك باهي (2022) المعنونة بـ: أثر سلاسل القيمة في الاندماج الاقتصادي المغاربي، على أن المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية تُعزز الاندماج الاقتصادي المغاربي، كما أشارت إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية تُشكل بديلاً فعالاً لتحقيق أهداف الاندماج الإقليمي.

خلصت دراسة Barnabas Olusegun Obasaju et al (2021) المعنونة بـ: التكامل الاقتصادي الإقليمي والارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية "حالات مختارة في أفريقيا"، إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العمل في مجموعة شرق إفريقيا والاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا، ولكن ليس في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم بشكل كبير في الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية. وأكدت على أن التكامل الاقتصادي الإقليمي ضروري لتحسين إنتاجية العمل في إفريقيا.

كما خلصت دراسة Shuili Yang et al (2021) المعنونة بـ: تأثير مدخلات الابتكار التكنولوجي على وضع سلاسل القيمة العالمية، إلى أن مدخلات البحث والتطوير تؤثر بشكل إيجابي على القيمة المضافة الصناعية في سلاسل القيمة العالمية، كما تلعب الخدمة الرقمية دورًا وسيطًا مهمًا بين مدخلات البحث والتطوير وحالة سلاسل القيمة العالمية.

أيضا توصلت دراسة Bhushan et al (2021) المعنونة بـ: هل تعمل سلاسل القيمة العالمية على تعزيز النمو الاقتصادي أم تعيقه؟ إلى أن التجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية تحفز النمو الاقتصادي، وأن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وأن الفوائد المرتبطة بسلاسل القيمة الإقليمية أعلى، وأكدت على أن التخصص الوظيفي في التجارة يلعب دورًا رئيسيًا في تحسين النمو، وأن تعميق التكامل في سلاسل القيمة العالمية ضروري للنمو الاقتصادي.

أيضا أظهرت دراسة STEFAN PAHL et al (2020) المعنونة بـ: هل تعمل سلاسل القيمة العالمية على تعزيز الارتقاء الاقتصادي؟ "رؤية طويلة"، أن المشاركة في سلسلة القيمة العالمية لها تأثير إيجابي على نمو

إنتاجية قطاع التصنيع الرسمي، وأن تأثير مشاركة سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء الاقتصادي يؤثر بشكل مختلف في البلدان النامية.

أيضا أشارت دراسة Davide Rigo et al (2020) المعنونة بـ: سلاسل القيمة العالمية ونقل التكنولوجيا: أدلة جديدة من البلدان النامية، إلى أن المشاركة في التجارة ذات الاتجاهين (الاستيراد والتصدير) تزيد من احتمال استخدام الشركات للتكنولوجيا المرخصة من الخارج، وأن ترخيص التكنولوجيا الأجنبية يحسن بشكل كبير من إنتاجية العاملين وإنتاجية العمل.

أيضا أكدت دراسة Kashika Arora et al (2020) المعنونة بـ: صادرات التكنولوجيا وروابط سلسلة القيمة العالمية: دراسة قطاعية مقارنة للهند، على أن الروابط الأمامية في سلاسل القيمة العالمية تعزز صادرات التكنولوجيا، إلا أن الروابط الخلفية لها تأثير سلبي على صادرات التكنولوجيا في قطاع الإلكترونيات، كما يلعب الإنفاق على البحث والتطوير والاستثمار الأجنبي المباشر دورًا هامًا في تعزيز صادرات التكنولوجيا في كل من قطاعات التكنولوجيا المنخفضة والعالية التقنية.

أيضا خلصت دراسة عقبة عبد اللاوي وآخرون (2018) المعنونة بـ: أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية دراسة حالة عينة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2015، إلى وجود علاقة إيجابية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومؤشرات التنمية الاقتصادية (مثل معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومعدل الاستثمار)، وأشارت النتائج إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

كذلك توصلت دراسة Victor Kummritz et al (2017) المعنونة بـ: الارتقاء الاقتصادي من خلال المشاركة في سلسلة القيمة العالمية، إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كبائع أو مشتري، تزيد من القيمة المضافة المحلية، كما أن فوائد سلاسل القيمة العالمية لا تقتصر على تدابير الحدود (مثل الرسوم الجمركية) بل تشمل أيضًا تدابير خارج الحدود (مثل التعليم والبنية التحتية).

كذلك أظهرت دراسة Fagerberg et al. (2017) المعنونة بـ: سلاسل القيمة العالمية وأنظمة الابتكار الوطنية والتنمية الاقتصادية، أن المشاركة المتزايدة في سلاسل القيمة العالمية المقاسة بالقيمة المضافة الأجنبية في الصادرات لا تؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع عند التحكم في العوامل الأخرى ذات الصلة، وأن البلدان الصغيرة والبلدان ذات القدرات المنخفضة هي الأكثر حرماناً على وجه الخصوص، وأشارت إلى أن تنمية القدرات التكنولوجية والاجتماعية ترتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي، كما أن المعرفة ونقل التكنولوجيا وأنظمة الابتكار الوطنية تلعب دورًا هامًا في دفع التنمية الاقتصادية.

كذلك أشارت دراسة عقبة عبد اللاوي وآخرون (2017) المعنونة بـ: أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (1995-2014)، إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومؤشرات التنمية البشرية (التعليم والصحة والدخل)، وأن درجات التجارة الأكثر حرية ترتبط بنتائج أفضل للتنمية البشرية، وأن الأداء الصناعي التنافسي يرتبط بشكل إيجابي بتعزيز مؤشرات التنمية البشرية.

كذلك أكدت دراسة Gereffi (2015) المعنونة بـ: سلاسل القيمة العالمية والتنمية والاقتصاديات الناشئة، على إمكانية مساهمة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير في النمو الاقتصادي للبلدان النامية، وأن سلاسل القيمة العالمية تلعب دورًا حاسماً في تسهيل الارتقاء الصناعي والابتكار، كما أن سلاسل القيمة العالمية تختلف تأثيراتها على المناطق والقطاعات المختلفة داخل الاقتصادات النامية.

كذلك خلصت دراسة Lee et al (2011) المعنونة بـ: سلاسل القيمة العالمية والارتقاء بها والحد من الفقر، إلى أن الارتقاء الاقتصادي للمنتجين في سلاسل القيمة العالمية لا يؤدي بالضرورة إلى الارتقاء الاجتماعي للعمال، كما أن الحد من الفقر في بيئة تجارية عالمية سريعة التغير يتطلب مراقبة ديناميكية لسلاسل القيمة العالمية والإقليمية، ودعمًا مشتركًا بين القطاعين العام والخاص لرفع مستوى سلسلة القيمة، وتحسين معايير التجارة.

ثانيا: ما يميز الدراسة الحالية:

تناولت بعض الدراسات سلاسل القيمة الإقليمية في دول شمال إفريقيا وأظهرت النتائج أن هذه السلاسل لا تزال في مراحلها الأولى من التطور، وأن هناك العديد من التحديات التي تواجهها، مثل ضعف البنية التحتية، وارتفاع تكاليف النقل، ونقص المهارات وبعد الاطلاع عليها وتحليلها وجدنا أنها كلا منها تطرق للموضوع من زاوية مختلفة أما بالنسبة لدراستنا هدفها تسليط الضوء على تأثير المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية على التنمية الاقتصادية في دول: الجزائر وتونس وموريتانيا خلال الفترة من 1990 إلى 2022. وهو ما سنتناوله في الفصل الثالث

خلاصة الفصل:

تلعب التنمية الاقتصادية دورا حيويا في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات. من خلال التركيز على تنويع الاقتصاد وتطوير البنية التحتية وتعزيز التعليم والصحة وتحفيز الابتكار والتكنولوجيا، يمكن للدول تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل علاوة على ذلك فإن الاهتمام بتطوير سلاسل إقليمية وعالمية، يسهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية.

وتعد السلاسل القيمة الإقليمية أداة حيوية في تعزيز الاقتصادات المحلية والعالمية، وتعزيز تكامل انتاجي بين الدول. لضمان استمرارية تلك الفوائد، كما يجب على الدول النظر في تعزيز التعاون الدولي من خلال تشجيع الحكومات على التعاون في تطوير السلاسل القيمة الإقليمية. وتعزيز التكنولوجيا والابتكار لتعزيز كفاءة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات. وتوفير التدريب والتعليم لضمان توفير القوى العاملة المهنية والمهارات اللازمة. كما أن حث الدول والحكومات على تحفيز الاستثمار في البنية التحتية لتسهيل حركة السلع والخدمات بين الدول. وكذلك تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم تطوير السلاسل القيمة الإقليمية. والتركيز على التنوع والاستدامة لضمان استدامة السلاسل القيمة وتنوع الموارد.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية

على التنمية الاقتصادية

تمهيد:

سوف نحاول في هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في تحديد أثر المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية على التنمية الاقتصادية لدول الجزائر.تونس وموريتانيا، ولمعالجة هذه الإشكالية اعتمدنا منهجية IMRad في تصميم قالب البحث، والاستعانة بالمنهج التجريبي في تحليل العلاقة بين أثر المشاركة في سلاسل القيمة التنمية الاقتصادية، وذلك باستخدام مقدر وسط المجموعة المدمج لقياس أثر هذه العلاقة، مركزين في ذلك على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث اعتمدنا نموذجين، المتغير التابع في كل منها كالتالي: معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومؤشر التنمية البشرية. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة المدرجة في كل نموذج فهي المتغيرات المتعلقة بالمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية وقد أدرجنا:

- القيمة المضافة المحلية البينية للبلد المنشأ في صادرات البلد الوجهة؛
- القيمة المضافة الأجنبية البينية في إجمالي الصادرات؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل وفقا للمنهجية المتبعة إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول منه الطريقة والأدوات حيث أدرجنا فيه مجتمع الدراسة ونبذة عن اقتصاديات الدول محل الدراسة، إلى جانب التعريف بالمتغيرات ومصادرها والطرق الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها. وفي المبحث الثاني قمنا بتقدير النماذج واستخلاص النتائج وتحليلها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سنتطرق في الجزء الأول من هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، طريقة جمع البيانات ثم تحديد المتغيرات، أما في الجزء الثاني سنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة والطرق والأدوات الإحصائية والقياسية المعتمدة في هذه الدراسة.

المطلب الأول: نبذة عن اقتصاديات مجتمع وعينة الدراسة:

الدول محل الدراسة تعرضت للعديد من الصدمات والتقلبات الاقتصادية في نهاية التسعينات ومطلع الألفية الجديدة، وقد تباينت بشكل كبير مستويات تعامل هذه الاقتصادات مع تلك الصدمات، وخاصة خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، نتيجة تبنيها لبرامج إصلاحات هيكلية وسياسات مالية ونقدية، استهدفت علاج أوجه الخلل في أداءها وزيادة مستويات قدرتها على مواجهة الصدمات بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي[1].

كما تواجه تلك الاقتصاديات عدة تحديات في مختلف جوانب الحياة، وخاصة في الجوانب الاقتصادية وتنقسم هذه التحديات إلى تحديات داخلية وتتمثل في (محدودية الموارد وسوء استغلالها، تصاعد معدلات البطالة والفساد ...إلخ)، وتحديات خارجية تتمثل في (تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية، تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمي، وضعف التجارة البينية، وتدني الاستثمار البيني)[2].

أولا: جغرافياً:

تضم عينة الدراسة: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية التونسية والجمهورية الإسلامية الموريتانية[3] بمساحة إجمالية تتجاوز 3.57 مليون كلم^2، تتربع الجزائر على 65% منها، في حين أن مساحة موريتانيا حوالي 28% من مساحة العينة، وهذا التباين في الحجم الجغرافي له دلالات اقتصادية عميقة، فهو يعكس حجم الاختلاف في كثافة ونوعية وحجم امتلاك عناصر الإنتاج والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة...إلخ، الشيء الذي يشكل مؤشراً مهما في تحديد توجهات تقسيم العمل وتجزئة مراحل

1. هبة عبد المنعم، يناير 2012، **أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين :ملامح وسياسات الاستقرار**، ص: 1 (بتصرف).
2. نهى فوزي منصور، **دور صناديق التمويل العربية في دعم التنمية الاقتصادية بالدول العربية**، وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للبحوث المالية، مصر. ص: 3.
3. تم ترتيب الدول حسب الحروف الأبجدية العربية.

الإنتاج والتعاون الاقتصادي وآفاقه، من حيث كون هذا التباين يمثل نقطة قوة و/أو فرصة متاحة من ناحية، أو باعتباره بؤرة ضعف و/أو تحدي من ناحية ثانية.

ثانيا: ديموغرافياً:

يبلغ عدد سكان مجموع دول عينة الدراسة حدود 62 مليون نسمة سنة 2022، تحتل الجزائر المرتبة الأولى بقرابة 45 مليون نسمة، وتليها تونس بحوالي 12 مليون، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه سكان موريتانيا الـ 5 مليون نسمة؛ ومع هذا التباين في توزع الكتلة السكانية بين بلدان المنطقة، فإنه يعتبر مؤشر بالغ الأهمية أيضاً في سياسات التنسيق الاقتصادي المشترك، باعتباره ميزة نسبية مهمة تترجم كثافة رأس المال البشري، خاصة معدل الأمية يلامس العتبة الصفرية، وأن الفئة النشطة (15 إلى 64 سنة) يتجاوز حجمها 39.05 مليون أي حدود 63% من إجمالي عدد السكان.

وتؤكد الكثير من الدراسات والتقارير الرسمية، أن مثل هذه المواصفات الديموغرافية والجغرافية لبلدان شمال إفريقيا يمكن أن تحولها لتصبح مركز للتجارة والاستثمار بين إفريقيا والاتحاد أوروبي ومن ثم العالم بأسره؛ ففي عام 2010 أشار تقرير مجموعة بوسطن الاستشارية[1] حول الشركات الأفريقية متعددة الجنسيات إلى أنه خلال فترة وجيزة نشأت شركات دولية قوية في منطقة شمال إفريقيا بفعل موقعها الاستراتيجي والمزايا الديموغرافية والجغرافية النسبية الضخمة التي ساهمت بقوة في تعزيز ظهورها ونموها، وغطى التقرير 40 شركة إفريقية 04 منها في عينة دراستنا (2 شركة من الجزائر، و2 شركة من تونس)، وهي شركات أصبحت طرفا فاعلاً في البلدان المضيفة لها.

الجدول (2-1): المساحة، وعدد السكان للدول عينة الدراسة للعام 2022

	المساحة (مليون كلم2)	عدد السكان (مليون نسمة)	الفئة النشطة (15 إلى 64 سنة) (مليون نسمة)
الجزائر	2.38	44.90	28.27
تونس	0.16	12.35	8.17
موريتانيا	1.03	4.73	2.65
المجموع	**3.57**	**62.0**	**39.05**

المصدر: بيانات البنك الدولي (2024).

1. The Boston Consulting Group, 2010, **The African Challengers Global Competitors Emerge from the Overlooked Continent**, P: 2.

ثالثا: اقتصادياً:

تشهد الدول عينة الدراسة منذ تسعينيات القرن الماضي نمو مضطرداً يمنحها وباستمرار أهمية استراتيجية في الخارطة الدولية. والشكل (2-2) يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي للعينة:

الشكل (2-1): تطور إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية للدول عينة الدراسة (2022/1990)

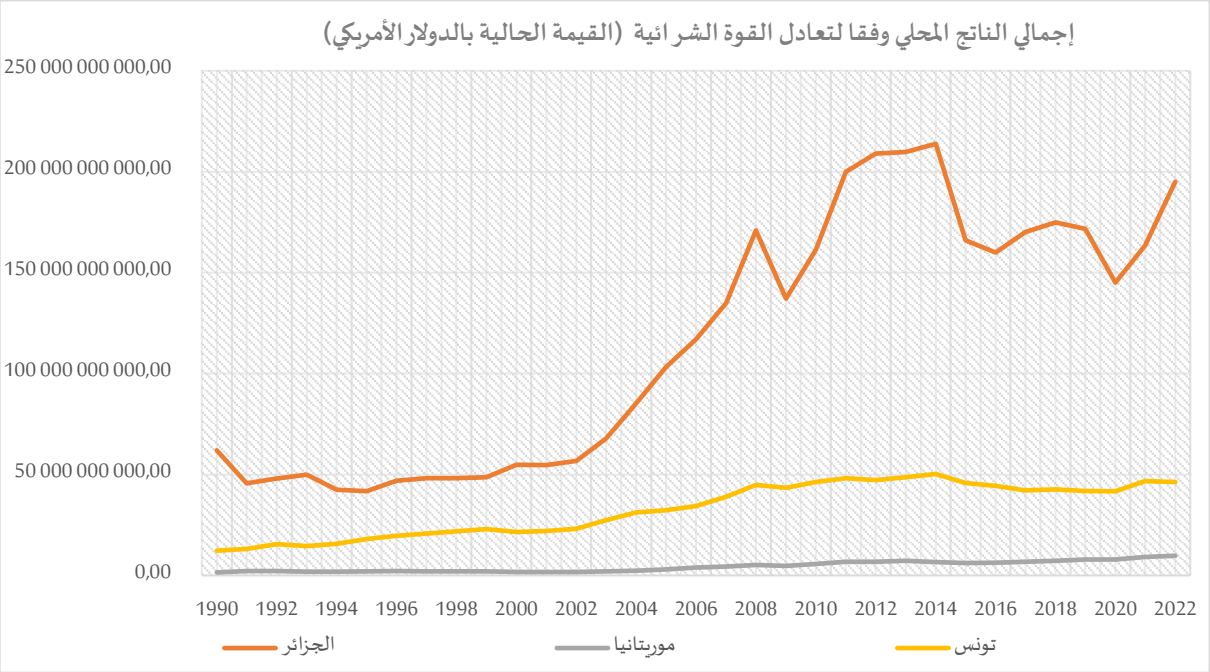

المصدر: بيانات البنك الدولي (2024).

نلاحظ من الشكل (2-1) أن الجزائر تمتلك أكبر نسبة إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية للمنطقة، وهي بذلك أكبر اقتصاد، ومن بعدها تأتي تونس ثم موريتانيا. حيث نلاحظ منذ عام 1990 شهد إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية للجزائر اتجاهًا عامًا متزايدًا، مع بعض التقلبات، وكان الناتج المحلي الإجمالي للجزائر أعلى بكثير من الناتج المحلي الإجمالي لتونس وموريتانيا خلال هذه الفترة حيث كان أعلى مستوى للناتج المحلي الإجمالي للجزائر في عام 2014 عندما وصل إلى 220 مليار دولار أمريكي تقريبا. وكان أدنى مستوى للناتج المحلي الإجمالي للجزائر في عام 1995، عندما وصل إلى 41.7 مليار دولار أمريكي تقريبا. أما بالنسبة لتونس منذ عام 1990 شهد الناتج المحلي الإجمالي لها لتزايد تدريجي، كان الناتج المحلي الإجمالي لتونس أقل بكثير من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال هذه الفترة. كان أعلى مستوى للناتج المحلي الإجمالي لتونس في عام 2014 حيث بلغت قيمتها 50 مليار دولار أمريكي، وكان أدنى مستوى لها سنة 1990 حيث كانت في حدود 12.3 مليار دولار أمريكي. وبخصوص موريتانيا شهد الناتج المحلي الإجمالي تزايد تدريجي منذ عام 1990، وكان أقل بكثير من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وتونس خلال هذه الفترة. وأعلى مستوى للناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا في عام 2022 حيث بلغ 9.78 مليار دولار أمريكي، وكان أدنى مستوى له سنة 1990 حيث كانت في حدود 1.5 مليار دولار أمريكي.

كما أنه وبالنظر في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية، الموضح في الشكل (2-2):

الشكل (2-2): تطورنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية للدول عينة الدراسة (2022/1990)

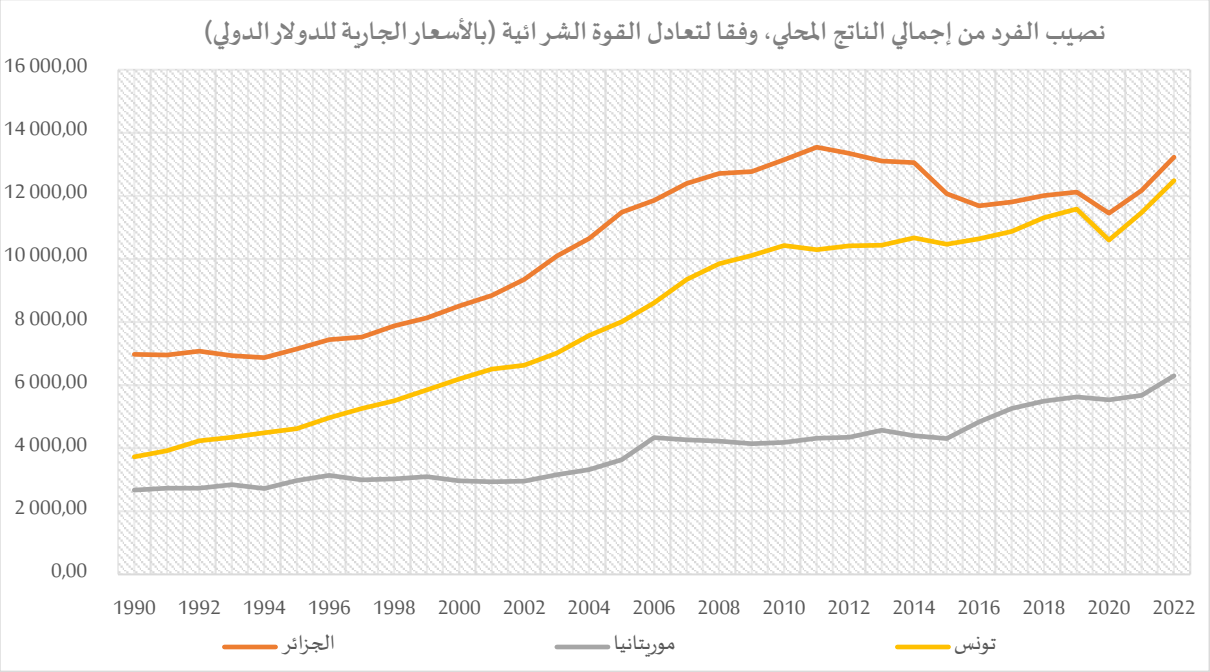

المصدر: بيانات البنك الدولي (2024).

نلاحظ من الشكل (2-2) أن الجزائر تمتلك أعلى قيمة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية، ثم تأتي تونس بقيمة مقاربة ليست ببعيدة، وتأتي في الأخير موريتانيا كأقل ترتيب بينهم. خلال هذه الفترة كان أعلى مستوى لنصيب الفرد في الجزائر في عام 2022، عندما وصل إلى حدود 14 ألف دولار أمريكي، وكان أدنى مستوى في الجزائر في عام 1994 حيث بلغ 6.8 ألف دولار أمريكي. وكان أعلى مستوى لنصيب الفرد في تونس في عام 2022 حيث بلغ تقريبا 13.2 ألف دولار أمريكي، وكان أدنى مستوى في تونس في عام 1990 حيث بلغ تقريبا 3.8 ألف دولار أمريكي. أما أعلى مستوى لنصيب الفرد في موريتانيا في عام 2022 حيث بلغ تقريبا 6.6 ألف دولار أمريكي، وكان أدنى مستوى في موريتانيا في عام 1990 حيث بلغ تقريبا ألفان دولار أمريكي.

ومع هذا التباين في الحجم الاقتصادي، إلا أنه يمثل ميزة نسبية ويشكل فضاء متكامل صناعياً تشكل فيه كل دولة حلقة من حلقات الإنتاج أو التوزيع لقائمة طويلة من المنتجات والخدمات ذات الاستهلاك الداخلي الواسع، وأيضاً ذات قوة نفاذ كبيرة للأسواق الخارجية، خاصة منها الأفريقية والآسيوية، خاصة وأن معدلات الاستثمار الأجنبية الصادرة هي معدلات مقبولة، ولها إمكانات عالية للنمو، خاصة فيما تعلق

بالاقتصاديات النفطية بما فيها الجزائر، وكذلك بقية اقتصاديات العينة في مرتبة ثانية تونس، وحتى موريتانيا برغم ضعف هيكلها الصناعي .

الشكل (2-3): تطور صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر للدول عينة الدراسة (2022/1990)

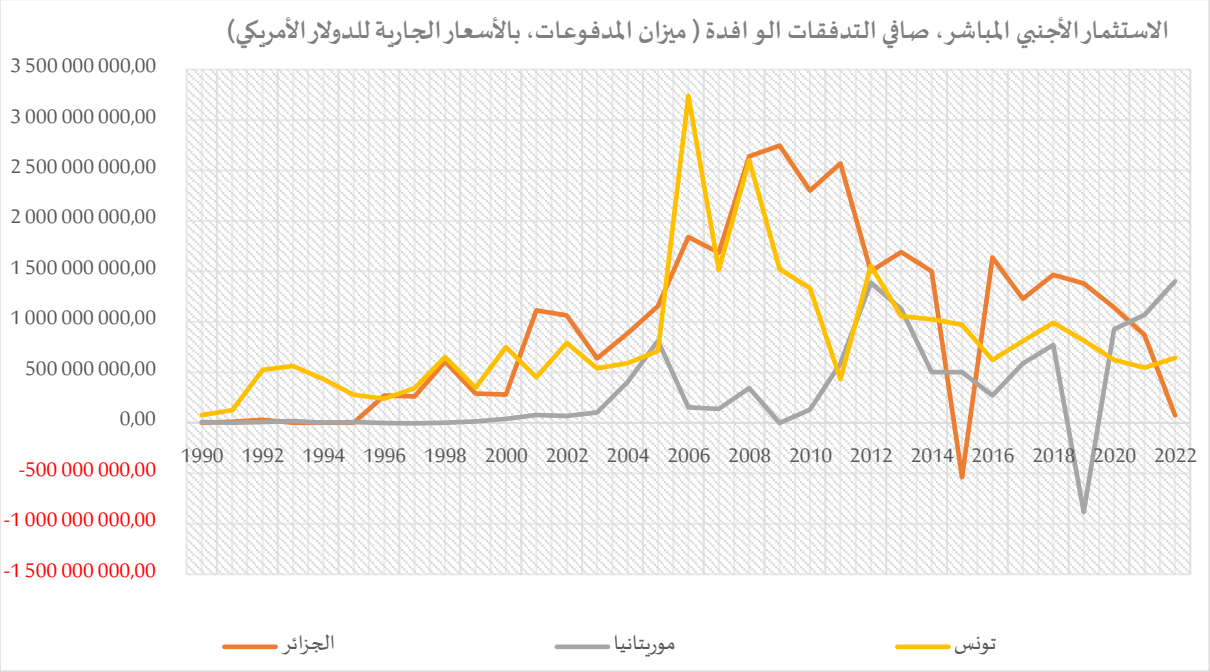

المصدر: بيانات البنك الدولي (2024).

شهدت الدول الثلاث تقلبات كثيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ومن خلال الشكل (2-3) بدأت الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي في سنة 1995 ومنذ هذه السنة تزايدت التدفقات إلى أن وصلت ذروتها في سنة 2009 حيث بلغت 2.7مليار دولار أمريكي ومن ثم انخفضت تدريجيا إلى أن وصلت أدناها سنة 2014-2016 حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ووصل إلى 500- مليون دولار. وبالنسبة إلى تونس أوائل التسعينيات، شهد الاستثمار الأجنبي المباشر نموًا واضحًا، وتسارع في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أن وصل إلى ذروته في سنة 2015 حيث بلغ 3.2 مليار دولار، وبسبب الاوضاع السياسية في تونس لوحظ انخفاض محسوس سنة 2011 ومن ثم أخذ يتعافى إلى سنة 2022 مدفوعًا بالاستقرار السياسي والإصلاحات الاقتصادية. أما في موريتانيا شهد الاستثمار الأجنبي المباشر نموًا سريعًا أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مدفوعًا بارتفاع أسعار الحديد والنحاس، ثم انخفض خلال سنوات 2005-2008، وفي سنة 2011 بدأ يتصاعد إلى أن بلغ قيمة 1.4 مليار دولار، كما لاحظنا سنة 2019 قيمة شاذة 700- مليون دولار. كما أنه يجب مراعاة سنوات 2019 إلى غاية 2022 جائحة كورونا التي أدت تبطيء وتعطيل أغلب الاقتصاديات والعالم.

ويمكن أن يعزى هذا إلى عدد من العوامل؛ وهي تلقي الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من تونس وموريتانيا خلال العقدين الماضيين وتمتع الجزائر بموارد طبيعية غنية، مثل النفط والغاز، مما أدى إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الشكل (2-4): تطور صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر للدول عينة الدراسة (2022/1990)

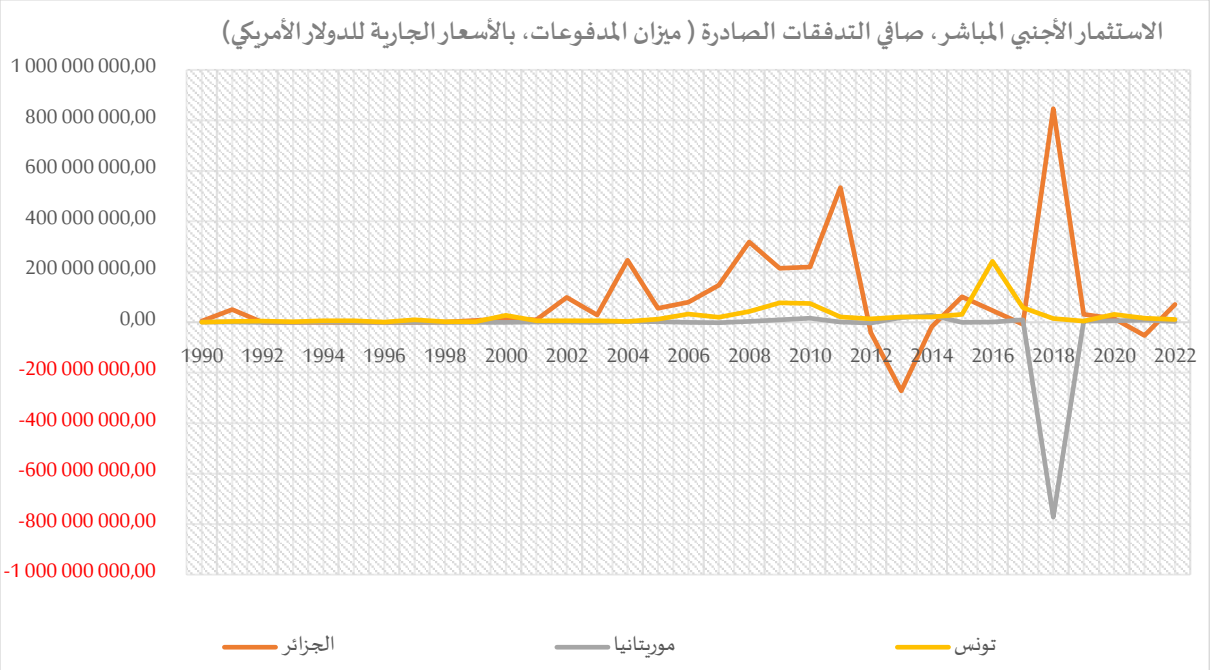

المصدر: بيانات البنك الدولي (2024).

نلاحظ من الشكل (2-4) أن معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر مقبولة في الجزائر وتونس وضعيفة في موريتانيا. وهذه النسب لها إمكانية النمو في المستقبل. ونلاحظ أن الجزائر في سنوات 2000 إلى 2012 استثمرت في الخارج، لكنها عادت وخفضت من استثماراتها في سنوات 2012-2014 بسبب نزول أسعار النفط مما أدى إلى تباطؤ اقتصادي وتطبيق سياسة التقشف، وبدأت تتعافى ويتزايد صافي التدفقات الصادرة إلى أن وصل ذروتها في سنة 2018 بسبب تنويع صادراتها وعدم الاعتماد فقط على صادرات النفط. كما نلاحظ أن تونس عرفت تزايد تدريجي في التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر، لكن انخفضت هذه القيمة بسبب الثورة سنة2011 إلى 2014 ثم تعافى هذا المؤشر حتى وصل ذروته في سنة 2016. أما بالنسبة لموريتانيا فإنها لم تتطور كثيرا حيث أعلى معدل كان في سنة 2016 بعدها تماما نزلت نوزلا حاد سنة 2017 إلى 2019 وذلك نظرا لعدم وجود الاستقرار والبطالة والفقر.

يؤكد تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي[1]، أن تحرير التجارة بين دول المنطقة وتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتنويع الصادرات وزيادة جودة المنتجات جميعها عوامل من شأنها المساهمة في رفع الدخل بحوالي 5% إلى 10% خلال خمس إلى عشر سنوات.

الشكل (2-5): المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للدول عينة الدراسة (2022/1990)

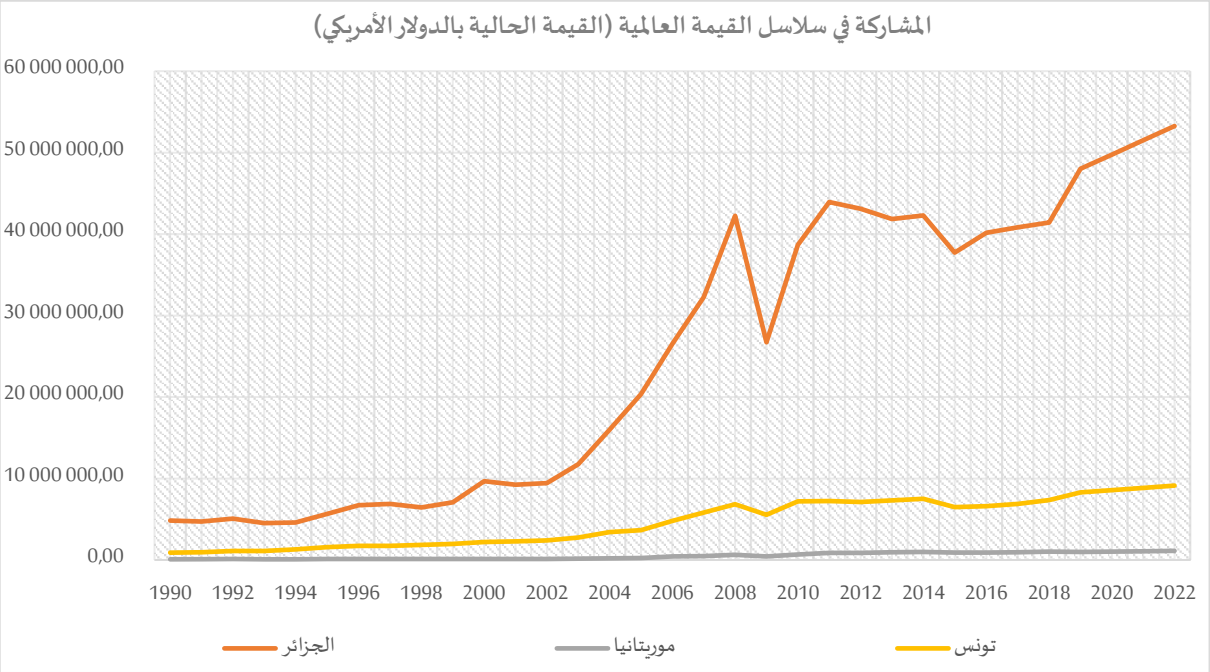

Source: The UNCTAD-Eora Global Value Chain (GVC) database. *https://worldmrio.com/unctadgvc/*

يمثل الشكل (2-5) منحنى مشاركة الجزائر وتونس وموريتانيا في سلاسل القيمة العالمية خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2022، يظهر المنحنى الخاص بالجزائر تطورا ملحوظا ويشير هذا إلى أن مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية قد ارتفعت بشكل أكبر من مشاركة كل من تونس وموريتانيا حيث بلغت ذروتها 5 مليار دولار أمريكي في سنة 2022 وتليها تونس بقيمة 900 مليون دولار أمريكي تقريبا، ثم أخيرا موريتانيا بقيمة 100 مليون دولار تقريبا.

والجزائر تتميز بالبنية التحتية ما يسهل على الشركات العمل وزيادة الإنتاجية وتنوع الاقتصاد مما يعني أن لديها قاعدة صناعية أوسع وأكثر قدرة على إنشاء قيمة مضافة، وأدى انضمام الجزائر وتونس وموريتانيا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) إلى زيادة التجارة بين هذه الدول والدول المتقدمة، مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة لصادرات هذه الدول.

1. صندوق النقد الدولي، 2017، **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أفغانستان وباكستان**، آفاق الاقتصاد الإقليمي مستجدات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص: 21. متاح على:
https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2017/10/17/mreo1017

الشكل (2-6): الروابط الخلفية "القيمة المضافة الأجنبية" FVA للدول عينة الدراسة (1990/2022)

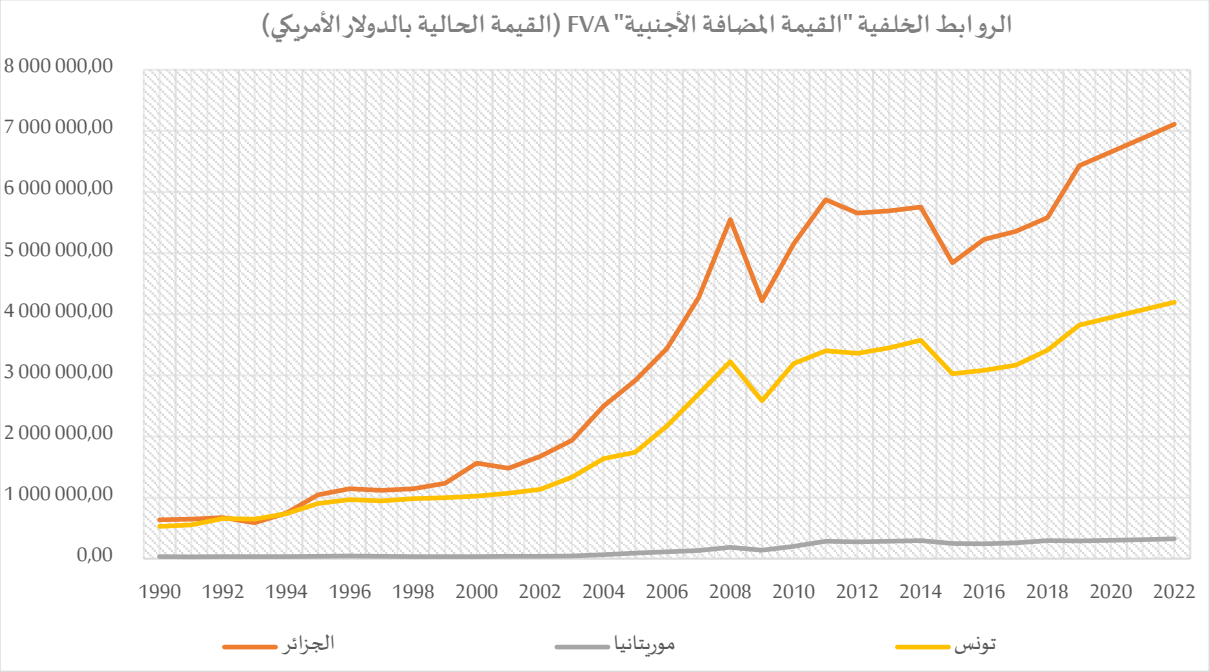

Source: The UNCTAD-Eora Global Value Chain (GVC) database. *https://worldmrio.com/unctadgvc/*

يظهر الشكل (2-6) أن الروابط الخلفية للجزائر قد شهدت نموًا أسرع من الروابط الخلفية لتونس وموريتانيا خلال العقدين الماضيين، في عام 1990 كانت نسبة الروابط الخلفية للجزائر وتونس شبه متقاربة، حيث كانت الجزائر 60 مليون دولار أمريكي تقريبا أما تونس 50 مليون دولار أمريكي أما بالنسبة لموريتانيا فكانت معدومة، ثم ارتفعت الروابط الخلفية للجزائر وتونس، حيث بلغت ذروتهما في سنة 2022 الجزائر بلغت 710 مئة مليون دولار أمريكي، وأما تونس 410 مئة دولار أمريكي، وموريتانيا بلغت 20 مليون دولار أمريكي.

ويمثل الشكل (2-7) منحنى الروابط الأمامية للجزائر، تونس وموريتانيا، وتُعد الروابط الأمامية مؤشرًا يقيس مقدار القيمة المضافة التي أضافتها دولة ما إلى منتجات يتم تصديرها إلى دولة أخرى، حيث يظهر الشكل أن الروابط الأمامية للجزائر وتونس قد شهدت نموًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين، وبشكل أكبر الجزائر. أما موريتانيا فتطور الروابط الأمامية فيها شبه معدوم. وفي عام 1990 بلغت الروابط الأمامية للجزائر 500 مليون دولار أمريكي، وبحلول عام 2022 ارتفعت الروابط الأمامية للجزائر حيث بلغت 4.5 مليار دولار أمريكي. أما بالنسبة إلى تونس تزايدت بنسبة قليلة إلى أن بلغت الروابط الأمامية 500 مليون دولار أمريكي. يعكس هذا النمو المتزايد في الروابط الأمامية للجزائر وتونس مشاركة البلدين المتزايدة في سلاسل القيمة العالمية ومن أبرز العوامل التي تساهم نمو الروابط الأمامية لكلا البلدين وهي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتطور التكنولوجي مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة لصادرات البلدين.

الشكل (2-7): الروابط الأمامية: القيمة المضافة المحلية لصادرات البلد المدرجة في صادرات بلد آخر DVX للدول عينة الدراسة (2022/1990)

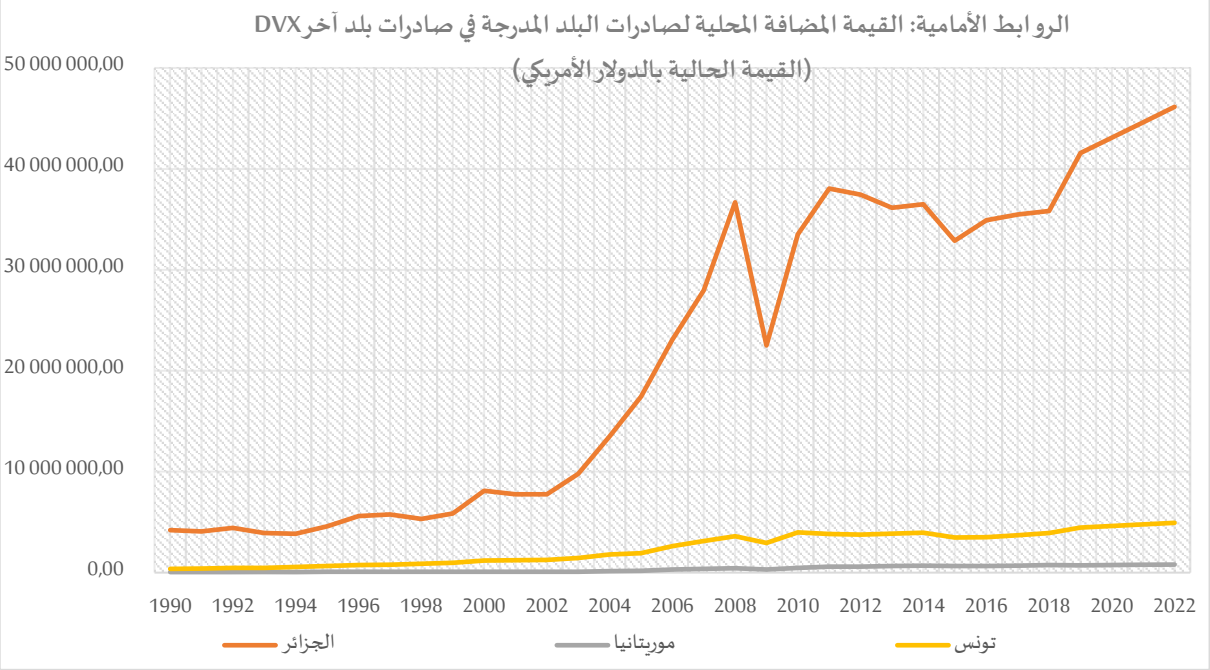

Source: The UNCTAD-Eora Global Value Chain (GVC) database. *https://worldmrio.com/unctadgvc/*

الشكل (2-8): القيمة المضافة المحلية DVA للدول عينة الدراسة (2022/1990)

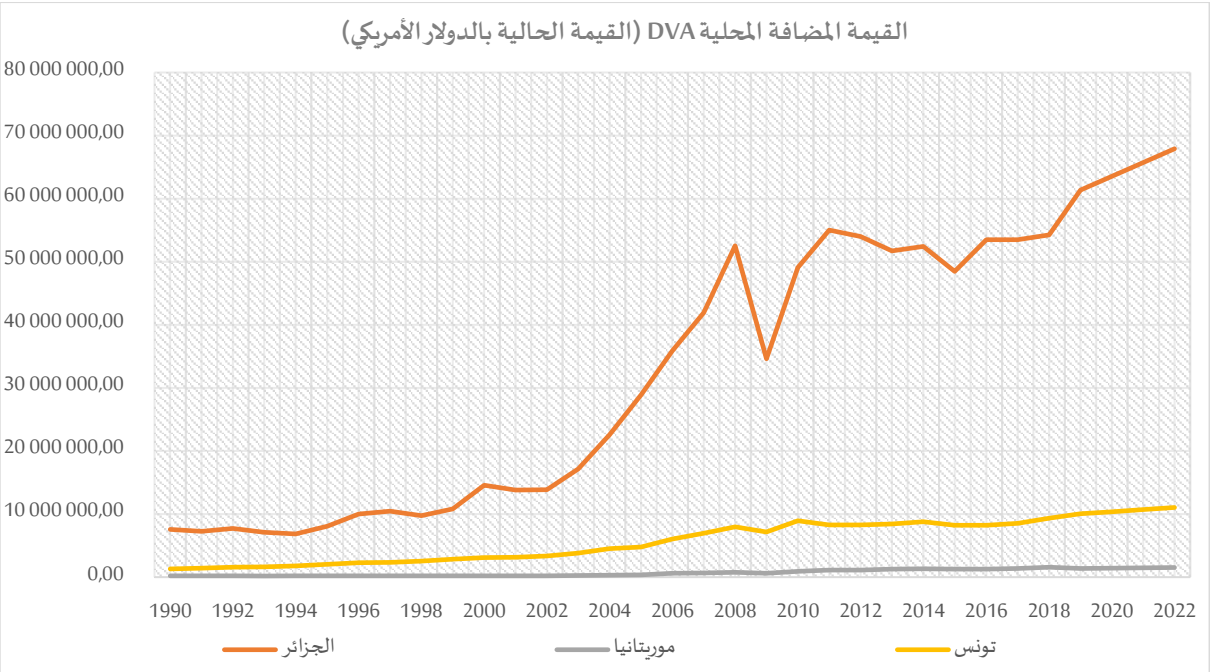

Source: The UNCTAD-Eora Global Value Chain (GVC) database. *https://worldmrio.com/unctadgvc/*

كما يظهر الشكل (2-8) بيانات القيمة المضافة المحلية (DVA) للجزائر، تونس وموريتانيا، خلال الفترة 1990-2022، حيث نلاحظ أن الجزائر تتميز بقيمة مضافة محلية أعلى من كل من تونس وموريتانيا حيث بلغت قيمتها 7 مليار دولار أمريكي في سنة 2022. ويعود ذلك إلى عدد من العوامل منها أن اقتصاد الجزائر يتميز بتنوع أكبر من اقتصاد كل من تونس وموريتانيا، مما يعني أن الجزائر لديها قاعدة صناعية

أوسع وأكثر قدرة على إنشاء قيمة مضافة وأيضا تتمتع بمؤهلات بشرية أكبر، وبنية تحتية أفضل الأمر الذي يسهل على الشركات العمل وزيادة الإنتاجية.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطيات الدراسة:

وقد حاولنا في دراستنا هذه حصر المؤشرات التي تخدم الموضوع، وعليه فقد شملت الدراسة المؤشرات الآتية:

أولا: المؤشرات الاقتصادية الكلية:

حاولنا أن تشمل الدراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك لكي تُعطي المؤشرات المدروسة صورة أدق على أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على اقتصاديات الدول محل الدراسة. ومن هذه المؤشرات ما يلي:

- معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛
- مؤشر التنمية البشرية.

ثانيا: مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

وقد اعتمدنا على المؤشرات الحديثة والمعتمدة في قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وقد اشتملت المؤشرات على الآتي:

- القيمة المضافة المحلية البينية للبلد المنشأ في صادرات البلد الوجهة؛
- القيمة المضافة الأجنبية البينية في إجمالي الصادرات؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة.

جدول (2-1): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المؤشر	التعريف	المصدر
المتغيرات التابعة		
معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: GDPcap_gr	**معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:** مبني على أساس النمو السنوي. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.PCAP.KD.ZG&country=ry
مؤشر التنمية البشرية: HDI	**مؤشر التنمية البشرية:** وقد أنشئ مؤشر التنمية البشرية للتأكيد على أن الناس وقدراتهم ينبغي أن تكون المعايير النهائية لتقييم تنمية بلد ما، وليس النمو الاقتصادي وحده. ويمكن أيضا استخدام مؤشر التنمية البشرية للتساؤل عن خيارات السياسة الوطنية، ويسأل كيف يمكن لبلدين اثنين لهم نفس المستوى من الدخل القومي الإجمالي للفرد أن ينتهي بنتائج مختلفة للتنمية البشرية. ويمكن لهذه التناقضات أن تحفز النقاش حول أولويات السياسة الحكومية. مؤشر التنمية البشرية هو مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، المعرفة ومستوى معيشي لائق. مؤشر التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي للمؤشرات القياسية لكل من الأبعاد الثلاثة. ويتم تقييم البعد الصحي حسب العمر المتوقع عند الولادة، ويقاس بعد التعليم بمتوسط سنوات الدراسة للكبار الذين تبلغ أعمارهم 25 سنة فأكثر والسنوات المتوقعة من التعليم للأطفال في سن المدرسة. ويقاس بعد مستوى المعيشة بالدخل القومي الإجمالي للفرد. ويستخدم مؤشر التنمية البشرية لوغاريتم الدخل، مما يعكس تناقص أهمية الدخل مع زيادة الدخل القومي الإجمالي. ثم يتم تجميع نتائج مؤشرات البعد الثالث لمؤشر التنمية البشرية في مؤشر مركب باستخدام المتوسط الهندسي.	http://hdr.undp.org/en/indicaTOrs/137506#

مؤشرات سلاسل القيمة العالمية		
الاستثمار الأجنبي المباشر: FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقاس بالنمو السنوي لاستثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من جانب كيان مقيم في اقتصاد واحد (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أم) لمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر أو شركة تابعة أو التابعة الأجنبية). ويعني الاستثمار الأجنبي المباشر أن المستثمر يمارس درجة كبيرة من التأثير على إدارة المنشأة المقيمة في اقتصاد آخر. ويظهر "مصلحة دائمة" للمستثمر عندما يمتلك المستثمر ما لا يقل عن 10 في المائة من قوة التصويت في مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر كلا من المعاملة الأولية بين الكيانين وجميع المعاملات اللاحقة بينهما وبين الشركات الأجنبية المنتسبة. وهي تغطي رأس المال، والأرباح المعاد استثمارها، والقروض داخل الشركات. وتشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخارجة رأس المال (سواء مباشرة أو من خلال مشاريع أخرى ذات صلة) من جانب مستثمر أجنبي مباشر إلى مؤسسة استثمار أجنبي مباشر، أو رأس مال يتلقاه مستثمر أجنبي مباشر من مؤسسة استثمار أجنبي مباشر. وتعرض البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صافي (اعتمادات المعاملات الرأسمالية ناقصا الديون المستحقة بين المستثمرين المباشرين والشركات التابعة لها الأجنبية). يتم تسجيل صافي النقص في الموجودات أو صافي الزيادات في المطلوبات كائتمانات (مع علامة إيجابية)، في حين يتم تسجيل صافي الزيادات في الأصول أو النقصان الصافي في الخصوم كديون (مع علامة إيجابية). ومن ثم، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة سلبية تشير إلى أن أحد عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر الثلاثة على الأقل سلبي ولا تعوضه مبالغ إيجابية من العناصر المتبقية. وتسمى هذه الاستثمارات العكسية أو عدم الاستثمار. إن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيمة حصة رأس المال والاحتياطيات بما في ذلك الأرباح المحتجزة المنسوبة إلى الشركة الأم بالإضافة إلى صافي المديونية للشركات التابعة للشركات الأم.	http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

القيمة المضافة المحلية البينية للبلد المنشأ في صادرات البلد الوجهة: (Dvx_C2C)	القيمة المضافة المحلية البينية للبلد المنشأ في صادرات البلد الوجهة، أي القيمة المضافة التي خلقت في البلد المنشأ والمصدرة إلى البلد الوجهة ليقوم بتصديرها لبلد آخر، وهو متغير ثنائي مأخوذ من مصفوفات دولة لدولة، لكل دولة مصدرة للقيمة المضافة الواردة من جميع البلدان الأخرى، حيث: الصفوف: تمثل بلد المنشأ للقيمة المضافة (الروابط الأمامية). الأعمدة: تمثل البلد المصدر لهذه القيمة المضافة (الروابط الخلفية). حيث أن هذه البيانات متاحة في قاعدة بيانات UNCTAD-Eora Global Value Chain Database على شكل مصفوفات، وقمنا بإعدادها على شكل بيانات ثنائية (سنة، مصدر، مصب).	***https://worldmrio.com/unctadgvc***
القيمة المضافة الأجنبية البينية في إجمالي الصادرات: (FVA_C2C)	القيمة المضافة الأجنبية البينية في إجمالي الصادرات: وهي المشاركة الخلفية وهو مقياس الروابط الخلفية "FVA"، الذي يقيس المدخلات الوسيطة المستوردة من بلد معين والتي تستخدم لتوليد مخرجات للتصدير لجميع البلدان الأخرى، حيث: الصفوف: تمثل بلد المنشأ للقيمة المضافة (الروابط الأمامية). الأعمدة: تمثل البلد المصدر لهذه القيمة المضافة (الروابط الخلفية). حيث أن هذه البيانات متاحة في قاعدة بيانات UNCTAD-Eora Global Value Chain Database على شكل مصفوفات، وقمنا بإعدادها على شكل بيانات ثنائية (سنة، مصدر، مصب).	***https://worldmrio.com/unctadgvc***

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

أولا: البرامج الإحصائية:

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي Stata16:

- لدراسة استقراريه المتغيرات تم استخدام اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل؛
- لاختبار التكامل المشترك للبانل؛
- لتقدير وسط المجموعة المدمجة (PMG).

ثانيا: الطرق والأدوات الاحصائية:

تم الاعتماد على بيانات البانل لمعالجة إشكالية الدراسة، حيث يطلق على بيانات البانل إذا كانت عدد المشاهدات هو نفسه لجميع افراد العينة اسم البانل المتوازن balanced panel، وأما إذا لم يكن متساويا فتسمى بانل غير متوازن unbalanced panel. وعندما يكون عدد المقاطع العرضية N أكبر من الفترة الزمنية T، تسمى بانل قصير short panel، ويطلق عليه بانل طويل long panel في حالة العكس[1].

كما تم الاعتماد على مجموعة من الطرق والمقاربات والاختبارات وذلك بمرتجى التحديد الدقيق للعلاقة بين المتغيرات الخارجية والداخلية محل الدراسة، بما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة. ومما أُعتمد عليه ما يلي:

1. اختبارات الارتباط للمتغيرات (Correlation Test):

اختبار الارتباط هو طريقة إحصائية تستخدم لتقييم قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين. وهذا لا يعني بالضرورة وجود علاقة سببية، ولكنه يشير فقط إلى أن المتغيرات تميل إلى التحرك معًا بطريقة معينة، وهناك أنواع مختلفة من اختبارات الارتباط:

- اختبار ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)؛ وهو النوع الأكثر شيوعًا ومناسب للبيانات الكمية؛
- اختبار ارتباط رتبة سبيرمان (Spearman's Rank Correlation)؛ وهو اختبار غير معلمي مناسب للبيانات الترتيبية، يقيس العلاقة الرتيبة بين صفوف متغيرين؛
- اختبار ارتباط كيندال تاو (Kendall's Tau Correlation)؛ اختبار غير معلمي مناسب للبيانات الترتيبية، ويقيس التوافق بين التصنيفات.

وفي دراستنا سوف نركز على اختبار معامل الارتباط لبيرسون، ويسمى معامل الارتباط لبيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، ويشيع تسميته بمعامل الارتباط. وهو تقدير يتراوح بين -1 و+1، هذا الاختبار يبين وجود علاقة خطية بين متغيرين، حيث أن: (+1) دلالته وجود علاقة طردية أما (-1) فتعني وجود علاقة عكسية؛ وكلما اقتربت القيمة من 1 زادت قوة الارتباط وكلما اقتربت من 0 انخفضت قوة الارتباط، أما (0) يعني عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين.

1Aljandali A., Tatahi M. 2018, **Panel Data Analysis. In: Economic and Financial Modelling with EViews**, Statistics and Econometrics for Finance. Springer, Cham, P: 237.

2. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل:

وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (time series unit root tests) نظرًا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية[1]. وتوجد عدة اختبارات تم تطويرها لاختبار جذر الوحدة لبيانات البانل[2]:

- Fisher-type tests using ADF and PP tests-Maddal and Wu: (1999);
- Harris–Tzavalis test: (1999);
- Breitung test: (2000);
- Hadri-Z test: (2000);
- Fisher-type tests using Choi: (2001);
- Levin, Lin and Chu test: (2002);
- Im, Pesaran and Shin test: (2003);

وفي دراستنا لإجراء اختبار جذر وحدة لبيانات البانل والتحقق من إستقرارية المتغيرات، سوف نركز على اختبار بيسران وآخرون[3] "Im, Pesaran and Shin test: (2003)".

3. اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل:

للتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة ومحدداتها، هناك عدة اختبارات تم تطورها لفحص التكامل المشترك لبيانات البانل، ومنها (*Pedroni*: 1999, 2004) و (*Kao test*: 1999) و(*Maddala and Wu*: 1999). وفي دراستنا سوف نقتصر على اختبار كاو (*Kao test*: 1999)[4] (استنادا إلى إنجل-غرانجر) والذي يعدّ اختباراً موسعاً لاختبار انجل-غرانجر للتكامل المشترك، اختبار كاو يتبع نفس

1 Dimitrios A. and Stephen G. Hall, 2007, **Applied Econometrics: A modern approach, revised**, Palgrave Macmillan, P: 366.

2. عابد بن عابد العبدلي، 2010، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16 عدد 1، ص 23.

3 Im, K. S., M. H. Pesaran, and Y. Shin, 2003, **Testing for unit roots in heterogeneous panels**, Journal of Econometrics, Vol.115, P-P: 53-74. https://doi.org/10.1016/S0304-4076(03)00092-7

4 KAO Chihwa, 1999, **Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data.** Journal of econometrics, Vol.90(1), P-P: 1-44. https://doi.org/10.1016/S0304-4076(98)00023-2

النهج الأساسي مثل اختبارات (Pedroni 2004)[1]؛ يفترض هذا الاختبار اختلاف الحد الثابت بين المقاطع العرضية وتجانس معاملات المتغيرات المستقلة عند مرحلة التقدير الأولي، إن هذا الاختبار قائم على الفكرة التي قدمها (Engel & Granger 1987)[2]؛ والتي تقوم على اجراء انحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كمرحلة أولى حيث تتم عملية التقدير بواسطة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية (LSDV)، ثم في المرحلة الثانية يتم الكشف عن استقراريه سلسلة البواقي من عدمها، وهذا عن طريق حساب إحصائيات ديكي فولر (ADF).

4. طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير النماذج:

بما أن العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الاقتصادية هي علاقة توازنية طويلة الأجل، كما هو شائع في العلاقات الاقتصادية، وعليه فإن التقدير المناسب هو نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل الديناميكي، وذلك لقياس ديناميكية العلاقة، حيث أن النماذج التقليدية للبانل هي نماذج آثار ثابتة ونماذج آثار عشوائية والتي يعاب عليها أنها تفترض تساوي معالم ميل النموذج، بينما يعبر عن الاختلافات المقطعية أو الزمنية من خلال القاطع.

غير أن الدراسات الاقتصادية التي تتطلب نماذج بيانات البانل، يجب السماح فيها بمزيد من التفاوت في معالم النموذج والتي توفرها نماذج البانل الديناميكية، وذلك للحصول على تقديرات متسقة تعكس السلوكات المتباينة لمفردات العينة، ويشير كل من (Perasan and smith, 1995) [3] إلى أن تطبيق فرضية الدمج أو تساوي الميول في نماذج البانل الديناميكية، يؤدي الى مشكلة "تحيز معلمات الميل غير المتجانسة" والتي تفضي الى تقديرات غير متسقة نظرا لعدم تجانس معلمات الميل.

ومن خلال هذه التحديات، قدم كل من (Pesaran, Shin and Smith, 1999) طريقتين للتعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج البانل الديناميكية وهما مقدر وسط المجموعة: (MG) Mean Group، ومقدر وسط المجموعة المدمجة: Pooled Mean Group (PMG) [4].

1 Pedroni Peter, 2004, **Panel Cointegration: Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis**, Econometric Theory, Vol.20, P-P: 597-625. https://doi.org/10.1017/S0266466604203073

2 R. Engle & C. Granger, 1987, **Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing**, Econometrica, Econometric Society, Vol. 55, No. 2, P-P: 251-276. https://doi.org/10.2307/1913236

3 M. H. Pesaran, R. P. Smith, 1995, **Estimation of long-run relationships from dynamic heterogeneous panels,** Journal of Econometrics, Elsevier, Vol. 68, P-P: 79-113. https://doi.org/10.1016/0304-4076(94)01644-F

4 عابد بن عابد العبدلي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 20-21.

تعبر هذه الطريقة الأفضل لتقدير النماذج من هذا النوع، حيث أن (Perasan and smith, 1995) أشارا إلى أن طريقة وسط المجموعة (MG) تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج البانل، كما أنها تسمح لمعالم النموذج، وهي القاطع، ومعلمات المدى القصير والمدى الطويل، وحدود تصحيح الخطأ، وتباينات حد الخطأ، بأن تتفاوت حسب كل دولة. غير أنه يعاب على (MG) أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معلمات النموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر الدول.

لذلك اقترح كل من (Pesaran and al, 1999)[1] طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) وهي طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (*Pooled Estimation*).

وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ[2]. حيث يتفوق تحليل بيانات البانل على تحليل البيانات الزمنية لوحدها أو البيانات المقطعية لوحدها بالعديد من المزايا، منها[3]:

- التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في البيانات المقطعية أو الزمنية والذي قد يؤدي الى نتائج متحيزة؛
- تضمنها لمحتوى معلوماتي أكثر من السلاسل الزمنية أو المقطعية وبالتالي الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، وتتميز بيانات البانل بعدد أكبر من درجات الحرية؛
- توفر بيانات البانل إمكانية أكبر لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية.
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة الى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة، وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في كونها تأخذ بالاعتبار الاختلاف غير الملحوظ أو "عدم التجانس" Heterogeneous بين مفردات العينية سواء في البيانات المقطعية أو الزمنية؛
- تساعد في منع مشكلة انعدام تباين حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النموذج القياسي.

1 M. H. Pesaran, Y. Shin, R. P. Smith, 1999, **Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels,** Journal of the American Statistical Association, Vol. 94, P-P: 621-634.

2 عابد بن عابد العبدلي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

3 عابد بن عابد العبدلي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

وبذلك فإن (PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق (*Inconsistency*)، الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة (PMG) متسقة وأعلى كفاءة (كفاءة ذات تباين أقل) من مقدرة (MG)، التي لا تفرض قيودا على معلمات المدى الطويل[1]. ففي في ظل فرضية التجانس في المدى الطويل، وعلى الرغم من أن كلا من (MG) و(PMG) هي مقدرات متسقة، فإن (PMG) فقط هو مقدر كفؤ[2].

1. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, 2007, Op-Cit, P-P: 360-361.

2. Ekrem Erdem, Gulbahar Ucler, Umit Bulut, 2014, **Impact of domestic credits on the current account balance: a panel ARDL analysis for 15 OECD countries,** Actual problems of economics, Vol.151, P: 413.

المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج

في هذا الشق من الدراسة سنحاول تقدير النموذجين المقترحين والذين يتمثلا في المتغيرين التابعين:

- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي: (GDPcap_gr)؛
- مؤشر التنمية البشرية (HDI).

بدلالة المتغيرات المستقلة المعبرة عن المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية ممثلة في:

- القيمة المضافة المحلية البينية للبلد المنشأ في صادرات البلد الوجهة: (Dvx_C2C)؛
- القيمة المضافة الأجنبية البينية في إجمالي الصادرات: (FVA_C2C)؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة: (FDI_IN).

وبعد ذلك سنقوم باستخلاص النتائج وطرح التحليل الاقتصادي. لكن قبل تقدير نماذج الدراسة، لابد أولاً من فحص جذر الوحدة لبيانات البانل (Panel Unit Root Tests)، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومحدداته.

المطلب الأول: الاختبارات القياسية وتقدير النماذج:

أولا: اختبار الارتباط لمتغيرات النموذج:

من خلال مخرجات اختبار الارتباط بين المتغيرات (الملحق 01)، نلاحظ أن أغلب المتغيرات مرتبطة ارتباطا متوسط أو ضعيف فيما بينها. ويعتبر هذا التفاوت أمر منطقي ويتطابق والنظريات الاقتصادية، لكن هذا الارتباط لا يؤثر على سلامة نموذج بيانات البانل لأن حجم العينة كبير، حيث أن هذه الميزة توفرها نماذج بيانات البانل (Gujarati, 2004)، كما أن المحتوى المعلوماتي الكبير في بيانات البانل يقلل من حدة مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات المطروح في بيانات السلاسل الزمنية وبالتالي الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى (Baltagi, 2001)، كذلك فإن مشكلة التباين الفردي الذي يفضي إلى نتائج متحيزة مُتحكم فيه وهذا من مميزات بيانات البانل (Hsiao,2003).

ثانيا: اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات الدراسة "Im, Pesaran and Shin test: (2003)":

لمعرفة مدى استقرارية متغيرات الدراسة، فقد تم اختيار اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار بيسران وآخرون 2003، لكل متغيرات الدراسة (الملحق 02)، ومن خلال نتائج الاختبار نلاحظ أن كل المتغيرات (GDPcap_gr, HDI, Dvx_C2C, FVA_C2C, FDI_IN) ظهرت مستقرة عند المستوى، حيث تُشير نتائج الاختبار إلى رفض الفرضية الصفرية التي تعني وجود جذر وحدة في بيانات البانل، وقبول الفرضية البديلة القائلة باستقراريه المتغيرات عند المستوى.

ثالثا: اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل لنماذج الدراسة:

خلال مخرجات اختبار كاو للتكامل المشترك بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها (الملحق 03)، نلاحظ بأن اختبار كاو لنموذج معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي عند 1% يرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم التكامل المشترك، كما أن نتائج اختبار كاو لنموذج مؤشر التنمية البشرية عند 5% يرفض الفرضية الصفرية، وبالتالي قبول الفرضية البديلة للنموذجين، أي أنه هناك تكامل مشترك بين بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها، وعليه يمكن القول بأن المتغيرات في معادلتي النموذجين تتحرك معا على المدى الطويل. وبعبارة أخرى، بعد الأخذ بالاعتبار للتأثيرات الخاصة بكل بلد، هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة لكل نموذج ومتغيراته المستقلة في البلدان الثلاثة. والخطوة الموالية هي تقدير حجم هذه العلاقة باستخدام تقنية وسط المجموعة المدمجة PMG (*Pooled Mean Group*).

رابعا: تقدير النماذج:

بعد التحقق من اختبارات الارتباط، جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك، والتأكد من وجود العلاقات المتكاملة، أصبح بإمكاننا تقدير النماذج باستخدام المقاربة القياسية المطورة من طرف بيسران وآخرون (*Pesaran and al*: 1999) وهي: وسط المجموعة المدمجة (PMG) [1]. كما ذكرنا سابقا تعبر هذه الطريقة الأفضل لتقدير نماذج بيانات البانل من هذا النوع، لما تتميز بهذه الطريقة المثبتة من طرف الباحثين والمختصين في هذا المجال.

1. لأكثر تفصيل حول هذه المنهجية أنظر:

Asteriou, D, 2009, **Foreign Aid and Economic Growth: New Evidence from a Panel Data Approach for Five South Asian Countries**, Journal of Policy Modeling, Vol.31, P-P: 155-161.

1. تقدير النموذج الأول معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpc_gr):

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول (2-2) مقاربة وسط المجموعة المدمج (PMG) لنموذج الأول معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpc_gr):

الجدول (2-2): مقدرات (PMG) للنموذج الأول معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpc_gr).

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): country
Time Variable (t): year

Number of obs = 192
Number of groups = 6
Obs per group: min = 32
avg = 32.0
max = 32

Log Likelihood = -461.2399

D.GDPcap_gr	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
DVX_C2C	2.71e-08	5.36e-08	0.51	0.613	-7.79e-08	1.32e-07
FVA_C2C	-7.41e-06	2.08e-06	-3.57	0.000	-.0000115	-3.34e-06
FDI_IN	1.02e-09	4.38e-10	2.33	0.020	1.60e-10	1.88e-09
SR						
ec	-.84016	.1186735	-7.08	0.000	-1.072756	-.6075642
DVX_C2C D1.	-4.35e-06	2.69e-06	-1.62	0.106	-9.62e-06	9.28e-07
FVA_C2C D1.	.000168	.0001017	1.65	0.098	-.0000313	.0003673
FDI_IN D1.	-4.69e-10	1.96e-10	-2.39	0.017	-8.53e-10	-8.48e-11
_cons	.9917551	.5002558	1.98	0.047	.0112717	1.972238

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata17

من خلال مخرجات برنامج الـ Stata17 لتقدير نموذج معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بطريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) نلاحظ معنويات المعالم كما يلي:

المدى القصير: درجة المعنوية 5%: FDI_IN.

درجة المعنوية 10%: DVX_C2C, FVA_C2C.

المدى الطويل: درجة المعنوية 1%: FVA_C2C.

درجة المعنوية 5%: FDI_IN.

كذلك نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ إشارته سالبة وذو دلالة معنوية عند 1% وقيمته المطلقة أقل من الواحد، مما يدل على وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، ووجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، وعليه وفي حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 1.16 فترة (سنة)؛ بمعنى نحو 84% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى العام الأول.

2. تقدير النموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية (HDI):

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول (2-3) مقاربة وسط المجموعة المدمج (PMG) للنموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية (HDI):

الجدول (2-3): مقدرات (PMG) للنموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية (HDI).

```
Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): country                    Number of obs      =       192
Time Variable (t): year                        Number of groups   =         6
                                               Obs per group: min =        32
                                                             avg =      32.0
                                                             max =        32

                                               Log Likelihood     =  831.0234
```

D.HDI	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
DVX_C2C	1.56e-09	1.95e-09	0.80	0.425	-2.27e-09	5.39e-09
FVA_C2C	5.63e-07	1.32e-07	4.25	0.000	3.04e-07	8.23e-07
FDI_IN	2.52e-11	8.50e-12	2.97	0.003	8.59e-12	4.19e-11
SR						
ec	-.041193	.0221962	-1.86	0.063	-.0846969	.0023108
DVX_C2C D1.	-1.11e-08	4.85e-09	-2.28	0.022	-2.06e-08	-1.56e-09
FVA_C2C D1.	3.08e-07	1.94e-07	1.58	0.113	-7.33e-08	6.89e-07
FDI_IN D1.	-1.41e-12	8.85e-13	-1.59	0.112	-3.14e-12	3.28e-13
_cons	.0268555	.0107023	2.51	0.012	.0058794	.0478317

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata17

من خلال مخرجات برنامج الـ Stata17 لتقدير نموذج مؤشر التنمية البشرية بطريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) نلاحظ معنويات المعالم كما يلي:

المدى القصير: درجة المعنوية 5%: DVX_C2C.

درجة المعنوية 10%: FVA_C2C, FDI_IN.

المدى الطويل: درجة المعنوية 1%: FVA_C2C, FDI_IN.

كذلك نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ إشارته سالبة وذو دلالة معنوية عند 10% وقيمته المطلقة أقل من الواحد، مما يدل على وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، ووجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، وعليه وفي حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 1.96 فترة (سنة)؛ بمعنى نحو 4% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى العام الأول.

المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج:

أولا: مناقشة وتحليل النموذج الأول معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpc_gr):

1. تفسير تأثير الروابط الأمامية على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

بالنظر إلى مخرجات التقدير يتبين أن للروابط الأمامية تأثيرا إيجابيا على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، وتجدر الإشارة إلى أن الروابط الأمامية تتضمن تصدير السلع الوسيطة إلى بلدان أخرى لمزيد من المعالجة، أي تصدير سلع تدخل في عملية إنتاجية ضمن حلقة أخرى من حلقات الإنتاج لطرف ثالث، ومن منظور الطلب الكلي، فإن العملية تتضمن في كنهها تحفيزا للطلب الكلي، بما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد منه، وعليه فالنتيجة المتوصل إليها تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، كما توافق الآلاء المنظورة من المشاركة في سلاسل القيمة سواء كانت إقليمية أو عالمية.

والنتيجة المتوصل إليها، تتوافق مع مجموعة من نتائج التجريبية السابقة، حيث توصلت في أغلبها إلى نتيجة صميمها أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تُؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي من خلال مداخل مختلفة. منها عبر تعزيز معدلات نمو الناتج القطاعي[1] ومن خلال التأثيرات غير المباشرة. وتشير دراسة (Hodabalo, Bataka, 2023)[2] إلى أن مشاركة سلاسل القيمة العالمية، وخاصة في الأنشطة النهائية مثل إنتاج السلع الوسيطة عالية التقنية، تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، مع تكثيف إضافي عندما تقترن بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[3]. ومن وجهة نظر (Hermida et al., 2022) تضمن المستويات الأعلى من تجزئة الإنتاج الدولي ومشاركة سلاسل القيمة العالمية ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[4]. ومن المهم التأكيد أن التجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية تحفّز النمو الاقتصادي، مع فوائد أعلى مرتبطة بسلاسل القيمة الإقليمية والتخصص الوظيفي في التجارة[5].

1 P. Mundt, I. Savin, U. Cantner, H. Inoue, S. Vannuccini, 2023, **Peer Effects in Productivity and Differential Growth: A Global Value-Chain Perspective**, Industrial and Corporate Change, Vol. 32, P-P: 1267-1285. https://doi.org/10.1093/icc/dtad022

2 Hodabalo, Bataka. 2023, **How ICTs Moderate the Effect of Global Value Chains' Participation on Economic Growth in Sub-Saharan Africa?** International Economic Journal, Vol.37(2), P-P: 324-357. doi:10.1080/10168737.2023.2212268

3 Hodabalo, Bataka. 2023, Ibid.

4 Hermida, C., Santos, A., & Bittencourt, M. 2022, **Does International Fragmentation of Production and Global Value Chains Participation Affect the Long-run Economic Growth?** Foreign Trade Review, Vol.57, P-P: 367 - 389. https://doi.org/10.1177/00157325211050448.

5 Bhushan Praveen Jangam, Badri Narayan Rath. 2021, Op-Cit.

وبحسب (Taguchi,2014) تساهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في قطاعات التصنيع في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قطاعات الآلات والكهرباء ومعدات النقل إلى نقطة التحول عند ارتفاع نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي[1]. وكما أكّد (Pahl., & Timmer, 2020) أن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية آثار إيجابية قوية على نمو الإنتاجية في قطاع التصنيع الرسمي، ولكن لا يوجد دليل على وجود تأثير إيجابي على توليد فرص العمل[2].

2. تفسير تأثير الروابط الخلفية على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

بالنظر إلى مخرجات التقدير يتبين أن للروابط الخلفية تأثيرا سلبيا على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، حيث أن النتيجة المتوصل إليها تعكس ديناميكيات متداخلة لتأثيرات شبكات الإنتاج الدولية، وسياسات الاستثمار الأجنبي، والتجارة الدولية المتولدة عن هذه الظواهر. فاختيار تجزئة مراحل الإنتاج يتم بناء على منظور تدني التكاليف، أو منظور استهداف الأسواق، أو مزايا أخرى من شأنها أن تعزز التنافسية السعرية، وتحقيق تعظيم الأرباح للشركات المتعددة الجنسيات* تنشأ حالة من الربط ضمن حلقات منخفضة القيمة، وهو ما يؤدي إلى تركيز الإنتاج في صناعات محددة بدلاً من تعزيز هيكل اقتصادي متنوع ومرن. وقد يعيق هذا التخصص تنمية القطاعات الأخرى التي يمكن أن تساهم بشكل أكبر في النمو الاقتصادي المحلي وخلق فرص العمل.

ومن جهة أخرى فإن الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية لخلق سلاسل قيمة إقليمية من شأنه أن يجعل الاقتصادات الوطنية عرضة للصدمات الخارجية، وصدمات الطلب والأسعار مثل تقلبات الطلب والحواجز التجارية، مما يمكن أن يعطل الإنتاج ويؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي العام. علاوة على ذلك، فإن حالة التبعية للأطراف النامية تؤدي إلى تركيز المشاركة ضمن مراحل الامداد والتجميع والتصنيع التي تنتج عنها سلع وسيطة منخفضة القيمة تؤدي إلى انخفاض مكاسب الإنتاجية مقارنة بالاقتصادات التي تندمج في سلاسل القيمة العالمية من خلال أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى.

وارتباطا بما سبق، تواجه البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الروابط الخلفية انخفاضاً في القيمة المضافة المحلية، مع تزايد استحواذ الشركاء على عملية الإنتاج والأرباح في سلاسل القيمة العالمية. وهذا من شأنه أن يحد من الفوائد التي تتحقق محلياً، مثل تعزيز المحتوى التكنولوجي المتضمن في الإنتاج، ورأس

1 Hiroyuki Taguchi, 2014, **Dynamic Impacts of Global Value Chains Participation on Asian Developing Economies**, Foreign Trade Review, Vol.49(4), P-P:313-326. https://doi.org/10.1177/0015732514543586.

2 Pahl, S., & Timmer, M. 2020, Op-Cit.

*حتى في ظل الحديث عن سلاسل قيمة إقليمية، لجانب من الاعتبار أن جزء كبير من سلاسل القيمة الإقليمية يتولد ارتباطا بحركة الاستثمار الأجنبي واستراتيجياته الإنتاجية والتسويقية

المال اللاملموس، والابتكار. وتنمية المهارات، وارتفاع الأجور، والتي تشكل ضرورة أساسية لتعزيز نصيب الفرد في الناتج.

ومن جانب آخر، تشكل عمليات تحويل الأرباح، وتحويلات الأجور للعمالة الأجنبية الوافدة ضمن المشاريع الأجنبية تسربا ادخاريا يقلل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه من جهة، ويخفض الاحتياطات العملة الأجنبية ما يؤدي إلى آثار محذورة في سياق تطبيق السياسات الاقتصادية ومجالات تدخلها لتنشيط الاقتصاد.

في الأخير الاستفادة من مزايا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أو الإقليمية بعمقها وامتدادها الإقليمي المحض، أو المنشأة باستراتيجيات للشركات العملاقة وبمنظور منافع الأقطاب الرأسمالية، يتطلب تعزيز قدرة الدولة الوطنية على السيطرة على التراكم فيما تعلق بالاستثمار، بما يمكنها من المفاضلة بين المشاريع بحسب استراتيجيات الاستثمار الوطنية، والسياسات الصناعية فيها. وسيطرة على الموارد بما يمكنها من المفاضلة بين النقد الأجنبي، والاندماج الضحل، والقيم المنخفضة، وبين الاحتفاظ بهذه الموارد الطبيعية وتوجيهها لخدمة استراتيجيات الاستثمار الوطنية. من جانب آخر يتطلب تعزيز النمو الاقتصادي المدفوع بالتجارة في سلاسل القيمة القدرة على الارتقاء لتعظيم المنافع من جهة، ولاكتساب مزايا مطلقة تقلل من احتمالية تآكل المزايا الطبيعية في ظل منافسة الأطراف النامية الأخرى.

وعلاوة على ذلك، فإن التجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية تُؤثر بشكل إيجابي على دخل الفرد والإنتاجية، حيث تبدو المكاسب أكثر أهمية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان المرتفعة الدخل[1]. كما يؤكّد تحليل الإنتاجية والقدرة التنافسية الكورية مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على التأثير الإيجابي لمشاركة سلاسل القيمة العالمية على الإنتاجية، وإجمالي قيمة الصادرات، وصادرات القيمة المضافة، لا سيما في الصناعات ذات المستوى الأعلى. بالإضافة إلى ذلك، يكشف المنظور المكاني أن تحسين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا يدفع التنمية الاقتصادية للبلد فحسب، بل يولد أيضًا تأثيرات غير مباشرة كبيرة على الاقتصادات المجاورة، مما يؤكد على الترابط بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي[2].

1 Ms. Faezeh Raei & Anna Ignatenko & Borislava Mircheva, 2019, **Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?** International Monetary Fund Working Papers, https://doi.org/10.5089/9781484392928.001.

2 Keping Men & Hui Sun & Minglong Kou, 2022, **Global Value Chains and Spatial Spillovers of Economic Growth-Based on the Perspective of Participation and Status Index in Global Value Chain**, Sustainability, MDPI, Vol.14(23), P-P: 1-18. doi:10.3390/su142315518.

في الأخير يجدر التأشير أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تخلق فرصاً جديدة للشركات لتحقيق الربح، وتوفر فرص العمل ومصادر الدخل للناس، وتوسع نطاق استهلاكهم واستثمارهم، ولكن المكاسب الاقتصادية وعمقها ومستويات تأثيراتها ترتكز على القدرة التنافسية[1]. ومن المهم التأكيد أن عوامل مثل ارتفاع دخل الفرد، وقطاعات التصنيع المتقدمة، وتحرير التجارة، والاستثمارات الأجنبية تكتسي أدوارًا حاسمة في تعزيز مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية، مما يساهم في نهاية المطاف في نموها الاقتصادي[2].

3. تفسير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال قنوات وأساليب مختلفة. حبث يساهم في تراكم رأس المال ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية في البلد المضيف. وهو ما دل عليه التحليل الاقتصادي من المنظور الكلاسيكي كما يرى بذلك Solow [3]من خلال مساهماته في تفسير النمو الاقتصادي. كما تسلط نظرية النمو الداخلي الضوء على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز رأس المال البشري من خلال التدريب والتطوير، فضلا عن تحفيز أنشطة البحث والتطوير، مما يؤدي إلى الابتكار والتقدم التكنولوجي.

أما من جانب التفسيرات المرتكزة على النهج المؤسسي، فينحى المنظور المؤسسي كما يرى بذلك (North, 1990)[4] إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قادر على تحسين حوكمة الشركات، والأطر القانونية، والمعايير التنظيمية، وخلق بيئة أعمال أكثر ملاءمة تجتذب المزيد من الاستثمار وتعزز النمو. وقد ركزت دراسة[5] (Helpman et al., 2004) الموسومة بـ" التصدير مقابل الاستثمار الأجنبي المباشر مع الشركات غير المتجانسة " على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، ويُشير (Helpman et al., 2004) أن الشركات تستثمر في الخارج عندما تفوق المكاسب الناتجة عن تجنب تكاليف التجارة تكاليف الحفاظ على القدرة الإنتاجية في

1 Luo Xubei, and Gary Gereffi, 2019, **Participation in Global Value Chains: Challenges and Opportunities**, The Oxford Handbook of Structural Transformation, Oxford Handbooks Online.
https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780198793847.013.12.

2 Liudmila Chikhun, Igor Romanov, 2023, **Factors determining participation of developing countries in global value chains**. BRICS Journal of Economics, Vol. 4(2), P-P: 225-242. https://doi.org/10.3897/brics-econ.4.e101915

3 Robert M. Solow, 1956. **A Contribution to the Theory of Economic Growth**, The Quarterly Journal of Economics, President and Fellows of Harvard College, Vol.70(1), P-P: 65-94. https://doi.org/10.2307/1884513

4 Douglass C. North, 1990, **Institutions, institutional change and economic performance,** Cambridge, Cambridge university press, https://doi.org/10.1017/CBO9780511808678

5 Elhanan Helpman & Marc J. Melitz & Stephen R. Yeaple, 2004, **Export Versus FDI with Heterogeneous Firms**, American Economic Review, American Economic Association, Vol.94(1), P-P: 300-316. DOI: 10.1257/000282804322970814

أسواق متعددة، وهو ما يُعرف هذا بمقايضة القرب والتركيز، وقد خلص إلى أن الشركات المملوكة لأجانب أكثر إنتاجية من الشركات المحلية، وهي جوانب من شأنها أن تعزز نمو الناتج الإجمالي المحلي.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة المنافسة داخل الأسواق المحلية بحسب ما يرى به (Blomström, & Kokko, 1998) [1]، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق مكاسب في الإنتاجية. وتشكّل الآثار غير المباشرة جانبا بالغ الأهمية، حيث يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يفيد الشركات المحلية من خلال الآثار غير المباشرة الرأسية والأفقية. وتجدر الإشارة أن التأثيرات غير المباشرة الرأسية تحدث عبر سلاسل التوريد، في حين تحدث التأثيرات غير المباشرة الأفقية داخل نفس الصناعة، مما يمكن الشركات المحلية من اعتماد تقنيات وممارسات جديدة. وقد أصّل لهذا المنظور (Javorcik, 2004)[2] حيث يرى بأن عديد البلدان تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمرتجى أن تمتد المعرفة التي تجلبها الشركات المتعددة الجنسيات إلى الصناعات المحلية وتزيد من إنتاجيتها. مع التركيز على التأثيرات التي تحدث عبر الصناعات، حيث تُؤكد دراسة (Javorcik, 2004) على مداخل الآثار الإيجابية غير المباشرة على الإنتاجية من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تحدث من خلال الاتصالات بين الشركات الأجنبية المنتسبة وموردیها المحليين في القطاعات الأولية. حيث أن الآثار غير المباشرة ترتبط بالمشاريع ذات الملكية المحلية والأجنبية المشتركة ولكن ليس باستثمارات أجنبية مملوكة بالكامل.

وتشير النتائج التي توصل إليها (Borensztein et al., 1998) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا، حيث يساهم في النمو بشكل أكبر نسبيا من الاستثمار المحلي. ومع ذلك، فإن ارتفاع إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر لا زستمر إلا عندما يكون لدى البلد المضيف الحد الأدنى من المخزون من رأس المال البشري. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم في النمو الاقتصادي إلا عندما تتوافر القدرة الاستيعابية الكافية للتكنولوجيات المتقدمة في الاقتصاد المضيف. [3] ويتباين الأثر القطاعي بسبب الاختلافات في كثافة رأس المال وإمكانات نقل التكنولوجيا، وقد أكد هذا التحليل (Alfaro, 2003)[4] حيث استخلص أن الصناعات التحويلية في كثير من الأحيان تشهد مكاسب إنتاجية أكبر من

1 Magnus Blomström & Ari Kokko, 1998, **Multinational Corporations and Spillovers**, Journal of Economic Surveys, Wiley Blackwell, Vol.12(3), P-P: 247-277. https://doi.org/10.1111/1467-6419.00056

2 ata Smarzynska Javorcik, 2004. **Does Foreign Direct Investment Increase the Productivity of Domestic Firms? In Search of Spillovers Through Backward Linkages**, American Economic Review, American Economic Association, Vol.94(3), P-P: 605-627. doi: 10.1257/0002828041464605

3 Borensztein E. & De Gregorio J. & Lee J-W. 1998, **How does foreign direct investment affect economic growth?** Journal of International Economics, Elsevier, Vol.45(1), P-P: 115-135. https://doi.org/10.1016/S0022-1996(97)00033-0

4 Laura Alfaro, 2003, **Foreign direct investment and growth: Does the sector matter**. Harvard Business School, P-P: 1-31. https://www.researchgate.net/publication/228966060

الخدمات بسبب الاختلافات في كثافة رأس المال وإمكانات نقل التكنولوجيا. وتشير نتائج (Rodríguez-Pose & Crescenzi,. 2008) إلى أهمية القرب في نقل المعرفة المنتجة اقتصاديًا، حيث تتأثر الآثار غير المباشرة بتأثيرات تضاؤل المسافة[1].

ويشكل استقرار الاقتصاد الكلي بعداً آخر يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب فيه دوراً حاسماً. ويمكنه تحسين ميزان المدفوعات من خلال توفير مصدر مستقر لتدفقات رأس المال، والمساعدة في تمويل العجز في الحساب الجاري وتحقيق استقرار الاقتصادي. وهي عوامل من شأنها ضمان استدامة النمو الاقتصادي. ووفقا للتأصيلات النظرية والتجريبية السابقة يُمكن الحكم أن من شأن الاستثمار الأجنبي المباشر المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز النمو الاقتصادي، وهو ما يكون له انعكاس في زيادة نصيب الفرد من الناتج وتعزيز الرفاهية.

وتتوافق نتائج الدراسة مع ما تم طرحه من تأصيلات نظرية فكرية، كما تتناسق مع نتائج الدراسات التجريبية، والتي أكدت في كثير منها على نفس اتجاه العلاقة وقوتها. حيث توصل (Zu, Kweon, 2022) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكتسي دورًا حاسمًا في النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج في البلدان المضيفة. تشير الأبحاث إلى أن حصة الشركات المتعددة الجنسيات من خلق القيمة المضافة المحلية لها تأثير إيجابي كبير على نمو دخل الفرد، في حين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحدها قد لا يكون لها تأثير ذو دلالة إحصائية على نمو الدخل القومي[2]. ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز رأس المال المحلي والإنتاجية وفرص العمل[3].

علاوة على ذلك، فقد ثبت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي على عوامل مختلفة مثل التكنولوجيا والإنتاجية والطاقة وإنتاجية العمال، مما يساعد في نهاية المطاف في التوسع الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادي وإحداث تغيرات هيكلية وبنيوية. وبحسب (Felor, Ebghaei. 2022) ويعد جذب رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مهمة لتسريع الاقتصاد نحو التنمية وخلق فرص العمل،

1 Andrés Rodríguez-Pose & Riccardo Crescenzi, 2008, R**esearch and development, spillovers, innovation systems, and the genesis of regional growth in Europe**. Regional studies, Vol.42(1), P-P: 51-67. https://doi.org/10.1080/00343400701654186

2 Zu, Kweon Kim & Choo Yeon Kim, 2022, **Impacts of Foreign Direct Investments on Economic Growth**, Korea International Trade Research Institute, Vol.18(6), P-P: 251-271. doi: 10.16980/jitc.18.6.202212.251

3 Smt. Sujata H Kadli, 2023, **Impact of Foreign Direct Investment on Indian Economy,** International Journal of Advanced Research in Science, Communication and Technology, Vol.03, P-P: 29-34. doi: 10.48175/ijarsct-11306

وهو ما يمكن اعتباره محركا للنمو الاقتصادي والتنمية.[1] ويُؤكد (Shkodra, 2024)[2] من خلال مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشرة وغير المباشرة، فإنه يُمثل القوة الدافعة الرئيسية وراء إعادة هيكلة المؤسسات بشكل خاص وإعادة الهيكلة الاقتصادية للدول بشكل عام. ويُشير (Arian et al,. 2022) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساعد في تطوير الصناعة فحسب، بل له أيضًا تأثير كبير على المستويين الجزئي والكلي، وتأثير إيجابي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[3]. كما يؤثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير أكبر في جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية السبعة التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن 25000.[4]

ثانيا: مناقشة وتحليل النموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية (HDI):

تتداخل تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر والروابط الأمامية والروابط الخلفية الناتجة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية، وتُشير نتائج تقدير النموذج إلى أثر إيجابي لكل المتغيرات على التنمية البشرية.

تُسهم امتدادات المشاركة عبر الروابط الأمامية في خلق فرص العمل في القطاعات المرتبطة بشبكات الإنتاج، ومن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك، يمكن أن تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى خلق فرص العمل في القطاعات المشاركة بشكل مباشر في التجارة العالمية وفي الصناعات ذات الصلة، وهذا يزيد من فرص العمل والأجور المتولدة والدخل المتاح بما يُتيح زيادة تلبية الحاجات الاستهلاكية، وكما يقلل من الفقر، بما يُحقق مستويات أعلى من إشباع الرغبات والمتطلبات الاستهلاكية للقطاع العائلي، كما يُعزز هذا الأثر انخفاض الأسعار للسلع والخدمات، الناتج عن تعزيز الكفاءة والمنافسة الناتجة عن سلاسل

1 Felor Ebghaei, 2022, **The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the MENA Region**, İzmir iktisat dergisi, Vol.38(2), P-P: 321-335. https://doi.org/10.24988/ije.1130692

2 Shkodra Jehona & Ahmeti Njomza & Krasniqi Arjeta, 2024, **Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth - Case Study of the SEE Countries**, International Journal of Sustainable Development and Planning, Vol.19(4), P-P: 1621-1626. https://doi.org/10.18280/ijsdp.190438

3 Arian Amidi & Sanil S. Hishan, 2022, **Impact of foreign direct investment on economy, environment, technology, productivity and energy of the countries**, Journal of Management Info, Vol.9(1), P-P: 38-47. https://doi.org/10.31580/jmi.v9i1.2475

4 Calin-Adrian Comes & Elena Bunduchi & Valentina Vasile & Daniel Stefan, 2018, **The Impact of Foreign Direct Investments and Remittances on Economic Growth: A Case Study in Central and Eastern Europe**, Sustainability, MDPI, Vol.10(1), P-P: 1-16. https://doi.org/10.3390/SU10010238.

القيمة العالمية، مما يزيد من القوة الشرائية للمستهلكين. وتتظافر هذه المداخل لتحقق هدف مستويات مقبولة من المعيشة والذي يُمثل البعد الأول من أبعاد التنمية البشرية.

كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في مراحل الإنتاج المستهدفة التموضع ضمن مراحل متقدمة خارجية في سلاسل القيمة أن يُسهم في إكساب العمال مهارات ومعارف جديدة من خلال التعرض للمعايير والممارسات الدولية، وهذا يعزز قابليتهم للتوظيف وإمكاناتهم للحصول على دخل أعلى. كما أن من شأن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وكذا الاستثمارات الأجنبية الوافدة أن تُسهم في تيسير الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة، إذ غالباً ما تتمكن البلدان والشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من الوصول إلى أحدث التقنيات وعمليات الإنتاج الناتجة عن الشركات المتعددة الجنسيات. وهذا يمكن أن يحفز الابتكار ويحسن الإنتاجية في الصناعات المحلية، وهو ما يكون له أثر على النمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق عموما، والانفاق على التعليم والبحث وهو ما يحسّن من البعد الثاني المرتبط بالتعليم، بالإضافة إلى أنه من شأن انعكاس النمو إلى تنمية اقتصادية من شأنه أن يُسهم في التوسع على الإنفاق على الصحة والتعليم بما يُحسن من مستويات التنمية البشرية.

كما أن حالات التعرض للأسواق الدولية والمنافسة يشجع الشركات على رفع مستوى قدراتها، وتعزيز القوى العاملة الأكثر مهارة وتعزيز رأس المال البشري، كما أن الحاجة إلى تلبية المعايير واللوائح الدولية يؤدي إلى تحسين المؤسسات المحلية والحوكمة والبنية التحتية. وهذا يخلق بيئة أكثر ملاءمة للأعمال والتنمية البشرية.

كما تتطلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية في كثير من الأحيان إصلاحات سياسية يكون لها آثار إيجابية أوسع على الاقتصاد، مثل تحرير التجارة وتحسين الأطر التنظيمية. وعادة ما تنخرط الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والشركات العملاقة ضمن مشاريع المسؤولية الاجتماعية والاستثمار في تنمية المجتمعات المحلية، والإسهام في تحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى.

وبالتالي، يمكن للروابط الأمامية والروابط الخلفية من مشاركة سلاسل القيمة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر أن تدفع التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية البشرية الأوسع مثل الحد من الفقر، وتحسين نتائج الصحة والتعليم، والتنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن مدى هذه الفوائد يعتمد على السياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها البلدان لتعظيم الآثار الإيجابية مع تخفيف الجوانب السلبية المحتملة، مثل استغلال العمالة والتدهور البيئي.

ويعتمد جزء كبير من التحليل والأبحاث المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على فكرة أنه مجرد أحد الأشكال العديدة المحتملة التي يمكن أن تتخذها تحركات رأس المال الدولية، مما يؤدي إلى خلق الإنتاج في مواقع منخفضة التكلفة أو تحويل الإنتاج إليها. ومن مميزات هذا الرأي أن هناك نظرية لتدفقات رأس المال الدولية، تتضمن اختلافات بين المواقع في وفرة رأس المال والعوائد عليه.[1] وتسلط نظرية النمو الداخلي الضوء على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز رأس المال البشري من خلال التدريب والتطوير، فضلا عن تحفيز أنشطة البحث والتطوير، مما يؤدي إلى الابتكار والتقدم التكنولوجي. وهي الجوانب التي أكد عليها Romer (1986)[2] من خلال إسهاماته الموسومة بزيادة العوائد والنمو على المدى الطويل. وبيّنها Lucas)1988) من خلال مقاله الموسوم بـ"على آليات التنمية الاقتصادية" من خلال بناء نظرية كلاسيكية جديدة للنمو والتجارة الدولية تتوافق مع بعض السمات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، من خلال النظر في النماذج التي تؤكد على تراكم رأس المال المادي والتغير التكنولوجي، والنموذج الذي يؤكد على تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم، ونموذج يؤكد على تراكم رأس المال البشري المتخصص من خلال التعلم بالممارسة[3].

من جانب آخر، لقد تم تحليل تأثيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية بشكل عام وانعكاسات ذلك على التنمية البشرية من خلال آليات مختلفة. يناقش بالدوين (Baldwin, 2012) ظهور سلاسل القيمة العالمية ودورها المحوري في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنتاجية وخلق فرص العمل[4]. ويتناول (Cattaneo, Gereffi, and Staritz, 2010) مداخل تأثيرات سلاسل القيمة العالمية على التنمية، لا سيما من خلال دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر[5]. ويركز (Gereffi, Humphrey, and Sturgeon, 2005) على حوكمة سلاسل القيمة العالمية، مؤكدين أن المعايير والممارسات المحسّنة تؤدي إلى تنمية المهارات وتعزيز المؤسسات.

1 Robert E. Lipsey, 2001, **Interpreting Developed Countries' Foreign Direct Investment,** Bundesbank, D. (eds) Investing Today for the World of Tomorrow. Springer, Berlin, Heidelberg, Conference paper, P-P: 285–325. https://doi.org/10.1007/978-3-642-56601-1_22

2 Romer, Paul M, 1986, **Increasing Returns and Long-run Growth**, Journal of Political Economy, University of Chicago Press, Vol.94(5), P-P: 1002-1037. https://www.journals.uchicago.edu/doi/abs/10.1086/261420

3 Robert Jr. Lucas, 1988, **On the mechanics of economic development**, Journal of Monetary Economics, Elsevier, Vol. 22(1), P-P: 3-42. https://doi.org/10.1016/0304-3932(88)90168-7

4 Richard E. Baldwin, 2012, **Global supply chains: Why they emerged, why they matter, and where they are going**, CEPR Discussion Papers 9103. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2153484

5 Olivier Cattaneo & Gary Gereffi & Cornelia Staritz, 2010, **Global value chains in a postcrisis world: A development perspective,** The World Bank. https://doi.org/10.1596/978-0-8213-8499-2

كما يُوضّح (Kaplinsky, 2000) الآثار التوزيعية للعولمة، مشيرًا إلى أنه في حين أن سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تؤدي إلى عدم المساواة الاقتصادية، فإنها توفر أيضًا مسارات للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية[1]. وتقدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة البنك الدولي تحليلاً شاملاً للتحديات والفرص التي توفرها سلاسل القيمة العالمية، مع التركيز على قدرتها على دفع عجلة التنمية المستدامة[2]. ويناقش (Pietrobelli, Rabellotti, 2011) كيف يمكن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن تخلق فرص التعلم وتعزز الابتكار، وبالتالي تعزيز رأس المال البشري[3]. في حين يربط (Rodrik, 2000) إصلاح السياسات التجارية بالتنمية المؤسسية، معتبرًا أن المشاركة في الأسواق العالمية تؤدي إلى تحسين الإدارة والإصلاحات الاقتصادية[4]. وأخيرًا، يقدم (Taglioni, Winkler, 2016) إرشادات عملية بشأن الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية من أجل التنمية، مع التركيز على أهمية السياسات التي تعمل على تعظيم الآثار الإيجابية لمشاركة سلاسل القيمة العالمية مع تخفيف الجوانب السلبية المحتملة[5].

1 Raphael Kaplinsky, 2000, **Globalisation and Unequalisation: What Can Be Learned from Value Chain Analysis?** The Journal of Development Studies, Vol.37(2), P-P: 117-146. https://doi.org/10.1080/713600071

2 OECD, WTO, & World Bank Group, 2014, **Global value chains: Challenges, opportunities, and implications for policy**, OECD Publishing.

3 Pietrobelli, Carlo & Rabellotti, Roberta, 2011, **Global Value Chains Meet Innovation Systems: Are There Learning Opportunities for Developing Countries?** World Development, Elsevier, Vol.39(7), P-P: 1261-1269. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2010.05.013

4 Dani Rodrik, 2000, **Trade Policy Reform as Institutional Reform**, IDB Publications (Working Papers) 2189, Inter-American Development Bank. https://ideas.repec.org/p/idb/brikps/2189.html

5 Daria Taglioni & Deborah Winkler, 2014, **Making Global Value Chains Work for Development**, World Bank Publications - Reports 18421, The World Bank Group. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0157-0

خلاصة الفصل:

في هذا الجزء من الدراسة قمنا بتقدير النماذج القياسية باستخدام برنامج Stata17، لمتغيرات المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية وقياس أثرها على بعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الحالة الاقتصادية للدول، حيث قمنا باختبار الارتباط لمعرفة مدى ارتباط المتغيرات ببعضها، وتحصلنا نتائج متفاوتة بين متوسطة وضعيفة وهذا أمر منطقي. واختبار جذر الوحدة لبيانات البانل لمعرفة مستوى استقرارية متغيرات الدراسة، حيث أظهرت لنا نتائج هذا الاختبار أن كل متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند المستوى. وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع ومحدداته قمنا باختبار كاو للتكامل المشترك الذي تمكنا من خلاله من اثبات وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرين التابعين والمتغيرات المستقلة موضوع الدراسة.

وبعد الانتهاء من الاختبارات السالفة الذكر، قمنا بتقدير نموذجي الدراسة باستخدام منهجية وسط المجموعة المدمج PMG، وتحصلنا على النتائج التالية:

- وجود علاقة معنوية طردية بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي وأغلب متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل.
- هناك علاقة معنوية طردية بين التنمية البشرية ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل.

الخاتمة

تم في هذه المذكرة دراسة أثر المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية على التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر وتونس وموريتانيا، وقد تم تحليل الأثر الذي تُحدثه الروابط الإقليمية الأمامية والروابط الإقليمية الخلفية، بالإضافة إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية المفسرة والمكملة على نمو نصيب الفرد من الناتج والتنمية البشرية في كل من الجزائر وتونس وموريتانيا، وقد خلصت المذكرة إلى ما يلي:

أولا: اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم من مخرجات التقدير والاستنتاجات المستخلصة من الدراسة التطبيقية، يمكن الحكم على فرضيات الدراسة كما يلي:

1. اختبار الفرضية الأولى:

من نتائج التقدير يتبين أن للروابط الإقليمية الأمامية تأثيرا إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج وعليه فالنتيجة المتوصل إليها تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، كما توافق الآلاء المنظورة من المشاركة في سلاسل القيمة سواء كانت إقليمية أو عالمية. إلا أن هذا الأثر غير دال إحصائيا. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى**.

2. اختبار الفرضية الثانية:

تُشير نتائج تقدير النموذج أن الروابط الإقليمية الخلفية تُؤثر عكسيا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. إذ تعتبر الروابط الإقليمية الخلفية واردات، تُمثل تسربا ادخاريا من شأنه تخفيض الطلب الكلي ما يُؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية**.

3. **اختبار الفرضية الثالثة:**

توجد علاقة طردية بين الروابط الإقليمية الأمامية والتنمية البشرية، حيث من شأن زيادة الروابط الأمامية أن يُؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وتحقيق التوسع الاقتصادي وزيادة النمو، كما تُسهم في زيادة الدخل الوطني، وهو ما يُسهم في زيادة الإيرادات التي تغطي جزء مهما من النفقات الخاصة بالتعليم وتحويلات القطاع الأسري وهو ما ينعكس على الرفاهية الاقتصادية ويرفع من مستويات التنمية البشرية في الدول محل الدراسة، إلا أن الأثر غير دال إحصائيا. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثالثة**.

4. اختبار الفرضية الرابعة:

تُشير نتائج الدراسة إلى أثر طردي بين الروابط الإقليمية الخلفية في اتجاه التنمية البشرية. تُؤدي الروابط الإقليمية الخلفية إلى تغطية جزء من الطلب الخاص بالإنتاج المحلي، مما يُحقق زيادة في معروض السلع، كما تُسهم في زيادة الإيرادات الجمركية، بما يُسهم في تحقيق الفائض لتمويل الإنفاق الخاص بالتعليم والصحة وزيادة التحويلات الاجتماعية للقطاع الأسري وهو ما ينعكس على الرفاهية الاقتصادية ويرفع من مستويات التنمية البشرية في الدول محل الدراسة. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

ثانيًا: نتائج الدراسة التطبيقية:

1. النتائج الخاصة بنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

- تُشير نتائج التقدير للنموذج الأول أن الروابط الأمامية تُؤثر طرديا في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الأثر غير دال إحصائيا.
- توجد علاقة أثر عكسي بين الروابط الخلفية ونمو نصيب الفرد من الناتج، والعلاقة دالة إحصائيا عند مستوى 1 بالمئة.
- إن حالة اختيار موضعة مراحل الإنتاج بناء على منظور تدنية التكاليف، أو منظور استهداف الأسواق، أو مزايا أخرى من شأنها أن تعزز التنافسية السعرية، وتحقق تعظيم الأرباح للشركات المتعددة الجنسيات تنشأ عنها حالة من الربط ضمن حلقات منخفضة القيمة، وهو ما يؤدي إلى تركيز الإنتاج في صناعات محددة بدلاً من تعزيز هيكل اقتصادي متنوع ومرن.
- يعيق هذا التخصص تنمية القطاعات الأخرى التي يمكن أن تساهم بشكل أكبر في النمو الاقتصادي المحلي وخلق فرص العمل. كما يخلق هذا المنحى حالة من التبعية للاستراتيجيات الشركات العملاقة بما لا يخدم استراتيجيات الاستثمار المحلي.
- ينتج عن هذه العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول محل الدراسة حالة من مزاحمة الاستثمار الأجنبي للاستثمار المحلي، سواء في المزايا والتسهيلات أو في حصة السوق، ما يقلل قدرة الدولة الوطنية على السيطرة على التراكم، ويعيق فرص الارتقاء الصناعي فيها.
- تشكل عمليات تحويل الأرباح، وتحويلات الأجور للعمالة الأجنبية الوافدة ضمن المشاريع الأجنبية تسربا ادخاريا يقلل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه من جهة، ويخفض الاحتياطات العملة الأجنبية ما يؤدي إلى آثار محذورة في سياق تطبيق السياسات الاقتصادية ومجالات تدخلها لتنشيط الاقتصاد.

- إن الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية لخلق سلاسل قيمة إقليمية من شأنه أن يجعل الاقتصادات الوطنية عرضة للصدمات الخارجية، وصدمات الطلب والأسعار مثل تقلبات الطلب والحواجز التجارية، مما يمكن أن يعطل الإنتاج ويؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي العام.
- تُشير نتائج التقدير للنموذج الأول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُؤثر طرديا في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والأثر دال إحصائيا عند مستوى 1 بالمئة.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال قنوات وأساليب مختلفة. حيث يساهم في تراكم رأس المال ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية في البلد المضيف.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر قادر على تحسين حوكمة الشركات، والأطر القانونية، والمعايير التنظيمية، وخلق بيئة أعمال أكثر ملاءمة تجتذب المزيد من الاستثمار وتعزز النمو.

2. النتائج الخاصة بنموذج التنمية البشرية:

- تُشير نتائج التقدير للنموذج الأول أن الروابط الأمامية تُؤثر طرديا في التنمية البشرية، إلا أن الأثر غير دال إحصائيا.
- توجد علاقة أثر طردية بين الروابط الخلفية والتنمية البشرية، والعلاقة دالة إحصائيا عند مستوى 1 بالمئة.
- توجد علاقة أثر طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية البشرية، والعلاقة دالة إحصائيا عند مستوى 1 بالمئة.
- تُسهم امتدادات المشاركة الإقليمية عبر الروابط الأمامية في خلق فرص العمل في القطاعات المرتبطة بشبكات الإنتاج، ومن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك، يمكن أن تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى خلق فرص العمل في القطاعات المشاركة بشكل مباشر في التجارة العالمية وفي الصناعات ذات الصلة.
- تزيد المشاركة الإقليمية من تعزيز فرص العمل وزيادة الأجور المتولدة والدخل المتاح بما يُتيح زيادة تلبية الحاجات الاستهلاكية، وكما يقلل من الفقر، بما يُحقق مستويات أعلى من إشباع الرغبات والمتطلبات الاستهلاكية للقطاع العائلي.
- تُعزز آثار الروابط الإقليمية الأمامية انخفاض الأسعار للسلع والخدمات، نتيجة لتعزيز الكفاءة والمنافسة الناتجة عن سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، مما يزيد من القوة الشرائية للمستهلكين. بما يُحقق هدف مستويات مقبولة من المعيشة والذي يُمثل البعد الأول من أبعاد التنمية البشرية.

- من شأن الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في مراحل الإنتاج المستهدفة التموضع ضمن مراحل متقدمة خارجية في سلاسل القيمة، أن يُسهم في إكساب العمال مهارات ومعارف جديدة من خلال التعرض للمعايير والممارسات الدولية، وهذا يعزز قابليتهم للتوظيف وإمكاناتهم للحصول على دخل أعلى.
- تتمكن البلدان والشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من الوصول إلى التقنيات وعمليات الإنتاج الحديثة الناتجة عن الشركات المتعددة الجنسيات.
- من شأن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وكذا الاستثمارات الأجنبية الوافدة أن تُسهم في تيسير الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة، وهذا يمكن أن يحفز الابتكار ويحسن الإنتاجية في الصناعات المحلية، وهو ما يكون له أثر على النمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق عموما، والانفاق على التعليم والبحث وهو ما يحسّن من البعد الثاني المرتبط بالتعليم.
- إن تحسين الإنتاجية في الصناعات المحلية الناتج عن اكتساب المعرفة وخلق الابتكار له انعكاسات على النمو والتنمية الاقتصادية، وهو ما ينتج عنه توسع في الإنفاق على الصحة والتعليم بما يُحسن من مستويات التنمية البشرية.

ثالثا: التوصيات:

- إن الاستفادة من مزايا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أو الإقليمية بعمقها وامتدادها الإقليمي المحض، أو المنشأة باستراتيجيات للشركات العملاقة وبمنظور منافع الأقطاب الرأسمالية، يتطلب تعزيز قدرة الدولة الوطنية على السيطرة على التراكم فيما تعلق بالاستثمار، بما يمكنها من المفاضلة بين المشاريع بحسب استراتيجيات الاستثمار الوطنية، والسياسات الصناعية فيها.
- تسلط النتائج الضوء على العلاقة المعقّدة بين سلاسل القيمة الإقليمية عبر أبعادها المرتكزة على الروابط الأمامية والروابط الخلفية، ما يُشير إلى الحاجة إلى تدخلات سياسية مصممة خصيصًا تأخذ في الاعتبار القدرات والظروف الاقتصادية لكل بلد ومستويات التنويع الاقتصادي والتنافسية، بما يُعزز إمكانات الاستفادة من مداخل المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية، وبعظم المنافع منها.
- من المهم التحقيق في الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على اندماج البلدان محل الدراسة في سلاسل القيمة الإقليمية، مع ضرورة صياغة السياسات التجارية بما يُسهم في الحد من هذه الحواجز وتعزيز تيسير التجارة.
- إن تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات وتشجيع الابتكار يمكن أن يساعد البلدان على اختلاف مستويات النشاط التجاري على تحقيق حالة من الارتقاء ضمن يلايل القيمة العالمية والإقليمية، بما

يُحقق تعظيم المكاسب من المشاركة. وعلى ذلك من الضرورة بمكان التركيز على صياغة السياسات الاقتصادية وسياسات البحث العلمي وسياسة الانفاق الحكومي بما يخدم هذا الهدف.

- من المهم تقييم الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية القائمة وتأثيراتها على اقتصادات الجزائر وتونس وموريتانيا، وتحديد فرص الشراكات والاتفاقيات التجارية الجديدة التي يمكن أن تعزز سلاسل القيمة الإقليمية بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

رابعا: آفاق الدراسة:

تفتح الدراسة أفاق إجراء المزيد من الأبحاث حول أثر سلاسل القيمة الإقليمية في تعزيز التكامل الاقتصادي، مع دراسة حالة مجموعة من التكتلات الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، **رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية**.

2. خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، 2014.

3. محمد علي عوض الحرازي، 2007، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

4. جديدي سميحة، جرمون سعاد، 2016، **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات الناشئة للفترة 1995-2014**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الوادي، الجزائر.

5. جويد، رائد فاضل،" النظرية الحديثة في التجارة الخارجية " مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 17، 2013.

6. حشيش عادل أحمد، 1987، **مبادئ الاقتصاد الدولي – دراسة انتقائية في مظاهر ومشكلات العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

7. حفيظة شيخي، 2012/2011، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي-المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة وهران، الجزائر.

8. دويدار محمد، 1986/1985، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**، الاسكندرية، بدون ناشر.

9. سيد محمود سيد محمد، 1988، **التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق.

10. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، 2010، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

11. لطرش ذهبية، **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، الملتقى العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 أفريل 2008.

12. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، ط ،1دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

13. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

14. بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، 2016، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**، مجلة التنمية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

15. نهى الخطيب، 2000، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، جامعة القاهرة، مصر.

16. بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

17. موري سمية بلحاج فراجي، جويلية 2014، **أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقاربة تحليلية وقياسية**، مجلة استراتيجية وتنمية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر.

18. إسماعيل الزيري، وآخرون، 2006، **أفاق التنمية في الوطن العربي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

19. عمرو محي الدين، 1972، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

20. محمد عدنان وديع، فيفري 2002، **مؤشرات التنمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 1، العدد 2. www.arab-api.org/images/publication/pdfs/115/115_develop_bridge2.pdf

21. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط:1، عمان، الأردن.

22. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط:1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.

23. كبداني سيدي أحمد، 2013، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان.

24. محمد أحمد الدوري، 1987، **التخلف الاقتصادي**، ط:2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

25. خليل محمد خليل عطية، محمد عبد العظيم طلب، رباب يحيى أحمد محمد، (2024). **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وآثارها الاقتصادية في الدول الناشئة: مراجعة للدراسات السابقة** .مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، مصر، (1)38، 130-101.

26. بلخير عبد الحكيم، رحال معتز، (2023). **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2020، باستخدام نموذج VECM**، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 7(2)، 466-483.

27. وفاء باهي، (2022). **تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

28. وفاء باهي، عبد المالك باهي، (2022)، **تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء التكنولوجي للصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (2007-2020)**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 12(2)، 39-57.

29. عبد المالك باهي، **أثر سلاسل القيمة في الاندماج الاقتصادي المغاربي**، (2022) أطروحة دكتوراه، جامعة تونس المنار، تونس.

30. عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي، سعاد جرمون، (2017)، **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (1995-2014)**، مجلة الباحث، 17(17)، 271-282. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/34432.

31. هبة عبد المنعم، يناير 2012، **أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين :ملامح وسياسات الاستقرار**.

32. نهى فوزي منصور، **دور صناديق التمويل العربية في دعم التنمية الاقتصادية بالدول العربية**، وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للبحوث المالية، مصر.

33. عابد بن عابد العبدلي، 2010، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16 عدد 1.

34. صندوق النقد الدولي، (2017)، **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أفغانستان وباكستان**، آفاق الاقتصاد الإقليمي مستجدات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، متاح على:
https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2017/10/17/mreo1017

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. André Joyal, Mohamed Sadeg et Olivier Torrès, 2010, **La PME algérienne et le défi de l'internationalisation : Expériences étrangères**, L'Harmattan, Paris, France.

2. Abe, 2015.

3. World Economic Forum, 2012, **The shifting geography of global value chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy.**
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GAC_GlobalTradeSystem_Report_2012.pdf (23/03/2024).

4. WTO, FGI, 2013, **Supply chain perspectives and issues: a literature review**, Edited by Albert Par, Gaurav Nayyar, Patrick Low.

5. World bank, IDE-JETRO, OECD, WTO**,** 2017, **Measuring and Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development,** GLOBAL VALUE CHAIN DEVELOPMENT REPORT.

6. Albert Park, Gaurav Nayyar and Patrick Low, 2013, **Supply chain perspectives and issues: a literature review**, WTO, FGI. DOI: https://doi.org/10.30875/a81e684f-en

7. OECD, 2014, **Économies interconnectées : Comment tirer parti des chaînes de valeur mondiales**, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/9789264201842-fr.

8. OECD**,** 2013, **INTERCONNECTED ECONOMIES: BENEFITING FROM GLOBAL VALUE CHAINS**, SYNTHESIS REPORT.

9. The World Bank, April 2014, **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**, by Gary Gereffi, Xubei Luo, Policy Research Working Paper 6847.

10. The World Bank, April 2013, **Joining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains**, By Cattaneo, O, Gereffi, G, Miroudot, S, and Taglioni, D, Policy Research Working Papers.

11. WTO, FGI, 2013, **Supply chain perspectives and issues: a literature review**, Edited by Albert Par, Gaurav Nayyar, Patrick Low.

12. Bamber, P. et al., 2014, **Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains**: Update, OECD Trade Policy Papers, No. 160, OECD Publishing, Paris. P-P: 35-36.

13. Nana, I., & Tabe-Ojong, M. P., 2023, **Global value chains, economic growth, and income inequality:** Evidence from Africa (No. 5). Sustainable Global Supply Chains Discussion Papers.

14. Samuda, S. J. A., 2023, **How Global Value Chains Affect Economic Output and Unemployment: An Empirical Evidence from ASEAN Countries**. *Bulletin of Monetary Economics and Banking*, *26*(3), 513-538.

15. Song, Y., Yu, C., Hao, L., & Chen, X. 2021, **Path for China's high-tech industry to participate in the reconstruction of global value chains**. Technology in Society, 65, 101486.

16. Obasaju, B. O., Olayiwola, W. K., Okodua, H., Adediran, O. S., & Lawal, A. I. 2021, **Regional economic integration and economic upgrading in global value chains**: selected cases in Africa. *Heliyon*, *7*(2).

17. Yang, S., & Yi, Y. 2021**, Effect of technological innovation inputs on global value chains status**. Journal of Global Information Management (JGIM), 29(5), 37-54.

18. Bhushan Praveen Jangam, Badri Narayan Rath. 2021, **Do global value chains enhance or slog economic growth**. Applied Economics, Taylor & Francis Journals, Vol.53(36), P-P: 4148-4165. doi: 10.1080/00036846.2021.1897076

19. Pahl, S., & Timmer, M. P. 2020**, Do global value chains enhance economic upgrading? A long view**. The journal of development studies, 56(9), 1683-1705.

20. Rigo, D. 2021, **Global value chains and technology transfer: new evidence from developing countries**. Rev World Econ 157, 271-294. https://doi.org/10.1007/s10290-020-00398-8

21. Kashika, Arora., Areej, Aftab, Siddiqui. 2020**, Technology Exports and Global Value Chain Linkages: A Comparative Sectoral Study of India**, The Indian Economic Journal, 68(1):8-28. doi: 10.1177/0019466220951975

22. Kummritz, V., Taglioni, D., & Winkler, D. E. 2017, **Economic upgrading through global value chain participation: which policies increase the value-added gains?** World Bank Policy Research Working Paper, (8007).

23. Fagerberg, Jan & Lundvall, Bengt-Åke & Srholec, Martin, 2017, **Global value chains, national innovation systems and economic development,** Papers in Innovation Studies 2017/15, Lund University, CIRCLE - Centre for Innovation Research.

24. Gary, Gereffi. 2015, **Global Value Chains, Development and Emerging Economies**. UNU-MERIT Working Papers, P-P: 125-158. DOI: 10.13140/RG.2.1.4697.2243

25. Lee J. & Gereffi G. & Barrientos S. 2011, **Global Value Chains, Upgrading and Poverty Reduction.** SSRN Electronic Journal. 10.2139/ssrn.1990232.

26. The Boston Consulting Group, 2010, **The African Challengers Global Competitors Emerge from the Overlooked Continent**.

27. Aljandali A., Tatahi M. 2018, **Panel Data Analysis. In: Economic and Financial Modelling with EViews**, Statistics and Econometrics for Finance. Springer, Cham.

28. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, 2007, **Applied Econometrics: A modern approach, revised**, Palgrave Macmillan.

29. Im, K. S., M. H. Pesaran, and Y. Shin, 2003, **Testing for unit roots in heterogeneous panels**, Journal of Econometrics, Vol.115, P-P: 53-74. https://doi.org/10.1016/S0304-4076(03)00092-7

30. KAO Chihwa, 1999, **Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data.** Journal of econometrics, Vol.90(1), P-P: 1-44. https://doi.org/10.1016/S0304-4076(98)00023-2

31. Pedroni Peter, 2004, **Panel Cointegration: Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis**, Econometric Theory, Vol.20, P-P: 597-625. https://doi.org/10.1017/S0266466604203073

32. R. Engle & C. Granger, 1987, **Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing**, Econometrica, Econometric Society, Vol. 55, No. 2, P-P: 251-276**.** https://doi.org/10.2307/1913236

33. M. H. Pesaran, R. P. Smith, 1995, **Estimation of long-run relationships from dynamic heterogeneous panels,** Journal of Econometrics, Elsevier, Vol. 68, P-P: 79-113. https://doi.org/10.1016/0304-4076(94)01644-F

34. M. H. Pesaran, Y. Shin, R. P. Smith, 1999, **Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels,** Journal of the American Statistical Association, Vol. 94, P-P: 621-634.

35. Ekrem Erdem, Gulbahar Ucler, Umit Bulut, 2014, **Impact of domestic credits on the current account balance: a panel ARDL analysis for 15 OECD countries,** Actual problems of economics, Vol.151, P: 413.

36. Asteriou, D, 2009, **Foreign Aid and Economic Growth: New Evidence from a Panel Data Approach for Five South Asian Countries**, Journal of Policy Modeling, Vol.31, P-P: 155-161.

37. P. Mundt, I. Savin, U. Cantner, H. Inoue, S. Vannuccini, 2023, **Peer Effects in Productivity and Differential Growth: A Global Value-Chain Perspective**, Industrial and Corporate Change, Vol. 32, P-P: 1267-1285. https://doi.org/10.1093/icc/dtad022

38. Hodabalo, Bataka. 2023, **How ICTs Moderate the Effect of Global Value Chains' Participation on Economic Growth in Sub-Saharan Africa?** International Economic Journal, Vol.37(2), P-P: 324-357. doi:10.1080/10168737.2023.2212268

39. Hermida, C., Santos, A., & Bittencourt, M. 2022, **Does International Fragmentation of Production and Global Value Chains Participation Affect the Long-run Economic Growth?** Foreign Trade Review, Vol.57, P-P: 367 - 389. https://doi.org/10.1177/00157325211050448.

40. Hiroyuki Taguchi, 2014, **Dynamic Impacts of Global Value Chains Participation on Asian Developing Economies**, Foreign Trade Review, Vol.49(4), P-P:313-326. https://doi.org/10.1177/0015732514543586.

41. Ms. Faezeh Raei & Anna Ignatenko & Borislava Mircheva, 2019, **Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?** International Monetary Fund Working Papers, https://doi.org/10.5089/9781484392928.001.

42. Keping Men & Hui Sun & Minglong Kou, 2022, **Global Value Chains and Spatial Spillovers of Economic Growth-Based on the Perspective of Participation and Status Index in Global Value Chain**, Sustainability, MDPI, Vol.14(23), P-P: 1-18. doi:10.3390/su142315518.

43. Luo Xubei, and Gary Gereffi, 2019, **Participation in Global Value Chains: Challenges and Opportunities**, The Oxford Handbook of Structural Transformation, Oxford Handbooks Online. https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780198793847.013.12.

44. Liudmila Chikhun, Igor Romanov, 2023, **Factors determining participation of developing countries in global value chains**. BRICS Journal of Economics, Vol. 4(2), P-P: 225-242. https://doi.org/10.3897/brics-econ.4.e101915

45. Robert M. Solow, 1956. **A Contribution to the Theory of Economic Growth**, The Quarterly Journal of Economics, President and Fellows of Harvard College, Vol.70(1), P-P: 65-94. https://doi.org/10.2307/1884513

46. Douglass C. North, 1990, **Institutions, institutional change and economic performance,** Cambridge, Cambridge university press, https://doi.org/10.1017/CBO9780511808678

47. Elhanan Helpman & Marc J. Melitz & Stephen R. Yeaple, 2004, **Export Versus FDI with Heterogeneous Firms**, American Economic Review, American Economic Association, Vol.94(1), P-P: 300-316. DOI: 10.1257/000282804322970814

48. Magnus Blomström & Ari Kokko, 1998, **Multinational Corporations and Spillovers**, Journal of Economic Surveys, Wiley Blackwell, Vol.12(3), P-P: 247-277. https://doi.org/10.1111/1467-6419.00056

49. Ata Smarzynska Javorcik, 2004. **Does Foreign Direct Investment Increase the Productivity of Domestic Firms? In Search of Spillovers Through Backward Linkages**, American Economic Review, American Economic Association, Vol.94(3), P-P: 605-627. doi: 10.1257/0002828041464605

50. Borensztein E. & De Gregorio J. & Lee J-W. 1998, **How does foreign direct investment affect economic growth?** Journal of International Economics, Elsevier, Vol.45(1), P-P: 115-135. https://doi.org/10.1016/S0022-1996(97)00033-0

51. Laura Alfaro, 2003, **Foreign direct investment and growth: Does the sector matter**. Harvard Business School, P-P: 1-31. https://www.researchgate.net/publication/228966060

52. Andrés Rodríguez-Pose & Riccardo Crescenzi, 2008, R**esearch and development, spillovers, innovation systems, and the genesis of regional growth in Europe**. Regional studies, Vol.42(1), P-P: 51-67. https://doi.org/10.1080/00343400701654186

53. Zu, Kweon Kim & Choo Yeon Kim, 2022, **Impacts of Foreign Direct Investments on Economic Growth**, Korea International Trade Research Institute, Vol.18(6), P-P: 251-271. doi: 10.16980/jitc.18.6.202212.251

54. Smt. Sujata H Kadli, 2023, **Impact of Foreign Direct Investment on Indian Economy,** International Journal of Advanced Research in Science, Communication and Technology, Vol.03, P-P: 29-34. doi: 10.48175/ijarsct-11306

55. Felor Ebghaei, 2022, **The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the MENA Region**, İzmir iktisat dergisi, Vol.38(2), P-P: 321-335. https://doi.org/10.24988/ije.1130692

56. Shkodra Jehona & Ahmeti Njomza & Krasniqi Arjeta, 2024, **Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth -Case Study of the SEE Countries**, International Journal of Sustainable Development and Planning, Vol.19(4), P-P: 1621-1626. https://doi.org/10.18280/ijsdp.190438

57. Arian Amidi & Sanil S. Hishan, 2022, **Impact of foreign direct investment on economy, environment, technology, productivity and energy of the countries**, Journal of Management Info, Vol.9(1), P-P: 38-47. https://doi.org/10.31580/jmi.v9i1.2475

58. Calin-Adrian Comes & Elena Bunduchi & Valentina Vasile & Daniel Stefan, 2018, **The Impact of Foreign Direct Investments and Remittances on Economic Growth: A Case Study in Central and Eastern Europe**, Sustainability, MDPI, Vol.10(1), P-P: 1-16. https://doi.org/10.3390/SU10010238.

59. Robert E. Lipsey, 2001, **Interpreting Developed Countries' Foreign Direct Investment,** Bundesbank, D. (eds) Investing Today for the World of Tomorrow. Springer, Berlin, Heidelberg, Conference paper, P-P: 285–325. https://doi.org/10.1007/978-3-642-56601-1_22

60. Romer, Paul M, 1986, **Increasing Returns and Long-run Growth**, Journal of Political Economy, University of Chicago Press, Vol.94(5), P-P: 1002-1037. https://www.journals.uchicago.edu/doi/abs/10.1086/261420

61. Robert Jr. Lucas, 1988, **On the mechanics of economic development**, Journal of Monetary Economics, Elsevier, Vol. 22(1), P-P: 3-42. https://doi.org/10.1016/0304-3932(88)90168-7

62. Richard E. Baldwin, 2012, **Global supply chains: Why they emerged, why they matter, and where they are going**, CEPR Discussion Papers 9103. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2153484

63. Olivier Cattaneo & Gary Gereffi & Cornelia Staritz, 2010, **Global value chains in a postcrisis world: A development perspective,** The World Bank. https://doi.org/10.1596/978-0-8213-8499-2

64. Raphael Kaplinsky, 2000, **Globalisation and Unequalisation: What Can Be Learned from Value Chain Analysis?** The Journal of Development Studies, Vol.37(2), P-P: 117-146. https://doi.org/10.1080/713600071

65. OECD, WTO, & World Bank Group, 2014, **Global value chains: Challenges, opportunities, and implications for policy**, OECD Publishing.

66. Pietrobelli, Carlo & Rabellotti, Roberta, 2011, **Global Value Chains Meet Innovation Systems: Are There Learning Opportunities for Developing Countries?** World Development, Elsevier, Vol.39(7), P-P: 1261-1269. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2010.05.013

67. Dani Rodrik, 2000, **Trade Policy Reform as Institutional Reform**, IDB Publications (Working Papers) 2189, Inter-American Development Bank. https://ideas.repec.org/p/idb/brikps/2189.html

68. Daria Taglioni & Deborah Winkler, 2014, **Making Global Value Chains Work for Development**, World Bank Publications - Reports 18421, The World Bank Group. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0157-0

ثالثا: مو اقع الأنترنيت:

1. The UNCTAD-Eora Global Value Chain (GVC) database. https://worldmrio.com/unctadgvc/

2. *http://*data.*worldbank.org/indicator/TT.PRI.MRCH.XD.WD*

3. *http://*data.*worldbank.org/indicator/SP.POP.DPND*

الملاحق

الملحق رقم 01

مخرجات اختبار الارتباط بين متغيرات نموذج معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي

	GDPcap~r	DVX_C2C	FVA_C2C	FDI_IN
GDPcap_gr	1.0000			
DVX_C2C	-0.0144	1.0000		
FVA_C2C	-0.0380	0.9144	1.0000	
FDI_IN	0.1426	0.3808	0.3276	1.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata16.

مخرجات اختبار الارتباط بين متغيرات نموذج مؤشر التنمية البشرية

	HDI	DVX_C2C	FVA_C2C	FDI_IN
HDI	1.0000			
DVX_C2C	0.5192	1.0000		
FVA_C2C	0.4658	0.9144	1.0000	
FDI_IN	0.5698	0.3808	0.3276	1.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata16.

الملحق رقم 02

مخرجات اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغير معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي

Im-Pesaran-Shin unit-root test for gdpcap_gr

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 6
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 33

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-4.8640		-2.900	-2.680	-2.570
t-tilde-bar	-3.6689				
Z-t-tilde-bar	-6.8714	0.0000			

مخرجات اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمؤشر التنمية البشرية

Im-Pesaran-Shin unit-root test for HDI

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 6
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 33

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-3.1769		-2.290	-2.070	-1.950
t-tilde-bar	-2.6604				
Z-t-tilde-bar	-3.7537	0.0001			

مخرجات اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغير القيمة المضافة المحلية البينية للبلد المنشأ في صادرات البلد الوجهة

Im-Pesaran-Shin unit-root test for DVX_C2C

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 6
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 33

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-2.1985		-2.900	-2.680	-2.570
t-tilde-bar	-2.0885				
Z-t-tilde-bar	-1.9855	0.0235			

تابع الملحق رقم 02

مخرجات اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغير القيمة المضافة الأجنبية البينية في إجمالي الصادرات

```
Im-Pesaran-Shin unit-root test for FVA_C2C
-----------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots           Number of panels  =      6
Ha: Some panels are stationary              Number of periods =     33

AR parameter: Panel-specific                Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                   sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included
------------------------------------------------------------------------------
                                                Fixed-N exact critical values
                     Statistic      p-value        1%      5%      10%
------------------------------------------------------------------------------
 t-bar                -3.1215                    -2.900  -2.680  -2.570
 t-tilde-bar          -2.7018
 Z-t-tilde-bar        -3.8818        0.0001
------------------------------------------------------------------------------
```

مخرجات اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الو افدة

```
Im-Pesaran-Shin unit-root test for FDI_IN
-----------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots           Number of panels  =      6
Ha: Some panels are stationary              Number of periods =     33

AR parameter: Panel-specific                Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                   sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included
------------------------------------------------------------------------------
                                                Fixed-N exact critical values
                     Statistic      p-value        1%      5%      10%
------------------------------------------------------------------------------
 t-bar                -3.3844                    -2.900  -2.680  -2.570
 t-tilde-bar          -2.8757
 Z-t-tilde-bar        -4.4191        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata16.

الملحق رقم 03

مخرجات اختبار كاو للتكامل المشترك لمتغيرات نموذج معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي

Kao test for cointegration

Ho: No cointegration		Number of panels	= 6
Ha: All panels are cointegrated		Number of periods	= 31
Cointegrating vector: Same			
Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	3.00 (Newey-West)
AR parameter:	Same	Augmented lags:	1

	Statistic	p-value
Modified Dickey-Fuller t	-9.1098	0.0000
Dickey-Fuller t	-8.7024	0.0000
Augmented Dickey-Fuller t	-5.6200	0.0000
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	-19.1500	0.0000
Unadjusted Dickey-Fuller t	-10.5282	0.0000

مخرجات اختبار كاو للتكامل المشترك لمتغيرات نموذج مؤشر التنمية البشرية

Kao test for cointegration

Ho: No cointegration		Number of panels	= 6
Ha: All panels are cointegrated		Number of periods	= 31
Cointegrating vector: Same			
Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	3.00 (Newey-West)
AR parameter:	Same	Augmented lags:	1

	Statistic	p-value
Modified Dickey-Fuller t	-4.6085	0.0000
Dickey-Fuller t	-2.6190	0.0044
Augmented Dickey-Fuller t	-1.8571	0.0316
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	-2.2601	0.0119
Unadjusted Dickey-Fuller t	-2.1689	0.0150

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata16.